المملكة الأردنية الهاشمية
جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (٢٠٠٣-٢٠٠٦)

دراسة ميدانية

The Impact of the Quota System on Political Participation of Jordanian Woman (2003-2006)

Field Study

إعداد

دارين محمد ارشيد الدغمي

٠٣٢٠٦٠٠٠٠٨

المشرف

الدكتور محمد المقداد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المملكة الأردنية الهاشمية
جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (٢٠٠٣-٢٠٠٦)

دراسة ميدانية

The Impact of the Quota System on Political Participation of Jordanian Woman(2003-2006)

Field Study

إعداد

دارين محمد ارشيد الدغمي

٠٣٢٠٦٠٠٠٠٨

المشرف

الدكتور محمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
	—
	—
	—
	—
	—

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ: ــــــــــ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى منارة الأردن الشامخة

إلى من أهدانا طريقاً للمجد والحضارة .....

وأعطانا رمزاً للحكمة والإرادة .....

إليك سيدي وقائدي .....

عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

إلى فخري ..... وعزتي..... ومصدر قوتي

والدتي

إلى عائلتي .....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الشكر والتقدير

من بعد حمد الله وشكره، الذي منحني الإرادة والصحة لإنجاز هذا العمل المتواضع، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور الفاضل محمد المقداد الذي تحمل عناء الإشراف على هذه الرسالة والذي لم يتوانى يوماً عن تقديم وقته ونصحه وعطاءه غير المحدود لي، مما أدى إلى خروج هذه الرسالة بهذا الشكل.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أسرة معهد بيت الحكمة ممثلة بـ الدكتور علي الشرعة/ عميد معهد بيت الحكمة، والدكتور هاني أخو ارشيدة، على ما قدماه لي من علم ودعم وإرشاد خلال فترة دراستي وإعدادي للرسالة كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور فايز زريقات لتكرمه بقبول مناقشة هذه الرسالة.

الباحثة

دارين محمد الدغمي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	و
قائمة الملاحق	ح
الملخص باللغة العربية	ط
التمهيد	١
هدف الدراسة	٤
أهمية الدراسة	٤
مشكلة الدراسة	٥
أسئلة الدراسة	٥
فرضيات الدراسة	٥
منهجية الدراسة	٦
مصطلحات الدراسة	٧
الدراسات السابقة	٩
الفصل الأول **المشاركة السياسية في الأردن وأثرها على واقع المرأة السياسي**	١٣
المبحث الأول: المشاركة السياسية والتنشئة السياسية	١٦
المطلب الأول: المشاركة السياسية ودور وسائل التنشئة السياسية في واقع المرأة السياسي	١٧
المطلب الثاني: دور القواعد في ترسيخ مشاركة المرأة السياسية في الأردن	٢٨
المطلب الثالث: واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في المجال السياسي التقليدي (السلطات العامة) وغير التقليدي (الأحزاب، النقابات المهنية، التنظيمات النسائية)	٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع: معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الحياة السياسية	٥٥
المبحث الثاني: نظام الكوتا النسائية	٦٠
المطلب الأول: تعريف نظام الكوتا	٦٠
المطلب الثاني: الجهود الدولية التي ساعدت في وصول المرأة للبرلمان	٦٤
المطلب الثالث: تطبيقات نظام الكوتا (المستوى العالمي، المستوى العربي)	٦٨
المطلب الرابع: نظام الكوتا النسائية في الأردن	٧٥
الفصل الثاني **أثر نظام الكوتا على المشاركة السياسية في الأردن (دراسة ميدانية)**	٨١
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية	٨٢
مجتمع الدراسة	٨٢
عينة الدراسة	٨٢
أداة الدراسة	٨٢
صدق الأداة	٨٣
تطبيق أداة الدراسة	٨٣
متغيرات الدراسة	٨٣
تفريغ الاستبانات	٨٤
المعالجة الإحصائية	٨٤
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية	٨٥
المبحث الثالث: مناقشة النتائج	٩٧
النتائج والتوصيات	١١١
المراجع	١١٣
الملاحق	١١٩
ملخص باللغة الإنجليزية	١٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١-١	نسبة الحضور النسائي في الأحزاب الأردنية في كل من الهيئة القيادية والأعضاء والمؤسسون	٤٤
٢-١	المشاركة النسائية في الحكومات الأردنية منذ عام ١٩٧٩ حتى الآن	٤٧
٣-١	العاملون في السلك الدبلوماسي حسب الجنس لعام ٢٠٠٤م	٤٩
٤-١	عدد الأعضاء المعنيون في المجالس البلدية حسب الجنس	٥٠
٥-١	المشاركة النسائية في مجلس الأعيان (١٩٨٩-٢٠٠٥)	٥١
٦-١	عضوية النساء في المجلس الوطني الاستشاري من عام ١٩٧٨م – ١٩٨٤م	٥٢
٧-١	أعداد المرشحين والمرشحات للانتخابات النيابية ١٩٨٩ – ٢٠٠٣ حسب الجنس وفجوة النوع الاجتماعي	٥٣
٨-١	النسبة المئوية لعدد الأصوات مقارنة مع عدد المقترعين، للفائزات ضمن إطار الكوتا النسائية لانتخابات ٢٠٠٣م	٥٤
٩-١	التوزيع النسبي للأردنيين حسب المستوى التعليمي والجنس لعام ٢٠٠٥م	٥٦
١٠-١	نسبة التمثيل النسائي في البرلمان عالمياً (١٩٤٥-١٩٩٥)	٧٣
١١-١	نسبة التمثيل النسائي في المجالس التشريعية لبعض الدول العربية	٧٤
١-٢	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغيرات المؤهل العلمي	٨٤
٢-٢	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير الإقليم	٨٤
٣-٢	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب المهنة	٨٥
٤-٢	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير الدخل	٨٥
٥-٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على فقرات مقياس الاتجاهات نحو المرأة	٨٦
٦-٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد الدراسة على فقرات مقياس مظاهر المشاركة السياسية	٨٧
٧-٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد الدراسة على مقياس القضايا المرتبطة بنظام الكوتا النسائية	٨٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد الدراسة على فقرات مقياس العوامل السياسية والاجتماعية المؤثرة سلباً على المشاركة السياسية	٢-٨
٩٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد الدراسة على فقرات مقياس أثر الإمكانات الاقتصادية السلبي على تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً	٢-٩
٩١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد الدراسة على فقرات مقياس دور الإعلام في إثارة الرأي العام اتجاه قضايا المرأة	٢-١٠
٩٢	نتائج اختبار (T-test) للعينة الواحدة، لاختبار العلاقة بين نظام الكوتا النسائية والمشاركة السياسية للمرأة	٢-١١
	تحليل التباين الأحادي للإجابة على السؤال الأول، حسب المؤهل العلمي	٢-١٢
٩٣	تحليل التباين الأحادي للإجابة عن السؤال الثاني، حسب الإقليمي	٢-١٣
٩٤	تحليل التباين الأحادي للإجابة على السؤال الثالث، حسب المهنة	٢-١٤
٩٥	تحليل التباين الأحادي للإجابة على السؤال الرابع، حسب الدخل	٢-١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
١	أسماء المرشحات للانتخابات البرلمانية منذ عام (١٩٨٩م – ٢٠٠٣م)	١٢١
٢	نظام الكوتا النسائية	١٢٣
٣	قوانين الانتخاب في الأردن (١٩٢٣م-٢٠٠٣م)	١٢٦
٤	الاستبانة	١٢٧
٥	النسب المئوية لإجابات أفراد العينة على فقرات المقياس حسب الإقليم	١٣٢
٦	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيدوا) سنة ١٩٧٩م	١٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (٢٠٠٣-٢٠٠٦)

دراسة ميدانية

إعداد

دارين محمد أرشيد الدغمي

إشراف

الدكتور محمد المقداد

ملخص

تتناول الدراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، بهدف عام التعريف بنظام (الكوتا) النسائية المطبق في الانتخابات النيابية لمجلس النواب الأردني الرابع عشر عام ٢٠٠٣، وأثر هذا النظام على مشاركة المرأة السياسية، وتهدف الدراسة إلى معرفة اتجاهات القيادات النسائية الناشطة في العمل النسائي والسياسي حول المشاركة السياسية للمرأة، وأهم القضايا المرتبطة بنظام الكوتا النسائية وأهم المعوقات التي لا زالت تحول دون مشاركة سياسية فاعلة للمرأة الأردنية وباستعراض ذلك ضمن دراسة ميدانية طبقت على بعض الناشطات في العمل السياسي والنسائي، وبالتالي الخروج بالتوصيات اللازمة لصانع القرار السياسي لتشريع وتعديل القوانين اللازمة التي تخدم هذه المشاركة.

وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف المشاركة السياسية بمختلف أشكالها للمرأة الأردنية، وخاصة في عدم تمثيلها في مجلس النواب الأردني. فمنذ عودة الحياة النيابية في الأردن في عام ١٩٨٩ وحتى ٢٠٠٣، فشلت المرأة الأردنية في الوصول إلى مجلس النواب، باستثناء مرة واحدة عام ١٩٩٣، وكانت عن طريق كوتا عرقية، ومن ثم في انتخابات عام ٢٠٠٣، وصلت ست نساء إلى مجلس النواب ضمن إطار الكوتا النسائية، ومن هنا حاولت الدراسة الإجابة على السؤال المحوري: هل هناك علاقة بين نظام الكوتا النسائية والمشاركة السياسية للمرأة؟

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها: وجود علاقة ارتباطية بين نظام الكوتا النسائية والمشاركة السياسية للمرأة الأردنية. كما تفرع عنها فرضية فرعية تقول أنه:كلما زاد الاهتمام بنظام الكوتا النسائية كلما أثر ذلك إيجاباً على المشاركة السياسية للمرأة، وقد أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي للكوتا على المشاركة السياسية للمرأة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات، يتمثل أبرزها: بأن نظام الكوتا يؤثر إيجابياً في دفع المرأة الأردنية نحو المشاركة السياسية على أن يعاد النظر في كيفية تطبيق النظام بنظام كوتا يحفظ التمثيل النسائي المطلوب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة اعترافاً دولياً متزايداً بقضايا المرأة، وحقوقها السياسية، ومساواتها مع الرجل، وقد بذلت الأمم المتحدة جهوداً كبيرة في التأكيد على حقوق المرأة النابع من تأكيدها على حقوق الإنسان.

ويعد ميثاق الأمم المتحدة لعام (١٩٤٥) أول ميثاق دولي ينص على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق بصيغة صريحة، وجاء في ديباجته "نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا أن نؤكد من جديد، إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية"[١]، وجاء في المادة الثامنة من الميثاق "لا تفرض الأمم المتحدة قيوداً تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأي صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية"[٢]. كما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام (١٩٤٨)، في ديباجته على "الاعتراف بالحقوق المتساوية لجميع أعضاء الأسرة البشرية والاعتراف بالكرامة المتأصلة فيهم وهو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم"[٣]، وأكد الإعلان على أن "جميع الناس يولدون أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق"[٤]، كما جاء في الإعلان أيضاً:"أن كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة، كما أن لهم الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا"[٥].

بعد ذلك جاءت اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٥٢، التي خصصت أحكامها لتنظيم حقوق المرأة حصراً، وركزت الاتفاقية على منح النساء حق التصويت في الانتخابات، وأهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة على حد السواء مع الرجل.

بعد ذلك جاء العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان للتأكيد على حقوق الإنسان، إذ جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦، في مادته الثالثة على :"تعهد الدول الأطراف في الاتفاق الحالي بتأمين الحقوق المتساوية للرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المدونة فيها"[٦]. كما أكد العهد الدولي الخاص

---

(١) انظر ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.
(٢) المادة (٨) من ميثاق الأمم المتحدة.
(٣) انظر ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
(٤) المادة (١) من الإعلان.
(٥) المادة (٧) من الإعلان، انظر أيضاً المادتين (١٦، ٢٥) من ذات الإعلان.
(٦) المادة (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالحقوق المدنية والسياسية على مبدأ هام جداً وهو "مساواة الجميع أمام القضاء"[١]، كما بين أن "جميع الأشخاص متساوية أمام القانون ومن حقهم التمتع دون تمييز وبالتساوي بحمايته، ويكفل القانون للجميع حماية متساوي وفعالة ضد أي تمييز سواء كان ذلك على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو صفة الولادة أو غيرها"[٢]، وفي عام ١٩٦٧ تم اعتماد إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة بإجماع الجمعية العام للأمم المتحدة، وشكل هذا الإعلان بياناً رسمياً عاماً لنهج الأمم المتحدة لتفعيل مبدأ المساواة بين المرأة والرجل على حد سواء، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة[٣]. وبناءاً على ذلك أنكر الإعلان التمييز ضد المرأة واعتبره إهانة للكرامة الإنسانية، وأكد على ضرورة إلغاء كافة القوانين والأنظمة التي تشكل تمييز ضد المرأة، وقد تضمن الإعلان بالإضافة إلى مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية وعلى قدم المساواة مع الرجل، وذلك من خلال حقها في التصويت في جميع الانتخابات وفي ترشيح نفسها لجميع الهيئات المنبثقة عن الانتخابات العامة، وحقها في تقلد المناصب العامة[٤].

وجاء مؤتمر المكسيك عام (١٩٧٥)، بناءاً على إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بتكريس عام ١٩٧٥ عاماً دولياً، من أجل النهوض بالمرأة ومساواتها بالرجل، وقد تبني المؤتمر أن تكون السنوات العشر القادمة عقداً دولياً للمرأة، وكان من أهم جهود الأمم المتحدة إبان هذا العقد الدولي، هو إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩ وأكدت الاتفاقية على أن حقوق المرأة هي حقوق إنسانية، أي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وجاء في المادة الأولى من الاتفاقية "للتمييز ضد المرأة" ويعني: "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره وأغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل"[٥].

وفي المادة السابعة من الاتفاقية "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص، تكفل للمرأة على قدم المساواة

---

(١) انظر المادة (١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
(٢) المادة (٢٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
(٣) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٦٣، تاريخ ٧ تشرين الثاني لعام ١٩٦٧.
(٤) المادة (٤) من إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة.
(٥) المادة (١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع الرجل الحق في : التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة، والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة، والمشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد"[1].

وفي عام ١٩٨٠، أي في منتصف عقد المرأة، تم انعقاد المؤتمر الدولي الثاني للمرأة في كوبنهاجن، الذي هدف إلى تذليل كافة العقبات التي تعترض طريق المرأة عند مشاركتها في التنمية، وتفعيل دورها في تعزيز الأمن والسلم الدوليين، ثم عقب ذلك الخطة الدولية للمؤتمر الدولي الثالث للمرأة في نيروبي عام ١٩٨٥، للنهوض بأوضاع المرأة حتى عام ٢٠٠٠، وقد وضعت البرامج وعقدت الندوات الإقليمية والدولية بمشاركة الحكومات والمنظمات الأهلية حول جميع مواضيع وقضايا المرأة في المجتمع، وتكللت هذه الجهود بانعقاد المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥، الذي خرج بخطة دولية شبه ملزمة للدول من أجل النهوض بالمرأة، وخاصة لمشاركة النساء في مواقع صنع القرار بنسب لا تقل عن ٣٠%.

وتفاعل الأردن مع المناخ الدولي، للنهوض بأوضاع المرأة، وانضم للعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية. كما وقع الأردن وصادق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية للحقوق السياسية للمرأة.

ومنحت المرأة الأردنية حق الترشيح والانتخاب لمجلس النواب عام ١٩٧٤، لكن هذا لم يترجم فعلياً إلا في عام ١٩٨٩، حيث ترشحت ١٢ سيدة للانتخابات النيابية عام ١٩٨٩، ولم يحالف الحظ أياً منهن، وفي عام ١٩٩٣، ترشحت ثلاث سيدات، فازت سيدة واحدة عن مقعد مخصص للأقلية العرقية، وارتفع عدد المرشحات إلى ١٧ سيدة في عام ١٩٩٧، لكن لم تفز أي منهن، وقد وصلت سيدة واحدة لمقعد برلماني شاغر بسبب وفاة أحد أعضاء المجلس، وتم انتخابها من قبل مجلس النواب نفسه في عام ٢٠٠١، وفي انتخابات عام ٢٠٠٣، تم اللجوء لنظام الكوتا النسائية، كإجراء انتقالي لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وضمان وصولها للبرلمان، لأنه بدون الكوتا النسائية فإن فرص وصول المرأة الأردنية شبه معدومة، وهذا ما تؤكده ثلاث دورات انتخابية منذ عام ١٩٨٩. فقد صدر القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣، المعدل لقانون الانتخاب رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١، والذي خصص ستة مقاعد تتنافس عليها النساء في المملكة، وستقوم هذه الدراسة بداية بعرض واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، ثم تعريف نظام الكوتا وتطبيقاته

([1]) المادة (٧) من نفس الاتفاقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في العالم، ولمعرفة أثر نظام الكوتا على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، سيتم إجراء دراسة ميدانية للقيادات النسائية في العمل السياسي والنسائي.

١-١ هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعريف بنظام الكوتا النسائية، المطبق في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٣، وأثر هذا النظام على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ليس فقط مشاركتها في البرلمان وإنما على جميع أشكالها سواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

١-٢ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ناحيتين:

الناحية العلمية: تبرز أهمية الدراسة، كونها تقوم بعرض واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، والتعريف بطبيعة نظام الكوتا النسائية، والهدف من اعتماد نظام الكوتا النسائية في انتخابات مجلس النواب الرابع عشر عام ٢٠٠٣.

الناحية العملية: تكمن في معرفة أثر اعتماد نظام الكوتا النسائية في انتخابات مجلس النواب، على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية بشقيها: التقليدي (السلطة التشريعية التنفيذية القضائية)، وغير التقليدي (الأحزاب، جماعات الضغط)، من وجهة نظر القيادات النسائية الناشطة في العمل السياسي والنسائي، وبالتالي معرفة ثغرات نظام الكوتا النسائية ومحاولة سد الثغرات، لتحقيق مشاركة سياسية فعالة للمرأة الأردنية على المستويين التقليدي وغير التقليدي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٣ مشكلة الدراسة:

في ظل التحولات العالمية الكبرى وامتداداتها على المستوى الإقليمي والمحلي، أخذت قضايا المرأة تكتسب هذا الاهتمام الكبير، لتواكب وتيرة التحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، لذلك كان لا بد من اللجوء إلى التمييز الإيجابي للمرأة لتعويض الوضع المتدني التي وصلت إليه بسبب التمييز السلبي، وقد شهد الأردن في العقد الأخير تحولاً ديمقراطياً تطلب مشاركة فعالة من جانب المرأة للنهوض بتنمية شاملة، لذلك تبنى الأردن سياسات إصلاحية عملية وسريعة، كان آخرها تعديل قانون الانتخابات لعام ٢٠٠١، باعتماد نظام الكوتا النسائية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

١-٤ أسئلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من سؤال محوري:

"هل هناك علاقة بين نظام الكوتا النسائية والمشاركة السياسية"؟

ويتفرع عنه التساؤلات التالية:

١- هل يوجد اختلاف في اتجاهات المبحوثين نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية، تعزى لاختلاف المؤهل العلمي؟

٢- هل يوجد اختلاف في اتجاهات المبحوثين نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية، تعزى لاختلاف الإقليم؟

٣- هل يوجد اختلاف في اتجاهات المبحوثين نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية، تعزى لاختلاف المهنة؟

٤- هل يوجد اختلاف في اتجاهات المبحوثين نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية، تعزى لاختلاف الدخل؟

١-٥ فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها: هناك علاقة ارتباطية بين نظام الكوتا النسائية والمشاركة السياسية للمرأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع عنها:

- كلما زاد الاهتمام بنظام الكوتا النسائية في الانتخابات النيابية، كلما اثر ذلك إيجاباً على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.
- كلما زادت نسبة تمثيل المرأة في مؤسسات صنع القرار السياسي، كلما زادت نسبة مشاركة المرأة السياسية.

وتقوم الدراسة على عدة متغيرات:

- نظام الكوتا النسائية (متغير مستقل).
- المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (متغير تابع).

١-٦ منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة عدة مناهج بحثية بغرض الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تفيد الدارسين والمهتمين بموضوع البحث. فاستخدم المنهج التاريخي في الجزء الأول من الدراسة، الذي تناول واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، في السلطات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، كما تم مناقشة نظام الكوتا في هذا الجزء من الدراسة، وتطبيقات الكوتا على المستوى الدولي والمحلي. وفي الجزء الثاني من الدراسة تم استخدام المنهج الإحصائي من خلال تصميم استبانة، تحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة ونظام الكوتا، لاستطلاع اتجاهات القيادات النسائية، اتجاه نظام الكوتا النسائية ومشاركة المرأة السياسية.

- **مجتمع الدراسة**: يتكون مجتمع الدراسة من القيادات النسائية الناشطة في العمل السياسي والنسائي، والتي تسعى للوصول إلى قانون انتخاب مثالي للمرأة، وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية بجميع مجالاتها: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٧ مصطلحات الدراسة:

- **نظام الكوتا:** نظام يقوم على أساس تخصيص نسبة محددة من المقاعد في المجالس المنتخبة والمؤسسات التشريعية، لفئة معينة من فئات المجتمع كالأقليات العرقية والدينية، أو بسبب الجنس في ظروف اجتماعية قد لا تساعد هذه الفئة، أو تكون عائقاً أمام وصولها للبرلمان، ويكون الهدف من الكوتا إيصال هذه الفئة للمجلس النيابي، لإشراكها في عملية صنع القرار والمشاركة في التنمية في جميع مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.
- **نظام الكوتا النسائية:** نظام يتم من خلاله تخصيص مقاعد للنساء في المجالس النيابية، ويكون هدفها إزالة الفجوة المتمثلة باللامساواة بين الجنسين، في ممارسة الحياة السياسية وخاصة في الانتخابات الينابية.

وتعرف "الكوتا" إجرائياً:

بتخصيص نسبة محددة من مقاعد مجلس النواب، للنساء تتنافس عليها النساء ولا ينافسها فيها الرجل، وما نقصده هنا هو تعديل قانون الانتخاب رقم (٣٤) لعام ٢٠٠١، وتم تخصيص ستة مقاعد للنساء في مجلس النواب الأردني، تحصل عليها النساء عن طريق احتساب نسبة عدد الأصوات التي تحصل عليها المرشحة إلى نسبة عدد المقترعين في الدائرة التي ترشحت عنها، وبالتالي فإن أعلى ست نسب في جميع الدوائر الانتخابية، يفزن بالمقاعد الستة في مجلس النواب.

المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية: تعني في أوسع معانيها، حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها، تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط، عقب صدورها من جانب الحاكم[١].

ويعرفها "سيدني فيربا" :"أنها النشاطات القانونية، التي يقوم بها جماعة من المواطنين، بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار صناع القرار في الحكومة"[٢].

---

(١) معوض، جلال، **أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي**، المستقبل العربي، العدد(٥٥)، أيلول ١٩٨٣، ص ١١٠.

(٢) أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨، ص ٢٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرفها ماك كلوسكي "Mach C Closky" :"أنها الأنشطة الإدارية التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام، وفي تكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر"[١].

وعرفها صموئيل هنتجتون "Samuel Huntington" :"أنها النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أم متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً أن شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"[٢].

وتعرف المشاركة السياسية إجرائياً:

أنها الأفعال المباشرة أو غير المباشرة، التي يقوم بها أفراد المجتمع للتأثير في عملية صنع القرار، وبما أن هذه الدراسة تتناول موضوع المشاركة السياسية للمرأة، فإن هناك عدة مؤشرات لقياس مدى المشاركة السياسية للمرأة وهي:

- الحقوق السياسية المتساوية للنساء من حيث الترشيح والانتخاب.
- نسبة مشاركة النساء في مجلس النواب ومجلس الأعيان والمجالس البلدية.
- نسبة مشاركة النساء في المؤسسات النسائية والحكومية والوزارات ومواقع صنع القرار.
- نسبة مشاركة النساء في المواقع القيادة للأحزاب السياسية والنقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني.

---

(١) أبو هنطش، محمد توهيل، **سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨، ص ٢١٥.

(٢) Huntington, S. and Nelson, J., No Easy Choice, Harvard University Press, 1976, P.3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٨ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت واقع المرأة العربية بشكل عام، والواقع السياسي للمرأة الأردنية بشكل خاص، وقد زادت هذه الدراسات في العقود الأخيرة، بسبب المتغيرات الدولية التي انعكست على الحكومات العربية، والتي تهدف جميعها للوصول إلى الوسائل اللازمة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة العربية.

وفي دراسة الدكتور محمد المقداد بعنوان :"المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام (٢٠٠٣)"، قدم من خلالها مقارنة لواقع المشاركة السياسية للمرأة على المستوى العالمي، الإقليمي، والدولي، من خلال نسبة تمثيل النساء بالمجالس البرلمانية مقارنة مع نسبة تمثيل الرجل. كما هدفت الدراسة إلى توضيح واقع المرأة الأردنية في صناع القرار، من خلال مناقشة واقع التمثيل النسبي للمرأة بشكل عام في التنظيمات السياسية التقليدية (الرسمية) وغير التقليدية. كما رصد الباحث الحركة الداخلية للمرأة من خلال التنظيمات والاتحادات التي تهدف إلى تنمية المجتمع والمرأة الأردنية بشكل خاص بحقوقها وواجباتها الشرعية والقانونية وتطوير مساهمة المرأة في الحياة السياسية بأشكالها المختلفة، وفي الجزء الأخير من الدراسة قام الباحث بإجراء مقارنة بين دراسة أجراها مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة عام ١٩٩٧، ودراسة استبيانية قام بها الباحث، على ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠٠٠، وقد أثبتت الدراسة أن العوامل الاجتماعية والثقافية والإعلامية ما زالت متجذرة، وأن نسب التغير في منح الصوت ما زالت ثابتة، كما توصلت الدراسة إلى أن مسؤولية الحكومة غير مقتصرة في هذا المجال، وأنها أنصفت المرأة قانونياً خاصة بعد تعديل قانون الانتخابات واعتماد نظام "الكوتا النسائية" وبالتالي فإن المسؤولية تقع على عاتق المرأة نفسها، فهي ما زالت لا تنتخب جنسها[١].

في كتابها "المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية"، عرضت الدكتورة بارعة النقشبندي تاريخ المشاركة السياسية للمرأة العربية بشكل عام، وتوضيح لوضع المرأة في الأردن بشكل خاص، من خلال تحليل المجتمع الأردني وتطور المؤسسات السياسية، لفهم المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

كما قدمت الباحثة في كتابها دراسة ميدانية ومقابلات مع قيادات وناشطات أردنيات، اتفقت فيها أغلبية الناشطات على ضرورة أن تلعب المنظمات النسائية أدوار نشطة كجماعات ضغط،

---

(١) المقداد، محمد، **المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣**، مجلة المنارة، المجلد الثاني عشر، العدد (١)، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشعر الجميع بأن الديمقراطية في الأردن ستعطي المرأة فرصة أفضل لتلعب دوراً ناشطاً في الحياة السياسية[١].

وفي دراسة أخرى (٢٠٠٢) بعنوان:"المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الأردنية" قدم فيها الباحثان، د.ذياب المخادمة ود. بارعة النقشبندي، دراسة ميدانية لطبيعة المشاركة السياسية لطلبة العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية، والعوامل المؤثرة في هذه المشاركة، وتناولت مفهوم المشاركة السياسية والعلاقة بين الخصائص الاجتماعية والسياسية، وتظهر الدراسة أن هناك ميلاً واهتماماً لدى الطلبة نحو المشاركة السياسية وهذا الاهتمام متقارب عند الجنسين، فكلاهما يعتبر أن المشاركة السياسية حق ولا يجوز التراجع عنه، كما أشارت الدراسة إلى وجود بعض التمايز بين الذكور والإناث في عملية المشاركة السياسية، فكانت المشاركة خارج الجامعة عند الذكور أكثر منها عند الإناث، وداخل الجامعة كان الأمر مختلفاً، إذ كانت مشاركة الإناث أوسع، ولاحظت الدراسة أن الريبة والحذر في التعاطي مع العمل السياسي من قبل الطلبة ما زالا مسيطرين، إذ بدا أن الثقة في المناخ السياسي العام مهزوزة[٢].

وفي دراسة أخرى (٢٠٠٣) بعنوان :" المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات"، للباحثة عبير طهبوب في الجانب النظري من الدراسة تم استعراض لمفهوم المشاركة السياسية، أشكالها، أدواتها، والنظريات المفسرة لها، بالإضافة إلى الرؤية الإسلامية لهذه المشاركة، كذلك تناولت واقع المرأة الأردنية في القوانين والتشريعات والدستور الأردني، وفي الجانب الآخر من الدراسة تم إجراء مقابلات شخصية مع نساء أردنيات فاعلات في المجال السياسي، وباحثون متخصصون في هذا المجال، وتم طرح أسئلة لاستطلاع آرائهم بمشاركة المرأة السياسية، وخلصت الدراسة استناداً إلى آراء العينة، أن تركيبة المجتمع الأردني الأبوي العشائري في ظل قانون الصوت الواحد، يشكلان عقبة أمام وصول المرأة للبرلمان، ووصفت المرأة بأنها مستسلمة وغير مدركة لدورها وحقوقها القانونية، وأوصت الدراسة بأن الحل لهذه المعوقات لن يكون إلا بقرار سياسي عن طريق تخصيص مقاعد نيابية محددة وإجراء تعيينات أكبر في مواقع صنع القرار كتمييز إيجابي للمرأة[٣].

---

(١) النقشبندي، بارعة، **المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.

(٢) مخادمة، ذياب والنقشبندي، بارعة، المشاركة **السياسية لطلبة الجامعات الأردنية: دراسة ميدانية لطلبة العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية**، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١، شباط ٢٠٠٢.

(٣) طهبوب، عبير، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، الأردن، ٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي دراسة (٢٠٠٠) بعنوان :"المرأة الأردنية والمشاركة في العمل السياسي ومواقع صنع القرار"، للباحثان: سهير التل، ووليد حماد، تم فيه عرض لأشكال المشاركة النسائية في العمل العام، على المملكة، واتجاهات الرأي العام حول هذه المشاركة، وخلص البحث إلى ضعف مشاركة النساء في العمل السياسي في مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وضعف الوزن النوعي لمشاركة النساء في النشاطات الاجتماعية العامة، من اقتصادية وإدارية واجتماعية، كما بين البحث المعوقات التي تحول دون مشاركة أوسع للنساء، وهي: استمرار فعالية قيم وآليات المجتمع الذكوري بسلطته الأبوية، القائم على الجنس وعدم الاعتراف بالدور النسائي، وانتشار الأمية الثقافية والقانونية، وضعف ثقة المرأة بنفسها[١].

في دراسة للباحث اوغاتلتنس، مؤسسة (FAFO) (٢٠٠٠)، حول "المرأة والمشاركة السياسية في الأردن"، تناولت ثلاثة مجالات من المشاركة في الحياة العامة، تخص: الاقتراع العام، والحملات الانتخابية، والعضوية التنظيمية في مؤسسات المجتمع المدني، وتضمنت الدراسة إجراء استطلاع موقف المجتمع الأردني إزاء مشاركة النساء في الشؤون العامة، وأظهرت النتائج أن ٤٥% من الرجال و ٢٥% من النساء، يعارضون مشاركة المرأة في المجالس البلدية أو البرلمان أو الحكومة، في حين بلغت المعارضة لاقتراع النساء ١٨% من الرجال و ٨% من النساء. كما بينت الدراسة أن الرجال أكثر مشاركة بكثير من النساء الأردنيات في مجال تنظيم الحملات الانتخابية[٢].

وفي دراسة (٢٠٠٣) "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (١٩٨٩ – ٢٠٠١)" للباحث إياس عاشور، تناولت الدراسة أحد أشكال، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وهي مشاركتها في الانتخابات النيابية ناخبة ومرشحة، ومن خلال عرض نتائج الانتخابات النيابية منذ عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧، بدا واضحاً أن مشاركة المرأة في العملية الانتخابية في الأردن ولا تزال محدودة سواء كانت على صعيد الترشيح أو الانتخاب، وقام الباحث تصميم استبيان وزع على القيادات النسائية، لمعرفة اتجاهات هذه القيادات من العملية الانتخابية واتجاهاتهن حيال قانون الانتخابات الأفضل بالنسبة للمرأة، والتعرف على أهم المعوقات في مشاركة المرأة السياسي، وتبين أن معظم أفراد العينة قد مارسن حقهن في الانتخاب، وعلى استعداد لدعم المرأة ذات الكفاءة في الانتخابات،

---

(١) التل، سهير، ووليد حماد، **المرأة الأردنية والمشاركة في العمل السياسي ومواقع صنع القرار**، حسين أبو رمان (محرر)، المرأة العربية والمشاركة السياسية، دار سندباد للنشر، الأردن، ٢٠٠٠.

(٢) تلتنس، أوغا، مشاركة **المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامة**، حسين أبو رمان (محرر)، المرأة العربية والمشاركة السياسية، دار سندباد للنشر، الأردن، ٢٠٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبين أن نظام الصوت الواحد والعشائرية ونظرة المجتمع لدور المرأة وعدم وجود حياة حزبية قوية، هي من أهم المعوقات لوصول المرأة للبرلمان[1].

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، وجد الباحث أنها على درجة عالية من الأهمية والعلم، إذ ناقشت واقع المرأة الأردنية السياسي من مختلف جوانبه، أما عن موقع دراسة الباحث بين الدراسات الأخرى، فإنها لا تقل أهمية عنها، إذ تتناول هذه الدراسة نظام الكوتا والتعريف به وواقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وفي دراسة ميدانية سيتم التعرف على رأي القيادات النسائية في العمل النسائي والسياسي في نظام الكوتا، وكيف أثر على مشاركة المرأة الأردنية من وجهة نظرها هي.

(1) عاشور، إياس، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ١٩٨٩- ٢٠٠١**، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمادة الدراسات العليا، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المشاركة السياسية في الأردن وأثرها على واقع المرأة السياسي

المبحث الأول: المشاركة السياسية والتنشئة السياسية:

المطلب الأول: المشاركة السياسية ودور وسائل التنشئة السياسية في واقع المرأة السياسي.

المطلب الثاني: دور القواعد القانونية في ترسيخ مشاركة المرأة السياسية في الأردن.

المطلب الثالث: واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في المجال السياسي التقليدي (السلطات العامة)، وغير التقليدي (الأحزاب، التنظيمات النسائية، النقابات المهنية).

المطلب الرابع: معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الحياة السياسية.

المبحث الثاني: نظام الكوتا النسائية:

المطلب الأول: تعريف نظام الكوتا.

المطلب الثاني: تطبيقات نظام الكوتا (المستوى العالمي، المستوى العربي).

المطلب الثالث: نظام الكوتا النسائي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المشاركة السياسية في الأردن وأثرها على واقع المرأة السياسي

يُعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة من المواضع الهامة التي تستحق البحث والمناقشة والتحليل، وذلك لكونه يلقى اهتمام المشتغلين في السياسة والقائمين على التخطيط في المجتمع من مسؤولين وأكاديميين.

ويعود الاهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة إلى أسباب عدة من أهمها الدور المتنامي الذي تلعبه المرأة في مختلف ميادين الحياة في وقتنا الحاضر، والحقيقة أن هذا الدور بدأ بالتنامي بعد خروج المرأة من المنزل لطلب العلم والعمل، وبالتالي ازدادت أهمية دورها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم انخرطت المرأة في نشاطات متعددة من ضمنها النشاط السياسي، حيث طرقت باب السياسة واستطاعت أن تثبت وجودها على الصعيد السياسي في العديد من الدول وذلك من خلال مشاركتها السياسية المتنامية، سواء كان ذلك من خلال تقلد منصب سياسي أو العضوية في حزب أو الانخراط بأشكال المشاركة السياسية الأخرى، وبالحديث عن المشاركة السياسية للمرأة الأردنية بشكل خاص، فقد تناول هذا الفصل مبحثين:

- المبحث الأول: المشاركة السياسية والتنشئة السياسية:

I المطلب الأول: المشاركة السياسية ودور وسائل التنشئة السياسية في واقع المرأة السياسي.

II المطلب الثاني: دور القواعد القانونية في ترسيخ مشاركة المرأة السياسية في الأردن.

III المطلب الثالث: واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في المجال السياسي التقليدي (السلطات العامة)، وغير التقليدي (الأحزاب، التنظيمات النسائية، النقابات المهنية).

IIII المطلب الرابع: معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الحياة السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المبحث الثاني: نظام الكوتا النسائية:

I المطلب الأول: تعريف نظام الكوتا.

II المطلب الثاني: تطبيقات نظام الكوتا (المستوى العالمي، المستوى العربي).

III المطلب الثالث: نظام الكوتا النسائية في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مفهوم المشاركة السياسية وعلاقتها بالتنشئة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية انعكاساً لمدى الوعي السياسي في المجتمعات، ولما لها من أثر كبير في إرساء البناء المؤسسي للدولة على كافة الأصعدة السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، وانطلاقاً من أهميتها في كونها موضوعاً محورياً من موضوعات علم الاجتماع السياسي، وطموحاته وتطلعاته.

وهناك علاقة تأثير متبادلة بين المشاركة السياسية والتنشئة السياسية إذ عرفت المشاركة السياسية من خلال مفهوم التنشئة السياسية والثقافة السياسية التي عكس الاهتمام الواضح بها تغيراً في ميدان العلوم السياسية، وأدى بالتالي إلى تحول دراسة السلوك ومصادره ومحدداته. أسهم فيه علماء الاجتماع باهتمامهم بالعلاقة بين الفرد والمجتمع بصفة عامة، فعرّفت المشاركة السياسية بأنها :"مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومين وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية، التي يعتبر فيها قيمة أساسية، بمفهوم المواطنة"[1].

فالتنشئة السياسية ما هي إلا عملية نقل للثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما، من جيل إلى جيل آخر، فالفرد من صغره يتأثر بالبيئة التي يوجد بها، وهذه البيئة هي التي تسهم في صياغة التوجهات السياسية للأفراد من خلال قنوات مختلفة. فالفرد يتأثر بما يرى ويسمع من والديه كما يتأثر بما تروج له وسائل الإعلام من أفكار سياسية مختلفة، كما يتأثر ذلك على صياغة التوجهات السياسية للفرد أو تحديد معالم ثقافته السياسية، ويمكن القول أن تقبل الأفراد لأي دور سياسي تقوم به المرأة أو عدم تقبلهم لذلك الدور هو ناتج عن الثقافة السياسية لهؤلاء الأفراد والتي تعتبر بدورها ناتجة عن التنشئة السياسية لهم، بالتالي فإن الاهتمام بعملية التنشئة السياسية للفرد هي الحل الأمثل لتغيير الثقافة السياسية للجميع بحيث ينظر بإيجابية أكبر لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وأهم قنوات التنشئة السياسية التي يمكن العمل من خلالها على تغيير الثقافة السياسية للمجتمع الأردني، هي: المدرسة، الحزب، الإعلام والعائلة وسيتم عرض ذلك بالتفصيل ضمن هذا المبحث.

([1]) قربان، ملحم. **المنهجية والسياسة**، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٣، ص ٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- المطلب الأول: المشاركة السياسية ودور وسائل التنشئة السياسية في واقع المرأة السياسي:

تمثل المشاركة السياسية موضوعاً هاماً، كونها إسهام ومشاركة المواطن أو انشغاله بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، بغض النظر عن طريقة هذا الانشغال سواء كان تأييداً أو رفضاً، أو مقاومة أو تظاهراً. إلا أن مدى المشاركة في أي مجال من المجالات التي ذكرت تتوقف على مدى اهتمام المواطن بالدرجة الأولى، وعلى النسق السياسي السائد فكرياً ومادياً واجتماعياً، باعتبار أن المشاركة السياسية تعد أفضل وسيلة لحماية مصالح الجماهير[١].

٢-١ مفهوم المشاركة السياسية:

يقال في اللغة شارك في الشيء، بمعنى كان له فيه نصيب، فالمشاركة هي ربط بين الفردي والكلي، وعندما نقول مشاركة سياسية، فإن ذلك يعني أن المشارك وهو المواطن له نصيب في الشأن السياسي، وأن يشارك المواطن سياسياً، بمعنى أن يلعب دوراً في الحياة السياسية[٢].

والمشاركة السياسية نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم، في إطار النظام السياسي، وعلى الرغم من الاهتمام البالغ بقضية المشاركة السياسية، من قبل علماء الاجتماع والسياسة، إلا أنه لا يوجد اتفاق فيما بينهم بصدد تعريف المشاركة السياسية، فيعرفها هنتجتون "Hantington" :"أنها الأنشطة التي يقوم بها المواطنون، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، سلمياً أو عنيفاً، قانونياً أو غير قانونياً، فعالاً أو غير فعالاً"[٣]. كما عرفها فيربا "Verba" :"أنها النشاطات القانونية من قبل المواطنين، والتي تهدف إلى التأثير على اختيار الأشخاص في الحكومة أو الإجراءات والأعمال التي تتخذها الحكومة"[٤]. في حين عرفها كلوسكي "Closky":"أنها الأنشطة الإرادية التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام، وتكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر"[٥].

---

(١) بركات، سليم ناصر، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠١، ص٨٣.
(٢) أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٧.
(3) Huntington,. S and Nelson., Ibid, P.3.
(٤) أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.
(٥) أبو هنطش، محمد توهيل، **سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص٢١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيليب برو فعرفها :"أنها مجموع النشاطات الجماعية، التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية"[١].

وأخيراً يرى راش "Rush" :"أنها انخراط الفرد في الأنشطة على كافة تنوعها في النظام السياسي"[٢].

ومهما اختلفت الآراء بين الباحثين، حول تعريف المشاركة السياسية، فإن مفهوم المشاركة السياسية يشتمل بالتالي على مجموعة من العناصر وهي[٣]:

١- مجموعة التصرفات التي من خلالها تنقل الجماهير مطالبها للصفوة الحاكمة.

٢- الجهود التي تبذلها الجماهير، بهدف التأثير في سلوك الحكام، والجهود التي تقوم بها وهي بصدد اختيار القيادات السياسية.

٣- عمليات التمثيل البرلماني.

٤- تقلد المناصب السياسية والرسمية، والمشاركة في الاجتماعات العامة، والارتباط بالأحزاب السياسية أو جماعات الضغط.

٢-٢ المشاركة السياسية (أشكالها، مستوياتها، ودوافعها):

١- أشكال المشاركة السياسية:

تختلف أشكال المشاركة السياسية من جانب المواطنين في الدولة، تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية، إذ تتخذ المشاركة السياسية أشكالها حسب نمط النظام السياسي التي توجد فيه.

---

(١) برو، فيلب، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٠١.

(3) Rush,. M, Politics and Society, New York, 1992. P. 110.

(٣) وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، مصر، ٢٠٠٤، ص ص ٤١-٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى بعض العلماء أن أشكال المشاركة السياسية تتحدد فيما يلي[١]:

١- **مشاركة مؤسساتية (رسمية):** ويقصد بها تلك التي تحدث عن طريق أداء المسؤولين السياسيين وظائفهم السياسية الثابتة، مثل رئيس الدولة، البرلمانيون، الوزراء والمسؤولون عن وسائل الإعلام.

٢- **مشاركة منظمة:** وهي التي تقع ضمن إطار مؤسسات قائمة، تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي، مثل الأحزاب، نقابات العمال، جماعات الضغط.

٣- **مشاركة مستقلة:** وهي مشاركة المواطن بصفة فردية، والمواطن هنا يتمتع بحرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته وحجمها، ومخير في أن يشارك أو لا يشارك.

في حين يرى مايكل راش "Rush"، أن أشكال المشاركة السياسية تنحصر بـ[٢]:

١- التصويت.

٢- بعض الاهتمام بالسياسة.

٣- المشاركة في النقاشات السياسية غير الرسمية (العامة).

٤- عضو سلبي (غير فعال) في منظمة شبه سياسية.

٥- عضو سلبي (غير فعال) في منظمة منظمة سياسية.

٦- عضو نشيط (فعال) في منظمة شبه سياسية.

٧- عضو نشيط (فعال) في منظمة سياسية.

٨- السعي نحو منصب سياسي أو إداري.

٩- تقلد منصب سياسي أو إداري.

من الواضح أن المشاركة السياسية تأخذ عدة أشكال مختلفة، والدراسات السياسية قد تتفاوت بعض الشيء في تصنيفاتها، لكن معظم الدراسات الحديثة، تميزت بالأشكال التالية للمشاركة السياسية[٣]:

١- النشاط الانتخابي ويتضمن التصويت والمساهمة في الحملات الانتخابية ودعم مرشح معين.

---

(١) أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.

(2) Rush, M, Ibid, PP. 112-114.

(3) Huntington,. And Nelson, J., Ibid, PP. 12-13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- جماعات الضغط وتتضمن جهود فردية أو جماعية بالاتصال مع مسؤولين حكوميين وقادة سياسيين، للتأثير في قراراتهم، تجاه قضية لها أثر كبير على عدد كبير من الناس.

٣- النشاط التنظيمي ويتضمن المشاركة كعضو أو ضابط في منظمة لها انتخاباتها الخاصة بها، ولها هدف واضح للتأثير على صناعة القرار الحكومي.

٤- الاتصال وهو فعل فردي مباشر، تجاه مسؤولي الحكومة، وعادة يكون الهدف منه تحقيق فائدة فقط لشخص واحد، أو لعدة أشخاص.

٥- العنف.

وكل هذه الأشكال تأخذ الشكل الشرعي أو غير الشرعي.

٢- مستويات المشاركة السياسية:

بصورة عامة تختلف مستويات المشاركة السياسية ما بين المجتمعات، وداخل المجتمع الواحد من زمن إلى آخر، ومن نظام إلى آخر.

في دراسة أجراها كارل دوتش " Dutch"، حدد فيها ثلاثة مستويات للمشاركة السياسية[١]:

١- **المستوى الأول:** النشطاء في العمل السياسي، وقد وضع "دوتش"، ستة شروط، رأى أن توفر ثلاثة منها في شخص ما، يجعله منتمياً إلى هذا المستوى، وهي:

أ- عضوية منظمة سياسية.

ب- التبرع لمنظمة سياسية، أو لمرشح الانتخابات العامة.

جـ- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري.

د- المشاركة في الحملات الانتخابية.

هـ- توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية، للسلطة التنفيذية، أو النيابية أو الصحافية.

و- الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

٢- **المستوى الثاني:** هم المهتمين بالنشاط السياسي، مثل الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات.

٣- **المستوى الثالث:** هم الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي، في أوقات الأزمات وعندما تكون مصالحهم مهددة.

---

(١) إبراش، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤٤-٢٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- دوافع المشاركة السياسية:

هناك أسباب ومحفزات تدفع المواطن إلى المشاركة السياسية، وتختلف الدوافع التي يقصد الأفراد من ورائها الخوض في العملية السياسية، إذ لا بد من وجود فائدة أو مصلحة ما، سواء كانت شخصية أو عامة، مادية أو معنوية، تحفز المواطن على الانخراط في المشاركة، ويمكن أن نلخص الأسباب الدافعة للمشاركة السياسية بما يلي[١]:

١- دوافع ذاتية (نفسية)، يسعى لها الفرد لسد حاجات معينة لإثبات الوجود وتحقيق الذات والثقة بالنفس.

٢- المشاركة السياسية من أجل مصلحة شخصية مادية، مثل الحصول على مقابل مادي كبير، أو معنوية مثل تقلد منصب اجتماعي وجماهيري والحصول على حب الجماهير وكسب شعبية بنيهم.

٣- المشاركة السياسية من أجل تحقيق مصلحة عامة، مثل تعزيز الولاء والانتماء للوطن، ومناصرة قضايا المجتمع المهمة.

٤- دوافع دينية أو عرقية مثل الحركات القومية والجماعات الدينية، فهؤلاء لا يلجأون للمشاركة السياسية، لإظهار فكرهم الديني أو القومي.

كما تأتي المشاركة السياسية كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع، فالمناخ السياسي العام والظروف التي تحيط بالدولة، قد تدفع الفرد نحو المشاركة، كالخوف من وصول أفكار متطرفة إلى السلطة، أو تحرك العلمانيين خوفاً من تأثير الحركات الأصولية. بالإضافة إلى احتمالات مشاركة الأفراد كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي[٢].

---

(١) أبراش، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤٨ – ٢٥٠.

(٢) طهبوب، عبير، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، الأردن، ٢٠٠٣، ص ١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣ الثقافة السياسية والتنشئة السياسية:

يرتبط مفهوم التنشئة السياسية بالثقافة السياسية، كون وسائل التنشئة تقود إلى بناء ثقافة سياسية، لذلك لا بد من بيان أثر الثقافة السياسية على المشاركة السياسية بشكل عام، ودورها في مشاركة المرأة بشكل خاص.

للثقافة السياسية في المجتمع، أثر كبير على المشاركة السياسية في هذا المجتمع، ويمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها "مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي معنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي"[١].

وتعتبر الثقافة السياسية جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع، إذ يمكن اعتبارها ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الأشمل، ويتحدد طابعها ومقوماتها من خلال الثقافة العامة للمجتمع. وتتمحور العلاقة بين الثقافة السياسية والمشاركة السياسية في مجتمع ما، من خلال تأثير الثقافة السياسية على السلوكيات السياسية المختلفة للمواطنين، ومواقفهم تجاه القضايا السياسية المختلفة، فالمواطن لا يستطيع أن يقوم بسلوك سياسي معين ينافي طبيعة الثقافة السائدة في مجتمعه.

كما تساهم الثقافة السياسية بتحديد أصحاب الحق في المشاركة السياسية وأشكال هذه المشاركة وحجمها، من خلال مساهمتها في إعطاء الفرد المواطن، تصورات وقناعات معينة حول النظام السياسي السائد في الدولة، وتجاه مختلف القضايا السياسية في المجتمع. كما تساهم في تشكيل قناعات الفرد حول دوره في المجتمع ودور الأفراد الآخرين في هذا المجتمع، بالتالي من الممكن اعتبار أن المشاركة السياسية في مجتمع ما هي إلا عبارة عن انعكاس للثقافة السياسية السائدة في ذلك المجتمع.

وتعتبر دراسة كل من ألموند "Almond" وفيربا "Verba" من أهم دراسات الثقافة السياسية، إذ حددت للثقافة السياسية ثلاثة أبعاد[٢]:

١- **توجه معرفي:** مثل الإدراك أو الوعي بالنظام السياسي.

٢- **توجه عاطفي:** الشعور العاطفي للفرد تجاه النظام السياسي وأداءه.

٣- **توجه تقويمي:** يقصد به الحكم على النظام السياسي.

---

(١) الصاوي، علي، **مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ٧٩.

(٢) شراب، ناجي صادق، **السياسة دراسة سيسولوجية**، مكتبة الإمارات، العين، ١٩٨٤، ص ١٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما حاول ألموند وفيربا، تصنيف نماذج الثقافات السياسية إلى ثلاثة أنماط[١]:

١- **الثقافة السياسية المشاركة:** وفيها تكون اتجاهات المواطنين إيجابية نحو الموضوعات السياسية.

٢- **الثقافة السياسية التابعة:** وفيها تكون استجابة المواطنين للنسق السياسي سلبية، إذ لا يمارسون أي تأثير في الموضوعات السياسية، وإنما يتأثرون فيها فقط.

٣- **الثقافة السياسية المحددة:** وفيها لا يجد المواطن أي علاقة بينه وبين النسق السياسي، وليست عنده أي معلومات كافية عنه، وهذه الثقافة تستوعب الثقافات المحلية القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين.

ويؤكد كل من "ألموند وفيربا" أن هذه النماذج مثالية، وغير موجودة على أرض الواقع، وإنما يوجد نموذج مختلط من الثقافة المشاركة والتابعة والمحددة.

ولا شك أن الثقافة السياسية ذات تأثير هام على العمليات السياسية المختلفة، فاتجاهات المواطنين نحو النظام السياسي، تؤثر في نوعية المطالب وكيفية التعبير عنها، بل أنها تشكل الظروف المؤثرة في أداء النسق السياسي[٢].

إن حديثنا عن الثقافة السياسية، يقودنا إلى تساؤل، وهو: كيف تتشكل الثقافة السياسية في مجتمع ما؟

تتولد الثقافة السياسية في مجتمع ما، من التنشئة السياسية الموجودة في هذا المجتمع، والتي عرفها الدكتور عبد الباسط أنها :"ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح مواطناً – كائناً سياسياً – يمتلك القدرة على التفاعل الإيجابي ضمن نسق سياسي معين"[٣].

في حين ذهب الدكتور المنوفي في تعريفه للتنشئة السياسية إلى التمييز بين اتجاهين رئيسيين، الاتجاه الأول: هي عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع، بما يضمن بقائها واستمرارها عبر الزمن. أما الاتجاه

---

(1) Almond. G and Verba.S. The Civic Culture, New York, 1965, PP. 14-17.

(٢) أبو هنطش، محمد توهيل، مرجع سبق ذكر، ١٩٩٨، ص ٢١٢.

(٣)عبد الباسط، أحمد عبد القادر، **العلاقات الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التنمية الشاملة**، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة، ١٩٧٩، ص ص ٣١-٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثاني: فيشير إلى أنها عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته[١].

أما تعريفنا الإجرائي للتنشئة السياسية، فهي عملية تهيئة وإعداد المواطن من قبل قنوات ومصادر التنشئة السياسية، وذلك بزرع القيم والمبادئ السياسية السائدة في المجتمع، لدى الفرد ليكون مواطناً صالحاً، مترجماً لتلك القيم والمبادئ إلى سلوك يساعد من خلاله على تنمية المجتمع الذي يعيش فيه، بالتالي يكون مؤهلاً وقادراً على المشاركة في الحياة السياسية.

٢-٤ وسائل التنشئة السياسية في الأردن:

إن التنشئة السياسية كجزء من التنشئة الاجتماعية للأفراد، لا يمكن أن تتم بوسيلة واحدة أو أسلوب واحد، وباعتبار أن هذه العملية تبدأ مع الفرد منذ ولادته وتستمر معه حتى مماته، فإن الفرد خلال ذلك، يأخذ من مصادر ووسائل قد تختلف في أساليبها، لكنها في النهاية تصب في هدف واحد، وهو تنشئة الفرد تنشئة سياسية، يكون من خلالها عضواً فاعلاً في المجتمع الذي يعيش فيه[٢].

أما مسألة التنشئة السياسية في الأردن، ارتبطت كغيرها مع عملية التنشئة في كثير من الدول العربية، آخذه بعين الاعتبار التأثيرات الدولية والإقليمية إضافة على خصوصية المجتمع بما يحويه من تغيرات لها علاقة بطبيعة نشأة الدولة وديمغرافية السكان، إضافة للقيم المدنية والتراثية والعادات والتقاليد والتماسك الاجتماعي.

أ- الأسرة:

تعتبر الأسرة أو العائلة إحدى وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية، إن لم تكن أهم الوسائل على الإطلاق، باعتبارها البيئة الأولى للتنشئة، وأول ما يجد الطفل نفسه فيه، فإنه يكون بين والديه وإخوته أي في أسرته، وهي المحيط الذي يحتضن الطفل، فهي الأسرة التي تحميه وترعاه، وتشبع حاجاته البيولوجية والنفسية، وتبقى كذلك إلى أن يشب الطفل حيث يكون قادراً على الاعتماد على نفسه[٣]، كما تلعب الأسرة دوراً أساسياً في تعليم الطفل الروابط الاجتماعية وقيم المجتمع وتساهم

---

(١) المنوفي، كمال، **التنشئة السياسية في الأدب السياسي**، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة، ١٩٧٩، ص ص ٩-١٠.

(٢) الطيب، مولود زايد، **دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع**، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص ٧٥.

(٣) الحواتمة، عادل عوض، **دور الإعلام في التنشئة السياسية مع دراسة لحالة الإعلام الأردني كنموذج**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان ٢٠٠٤، ص ٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تطوير شخصية الأفراد أثناء مراحل تطورهم الأولى، بالإضافة إلى ما تلعبه من تأكيد لهوية الطفل الشخصية المميزة[١].

وغالباً ما يسعى أفراد الأسرة إلى نقل الثقافة السياسية التي تلقوها هم أنفسهم عن أهلهم إلى أبنائهم منذ الصغر، وتلعب الأم الدور الأول في ذلك خاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد.

كما أن الأسرة تقوم بالتنشئة الاجتماعية وبالتالي السياسية، لإدماج الطفل في الإطار الثقافي والسياسي عن طريق إدخال التراث السياسي في تكوينه، معتمداً بذلك على نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه، ويتدرب على طريقه التفكير السائدة فيه، وغرس المعتقدات السياسية السائدة في نفسه، مما يكون له الأثر الأكبر في تنشئة الطفل تنشئة سياسية[٢].

والأسرة في المجتمع الأردني لها دور كبير في تنشئة الفرد باعتبارها الخلية الأولى وفي حياة الطفل، إذ يكتسب منها مجموعة القيم والتقاليد والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة التي تشكل النواة الأساسية لآرائه ومواقفه تجاهي القضايا السياسية في المستقبل، والنظام الأبوي السائد في مجتمعنا العربي عموماً والمجتمع الأردني بشكل خاص، يساهم في إيجاد ثقافة سياسية تحد من مشاركة سياسية فاعلة للمرأة الأردنية، نتيجة نشوء الطفل في أسرة تكن كل الاحترام والتقدير لصاحب السلطة في الأسرة وهو الأب (الرجل)، الذي له الأحقية في ممارسة الأعمال السياسية، وله السلطة على الأنثى (الأم والبنت) بعكس الأنثى التي يتمركز دورها فقط الأدوار الاجتماعية البسيطة وأعمال البيت والأولاد.

ب- المؤسسات التعليمية:

ونقصد بها تلك المؤسسات التي يقيمها المجتمع بغرض التربية والتعليم، واضعاً بالاعتبار المبنى والمعلم والكتب والمناهج التعليمية والأنشطة المنهجية واللامنهجية التي تتولى المؤسسات مسؤوليتها. فالمدرسة تستقبل الطفل في سن السادسة تقريباً، ويقضي بها طفولته المتأخرة ومرحلة المراهقة، التي تعتبر من أخطر وأهم المراحل في تكوين الشخصية لدى الفرد، ومن ذلك نرى خطورة الدور الذي تلعبه المدرسة في عملية التنشئة السياسية للفرد[٣].

---

(١) ظاهر، أحمد جمال، **دراسات في الفلسفة السياسية**، مطبعة عمان، الأردن، ١٩٨٧، ص ٤١٢.
(٢) دياب، فوزية، **نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٣١.
(٣) الطيب، مولد زايد، مرجع سبق ذكره، ص٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمارس المدرسة هذا الدور عن طريق تلقين الفرد القيم والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع، ونقل الخبرات المختلفة، وتطبيق الدور التربوي الذي يريده ويؤمن به المجتمع؛ فمثلاً في الأردن فإن الطالب من خلال كتب التاريخ والتربية الوطنية يتعلم قيمه السياسية ويتعرف على دستور بلده وقوانينها وأنظمتها، كما تهدف المقررات التدريسية إلى تعميق الشعور بالانتماء للوطن والمجتمع، وتأكيد أهمية روح المواطنة وتعريف الطالب بحقوقه السياسية وحقوق غيره من أفراد المجتمع سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً، وجعله عضواً فعالاً في المجتمع. بعد ذلك ينتقل الفرد إلى الجامعة حيث يتعرف الطالب على سلوكيات الحوار البناء وتعزيز المشاركة ومؤسسات الدولة وأساليب الحياة الديمقراطية[١].

وهذه المؤسسات المنتشرة في كافة أنحاء المملكة أتاحت الفرصة للفرد للانخراط فيها، وبالنسبة للمناهج التعليمية، هناك حرص كبير على مراجعتها وتحديثها، حتى تكون على مستوى كافي لخلق مناخ التنشئة السياسية الواعية بحقوق المواطنين كافة، وخاصة المرأة.

٣- المؤسسات الإعلامية:

تلعب وسائل الإعلام دوراً لا يقل أهمية عن دور الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة السياسية. فقد أصبحت هذه المؤسسات على درجة كبيرة من التقدم والفعالية، وأصبحت الاتصالات بين المجتمعات أكثر سهولة ويسرا، مما يجعلها أكثر وسائل التنشئة السياسية خطورة، ويكمن دور المؤسسات الإعلامية في التنشئة السياسية، عندما تقوم بطرح ومناقشة القضايا ذات العلاقة بالمفردات الديمقراطية والسياسية كأهمية المشاركة السياسية، والتعددية، والانخراط بالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وتسليطها الضوء على الممارسات الديمقراطية كالتعبير عن الرأي وإتاحة الفرصة للمواطنين بالتعبير عن آرائهم عند مناقشة القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان[٢].

وتبرز أهمية الإعلام في التنشئة السياسية من المكانة التي أصبح يحتلها الإعلام اليوم كقوة يحسب لها ألف حساب، لما تملكه من تأثير على توجهات الأفراد، ومواقفهم السياسية، والتأثير على أذواقهم ونمط حياتهم[٣].

---

(١) المقداد، محمد، **الأسس والمرتكزات للتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، بحث مقبول للنشر، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٢٥.
(٢) نفس المرجع، ص ٢٥.
(٣) أبراش، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم ما يملكه الإعلام بوسائله المختلفة (المرئي، والمسموع، والمقرؤ)، من قوة تأثير ونفوذ وانتشار في المجتمعات العربية، فإنه يتعامل بحيادية غير مبررة مع قضايا المرأة وحقوقها، وفي مقدمتها حقها في العمل العام، وممارسة النشاط السياسي في مختلف أطره، والأردن كجزء من الوطن العربي لا يشذ عن هذا الواقع، إذ يتشابه الإعلام الأردني مع الإعلام العربي من حيث تجاهله للقضايا النسوية الجادة، وحياده إزاء حق المرأة في المشاركة السياسية وحقها بالمساهمة الفاعلة في عملية التنمية السياسية، من خلال تبؤ المواقع القيادية المستحقة في مختلف المجالات، وتعامله مع المرأة باعتبارها أنثى وليس كائناً اجتماعياً يرتبط بمشكلات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتأثر بها ويؤثر فيها.

كما أن للإعلام تأثير كبير على تشكيل الرأي العام وعلى نمط الثقافة السائدة، كما له أثر في تشكيل القيم والسلوكيات والتوجهات وأنماط ومضامين المعرفة، لذلك فإنه يتحمل مسؤولية كبرى في رسم صورة المجتمع والمرأة والأسرة ونمط العلاقات[١].

٤- الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم مصادر التنشئة السياسية التي تؤثر على الأفراد، وخصوصاً في سن الشباب. فالأحزاب السياسية لها وظيفة سياسية وهي الوصول إلى السلطة، ومن هنا تلعب الأحزاب دوراً أساسياً إما في خدمة النظام السياسي ودعمه ومساندته، وإما في معارضة النظام السياسي من خلال تأجيج المطالب الشعبية وزيادتها وتأليب الرأي العام ضد السلطة[٢].

والأحزاب السياسية بغض النظر عن أيديولوجيتها وفكرها وأهدافها، فإنها تساهم في صياغة الثقافة السياسية للمجتمع من خلال برامجها ومبادئها وعمليات التوعية السياسية التي تطرحها للمجتمع.

والحزب ليس مجرد أداة انتخابية أو تجمع يعبر عن الموقف السياسي لدى مجموعة من الأفراد، بل هو يوفر فرص عمل لعدد كبير من الناس، ويجعل بينهم وبين الحكومة صلات متنوعة كما يوفر المعلومات، ويحقق نوع التكامل بين الجماعات المختلفة، ويقترح البرامج القومية ويضع استراتيجيات للتنمية وتطوير المجتمعات[٣].

---

(١) مجموعة باحثين، **المرأة السياسية... الحياد الإعلامي إلى متى؟ جمعية النساء العربيات في الأردن بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور**، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٥٤.
(٢) أبراش، إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.
(٣) محمد، محمد علي، **أصول الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ١٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تساهم الأحزاب في تنشئة الأفراد وتثقيفهم سياسياً واجتماعياً من خلال غرس القيم والأفكار والمبادئ التي يعبر عنها الحزب، في نفوس منتسبيه، وفي مجتمعنا العربي تعبر الأحزاب السياسية عن آمال شعوبها وتطلعات مجتمعاتها، كما أنها الصورة المعبرة عن إرادة الأفراد والجماعات في المجتمع، وتمكينه من حقوقه[١]. وبصورة عامة يمكن القول أن الأحزاب تساهم في عملية التنشئة السياسية من خلال التأثير في الرأي العام، وتكوين الثقافة السياسية السائدة.

وبالنظر إلى المجتمع العربي ومن ضمنه المجتمع الأردني، فإنه يبدو واضحاً تأثير التنشئة السياسية والثقافة السياسية السائدة على واقع المرأة السياسي، وحجم المشاركة السياسية الفعالة للمرأة. فعلى الرغم من أن هناك عوامل تحد من مشاركة المواطن العربي رجلاً كان أو امرأة، في العملية السياسية، كغياب الحريات وانخفاض درجة الوعي والإدراك السياسي وانتشار الأمية وضعف الأحزاب والنقابات[٢]. إلا أنه يجب عدم إغفال فكرة أن هناك عوامل تؤثر على المرأة أكثر من تأثيرها على الرجل في المجتمع العربي عموماً والمجتمع الأردني خصوصاً، وأهم هذه العوامل الثقافة السياسية السائدة المنبثقة عن تنشئة سياسية واجتماعية لأفراد المجتمع والتي تحدد الدور السياسي وحجمه للمرأة في المجتمع.

المطلب الثاني: دور القواعد القانونية في ترسيخ مشاركة المرأة السياسية في الأردن:

تطور دور المرأة بازدياد تفهم البشرية جمعاء لحقوقها المتعددة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي أصبحت تتخطى الحدود الجغرافية لأية دولة معينة والتي تتواصل من خلال القواعد الأساسية التي وضعتها الصكوك الدولية واستجابت لها التشريعات الوطنية[٣].

وانطلاقاً من الإقرار بالحقيقة البديهية القائلة بأن "المرأة نصف المجتمع"، وبالتالي هي "نصف الأمة"، فإن واقع المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، يكشف بوضوح حقيقة عدم الانسجام بين الشعار والواقع، كما يكشف ضعف حضور "نصف المجتمع"، في مجلس الأمة والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي العمل السياسي بأطره ومؤسساته الحزبية والنقابية. سنعالج في هذا المطلب:

---

(١) المقداد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.
(٢) معوض، جلال، **أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي**، المستقبل العربي، العدد (٥٥) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ١١٢.
(٣) الزعبي، فاروق، **حقوق المرأة في القانون الدولي والتشريعات الوطنية الأردنية**، أبحاث اليرموك، المجلد ١٩، العدد (١)، آذار ٢٠٠٣، ص ١٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-١ دور البنى القانونية الأردنية في مشاركة المرأة السياسية من خلال:

أ- الدستور الأردني النافذ ١٩٥٢:

حرص النظام السياسي الأردني على منح المرأة جميع حقوقها في مجالات الحياة كافة، وأكد على ذلك دستور الدولة والقوانين والتشريعات الأردنية المختلفة.

فقد أشار الدستور الأردني في عدد من مواده على حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، على النحو التالي:

- تنص المادة السادسة من الدستور الأردني على أن:

أ- "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"[١].

ب- تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها، وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين.

- كما تنص المادة السادسة عشر على أن[٢]:

أ- "للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون".

ب- "للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور".

جـ- "ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها".

---

(١) الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢، مادة (٦).
(٢) الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ مادة (١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا يضمن للمرأة الأردنية حق ممارسة حقوقها السياسية، ويعطيها حق الترشيح والانتخاب على مستوى الانتخابات المحلية والبرلمانية، ويوفر لها فرصة كبيرة للقيام بدور فاعل في مختلف المجالات الاجتماعية والتنموية[١].

وبهذا نلاحظ مدى اهتمام المشرع الدستوري بالعدل والمساواة، حيث لم يميز بين امرأة ورجل، وهذا ملاحظ من خلال كلمة "الأردنيين" الواردة في معظم مواده، والتي تشمل الجنسين الذكور والإناث.

ب- قانون الانتخاب:

منذ بداية القرن العشرين، كان للمرأة الأردنية دور بارز وفعال بالنشاط السياسي والوطني، والتصدي لسلطات الاستعمار والاحتلال، حيث أسست المرأة الأردنية الاتحادات والجمعيات النسائية، وكان اهتمامها ينصب على العمل الوطني، وهذا يثبت مدى اهتمام المرأة الأردنية بقضايا أمتها ووطنها والتي لا تقل أهمية ولا تنفصل عن القضايا السياسية والعمل السياسي[٢].

وبالرغم من أن الدستور الأردني، لم يفرق بين الجنسين في ممارسة الحقوق السياسية، إلا أن المرأة الأردنية كانت محرومة من ممارسة حقها الطبيعي كالرجل في عملية الانتخاب، إلى أن تم تعديل تعريف كلمة "الأردني" في المادة الثانية من قانون الانتخاب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠، بأنه كل شخص "ذكر أو أنثى"، بموجب القانون المعدل رقم (٨) لسنة ١٩٧٤، وبناءً عليه فإن القوانين اللاحقة بعد ذلك، وهي قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٤، و (٢٢) ١٩٨٦، وجميع القوانين المعدلة لها وهي قانون (١٥) لسنة ١٩٩٣، وقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٧، وقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١، منحت المرأة حق الانتخاب والترشيح، تفعيلاً للمادة (٦) من الدستور الأردني[٣]. وفي عام ١٩٨٤، شاركت المرأة الأردنية في الانتخاب في الانتخابات التكميلية لكن لم ترشح أية امرأة نفسها للانتخابات.

ونظراً لحداثة الحياة النيابية في الأردن، فإن مشاركة المرأة في السلطة التشريعية لا تزال في بدايتها، وقد بدأت مشاركة المرأة من خلال تعيينها في المجلس الوطني الاستشاري الأول الذي شكل عام ١٩٧٨، وعينت فيه ٣ سيدات من أصل ٦٠ عضواً.

---

(١) خزاعي، حسين، **المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان: دراسة سيسولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ٣٤، العدد٣، الكويت، ٢٠٠٦، ص ١١٣.

(٢) القدومي، رحاب، **قانون الانتخاب**، في محاضر ندوة المجتمع المدني وقانون الانتخابات النيابية، منشورات جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٧، ص ٢٩٩.

(٣) خزاعي، نادرة، **حق المرأة في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات القانونية، جامعة آل البيت، ٢٠٠٥، ص ٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما دورته الثانية التي بدأت عام ١٩٨٠، فقد ضمت ٤ سيدات إلى عضويتها من أصل ٦٠ عضو، والمجلس الوطني الاستشاري الثالث والذي تشكل في عام ١٩٨٣، فقد ضم في عضويته ٤ سيدات من أصل ٧٥ عضو، إذاً أشرك المجلس الوطني الاستشاري المرأة الأردنية في دوراته الثلاث بنسبة (٥% - ٦.٧%)[١]. ومن ضمن هذا التطور الإيجابي تجاه المرأة وإشراكها في الحياة السياسية، تم إدخال المرأة في الحكومة الأردنية، إذ شغلت السيدة إنعام المفتي عام ١٩٧٩، وزارة التنمية الاجتماعية، ثم جاء تعيين السيدة ليلى شرف وزير للإعلام عام ١٩٨٤، ثم السيدة ريما خلف وزيرة للصناعة والتجارة عام ١٩٩٣، ووزيرة للتخطيط عام ١٩٩٥، ثم نائباً لرئيس الوزراء ووزيرة للتخطيط عام ١٩٩٩، كما عينت السيدة تمام الغول وزيرة للتنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٠، ثم رويدا المعايطة وزيرة للتنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٢[٢]، ثم توالت التعيينات الوزارية للمرأة الأردنية.

وقد شاركت المرأة الأردنية كناخبة ومرشحة لأول مرة في عام ١٩٨٩م في انتخابات مجلس النواب الحادي عشر، ترشحت (١٢) امرأة من أصل (٦٤٧) مرشحاً، أي بنسبة (١.٨٥%) من عدد المرشحين الإجمالي، ولكن لم تتمكن أي منهن من الفوز. أما في انتخابات مجلس النواب الثاني عشر عام ١٩٩٣م، شاركت المرأة في الترشيح للانتخابات النيابية بثلاث سيدات من بين (٥٣٤) مرشحاً، أي بنسبة (٠.٥٦%)، ورغم قلة عدد المرشحات في هذه الانتخابات إلا أنها شهدت وصول أول امرأة أردنية إلى مجلس النواب وهي السيدة توجان فيصل، وذلك على حساب المقعد المخصص للشركس.

وفي انتخابات مجلس النواب الثالث عشر عام ١٩٩٧، شاركت المرأة بـ ١٧ مرشحة من أصل ٥٢٤ مرشحاً، أي بنسبة (٣.٢٤%) من مجموع المرشحين، إلا أن الانتخابات لم تسفر عن فوز أي مرشحة. بقي أن نشير إلى وصول امرأة واحدة إلى مقعد برلماني شاعر في مجلس النواب الثالث عشر، بسبب وفاة أحد الأعضاء النواب، وقد تم انتخابها من قبل الأعضاء في مجلس النواب[٣].

---

(١) بركات، لؤي، **المرأة الأردنية وتجربة انتخابات مجلس النواب الرابع عشر ٢٠٠٣**، رسالة مجلس الأمة، الأمانة العامة لمجلس النواب، المجلد ١٢، العدد (٥٠)، حزيران ٢٠٠٣، الأردن، ص ٥١.

(٢) المقداد، محمد، **المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣**، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(٣) المحيسن، هنا والحوامدة، محمد، **الحياة النيابية في الأردن ١٩٢٣- ٢٠٠٣**، مركز الرأي للدراسات، منشور في جريدة الرأي، العدد (١١٩٤٦)، حزيران ٢٠٠٣، ص ٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي انتخابات مجلس النواب الرابع عشر عام ٢٠٠٣، شاركت المرأة في الترشيح للانتخابات النيابية بـ ٥٤ امرأة، نجح منهن (٦) نساء، وفقاً لنظام "الكوتا النسائية" التي استحدثها قانون الانتخاب لعام ٢٠٠٣، والتي سنفرد لها مبحثاً فيما بعد.

كما منح قانون انتخاب البلديات رقم (٢٩) لعام ١٩٥٥ وتعديلاته المرأة حق الترشيح والانتخاب عام ١٩٨٢م، وعن مشاركة المرأة في المجالس البلدية، فقد شهد العام ١٩٥٥ منعطفاً هاماً تجاه تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وذلك عندما تم تعيين مائة سيدة ضمن مجموع اللجان البلدية، وفي هذه الأجواء ترشحت ١٩ سيدة للانتخابات، وفازت واحدة منهن برئاسة بلدية، فيما فازت ٩ أخريات بعضوية مجالس بلدية، وتم تعيين ٢٣ سيدة في عدد من المجالس البلدية، ومع تكرار التجربة عام ١٩٩٩، زاد عدد المرشحات في الانتخابات وبلغ ٤٣ مرشحة نجح منهن ٨ سيدات بعضوية مجالس بلدية، وتلا ذلك تعيين ٢٥ سيدة في عضوية المجالس البلدية[١].

جـ- الميثاق الوطني الأردني لعام ١٩٩١م:

صدرت الإدارة الملكية في ١٠ نيسان ١٩٩٠، بتشكيل لجنة ملكية لصياغة الميثاق الوطني، وتمثلت في هذه اللجنة كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية في الأردن، وأنجزت اللجنة الميثاق وتمت الموافقة عليه بتاريخ ٩ حزيران ١٩٩١، "ويعد الميثاق الوطني رؤية مستقبلية متكاملة لتنمية طاقات الإنسان الأردني في الإبداع والتجديد، وخطوة متقدمة نحو تحرير العمل الوطني العام من الشك والجمود، وتطوير المشاركة الشعبية، وممارسة التعددية السياسية، تقوم على أساسها تنظيمات وأحزاب وطنية، تلتزم بالدستور والشرعية وتؤمن بالنهج الديمقراطي وتحترم قواعده"[٢].

وقد أكد الميثاق الوطني في الفقرة الثامنة من الفصل الأول على أن :"الأردنيون رجالاً ونساءً أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"[٣].

---

(١) المحيسن، جهاد، **قراءة نقدية في واقع المرأة السياسية على ضوء الانتخابات النيابية ٢٠٠٣**، مركز الرأي للدراسات، عمان، دراسة منشورة في جريدة الرأي، العدد (١٢٠٤١)، ٥ أيلول ٢٠٠٣، ص ٤.

(٢) انظر: كلمة السيد أحمد عبيدات، رئيس اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني، عمان: **جريدة الرأي**، ٣١ آذار ١٩٩١.

(٣) **الميثاق الوطني الأردني**، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما نصت الفقرة (د) من ضمانات النهج الديمقراطي على :"تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز"[١].

إذن فالأردنيون وفقاً للميثاق رجالاً ونساءً أمام القانون سواء، لا فرق بينهم في الحقوق والواجبات، ويعتبر الميثاق أن تحقيق المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين المواطنين – رجالاً ونساءً – دون تمييز، من أهم ضمانات النهج الديمقراطي، فالمرأة شريكة الرجل في تنمية المجتمع وتطويره.

د- قانون الأحزاب:

ويُسمى هذا القانون "قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢" ونستدل على عدم التمييز بين الرجل والمرأة في ممارسة الحق في تأليف الأحزاب السياسية، من نص المادة (٤) من القانون، والتي تنص على أن :"للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب الطوعي لها وفقاً لأحكام القانون"[٢]. وقد حدد القانون "الأردنيون" وفقاً لما ورد في الدستور الأردني.

إن مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية، إن لم تكن معدومة فهي في حدودها الدنيا، مقارنة مع بعض الدول العربية، وعلى الرغم من أن صدور قانون الأحزاب ١٩٩٣، قد أعطى الشرعية لاستئناف العمل الحزبي العلني، والذي كان من المفترض أن يؤدي إلى تنشيط وتفعيل العمل الحزبي في الأردن، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على الحياة الحزبية، وبالنسبة للمرأة فقد جاء مشاركتها ضعيفة ومحدودة نسبياً، فكانت نسبة مشاركة المرأة في الهيئات التأسيسية للأحزاب عند تشكيلها (٦.٥%)، وبعد تأسيس الأحزاب، لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء في الهيئات القيادية عن (٣%) ولم تتبوأ أي امرأة منصب أمين عام حزب[٣].

إن وجود التشريعات التي تعترف بحقوق المرأة، لا تعني مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية، فعلى سبيل المثال إن اكتساب المرأة حق العمل لا يوصل المرأة إلى اكتساب السلطة أو الاستقلال داخل الأسرة، بل العكس أحياناً يزيد هذا الوضع من عبوديتها عندما يستحوذ ذكور الأسرة على ثمار جهدها وتزيد أعبائها[٤].

---

(١) الميثاق الوطني الأردني، مرجع سبق ذكره.
(٢) **قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢**، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٣.
(٣) عكور، محمد، **دور وثيقة الأردن أولاً في تنمية الحياة السياسية للمرأة الأردنية**، رسالة مجلس الأمة، عمان، المجلد ١٢، العدد (٤٨)، حزيران ٢٠٠٣، ص ٤٣.
(٤) عقيلي، مازن، **التنمية السياسية في الأردن، دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية**، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، مصر، المجلد الخامس، العدد (١)، يناير ٢٠٠٥، ص ٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٢ المنظمات الدولية وأثرها في مشاركة المرأة الأردنية السياسية:

- ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥م:

أكد ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته على الحقوق الأساسية للإنسان كما أكد على كرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، كما أن أهداف الأمم المتحدة كما هو وارد في المادة الأولى من الميثاق هو تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات العالمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للجميع دون تمييز، وتنص المادة الثامنة من الميثاق على أن :"لا تفرض الأمم المتحدة قيوداً تحد بها جواز اختيار النساء والرجال للاشتراك بأي صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية"[١].

وألزم الميثاق بكفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وقد تعهدت الدول الأعضاء بالقيام منفردة أو مجتمعة باتخاذ عمل مشترك لتحقيق الأهداف المنصوص عليها.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان:

لقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المساواة بين الرجل والمرأة حيث نص في ديباجته على أن :"إن شعوب الأمم قد أكدت في الميثاق من جديد على إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً وأن تدفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح"[٢].

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان مراعاة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، تم إعادة ذكر هذا التأكيد من جديد في المادة (٢) من الإعلان:"لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أية تفرقة بين الرجال والنساء"[٣].

---

(١) المادة (٨) من الميثاق.
(٢) انظر: ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨.
(٣) المادة (٢) من الإعلان العالي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مادته الثالثة على المساواة بين الرجال والنساء في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وورد أيضاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته الثالثة، المساواة ما بين الرجال والنساء في التمتع بالحقوق السياسية والمدنية، كما تحدد المادة (٢٦) من العهد، المساواة أمام القانون، وتلغي أي تمييز قائم على النوع الاجتماعي.

- إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام ١٩٩٠م:

أكد الإعلان في النصوص الواردة فيه على مبدأ المساواة في الكرامة الإنسانية دون أي تمييز، ويعتبر أن جميع الناس متساوون في أصل الكرامة الإنسانية، وفي أصل التكليف والمسؤولية، دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الجنس أو المعتقد الديني أو الانتماء السياسي أو الوضع الاجتماعي أو غير ذلك من الاعتبارات[١]. كما نصت المادة (١٣) منه على ما يلي:"يولد الإنسان حراً لا أحد يستعبده أو يذله أو يقهره أو يستغله، ولا عبودية لغير الله تعالى"[٢].

- الإعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٦٧م:

شكل هذا الإعلان مرحلة جديدة في جهود الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق على حد سواء، والقضاء على التمييز بكافة أشكاله. وجاء هذا الإعلان ليؤكد على مبادئ الأمم المتحدة. وقد دعا الإعلان إلى إنكار التمييز ضد المرأة وأن أي تمييز يحصل هو مخل بالكرامة الإنسانية، ويحول دون إشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتنبع أهمية هذا الإعلان من تأكيده على تمتع المرأة بحقوقها السياسية، مثل حق الاقتراع في الانتخابات العامة، وحقها في تقلد المناصب العامة وغيرها من الحقوق التعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة لعام ١٩٥٢:

قررت الأطراف المتعاقدة إبرام هذه الاتفاقية، رغبة منها في إعمال مبدأ تساوي الرجال والنساء في الحقوق الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الاتفاقية كما نلاحظ من عنوانها، أنها خاصة بالحقوق السياسية للمرأة، كحق النساء بالتصويت في جميع الانتخابات العامة بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون وجود أي تمييز، وللنساء الأهلية في ممارسة حق الانتخاب لدى

---

(١) المادة (١) من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام ١٩٩٠.
(٢) مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الهيئات المنتخبة عن طريق الاقتراع العام في ضوء التشريع الوطني، بشروط متساوية دون تمييز[١].

ومن الواضح أن هذه الاتفاقية قد نبهت المجتمع الدولي، إلى نقطة أساسية وفي غاية الأهمية، إذ رغم الاعتراف بحق النساء في التصويت، فإن مجرد الاعتراف بحد ذاته غير كافي لضمان مشاركة حقيقية فاعلة للمرأة في العملية السياسية، لذا يقتضي من الدول المصادقة عليها حتى تكفل للمرأة هذا الحق أي حق الانتخاب وشغل الوظائف الحكومية، ورأت أن ذلك يحقق عن طريق إدراج النساء على قوائم المرشحين ومن ثم اتخاذ الإجراءات الإيجابية التي تكفل ذلك[٢]. وقد انضم الأردن إلى هذه الاتفاقية في ١٩٩٢/٧/١، دون أية تحفظات على موادها.

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لسنة ١٩٧٩:

تعد هذه الاتفاقية من أهم الصكوك الدولية بشأن المرأة، إذ جاءت نتيجة جهود مضنية للنساء في العالم، في سبيل القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة هذا من ناحية، وحتى تتمتع بمبدأ المساواة مع الرجل من حيث الحقوق والالتزامات من ناحية أخرى.

وتعرف اتفاقية (سيداو) حقوق المرأة بشكل يتماشى مع المواثيق الدولية الأخرى لحقوق الإنسان إذ تؤكد بنود الاتفاقية على الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، المدنية والسياسية، وتؤكد على أفضل طريقة لتحقيقها، وتحقيق إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المجالات.

والسؤال المطروح هنا: لماذا كان هناك ضرورة لتبني اتفاقية دولية تتعلق بالمرأة بشكل محدد والتي هي اتفاقية (سيداو)؟

تقدم ديباجة اتفاقية سيداو، الإجابة على جزء من هذا السؤال والتي تنص على أن:"هناك قلق بشأن استمرار وجود تمييز واضح ضد المرأة، بالرغم من وجود وثائق دولية متعددة بهذا الخصوص"[٣].

---

(١) الدقاق، محمد سعيد ووزير عبد العظيم، **الوثائق العالمية**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٨٩.
(٢) خزاعي، نادرة، **حق المرأة في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة**، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.
(٣) عيادات، محمد خير، **نحو التمكين السياسي للمرأة الأردنية**، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيراً صادقت الاتفاقية على "التمييز الإيجابي" كطريقة مؤقتة لمعالجة وإلغاء التمييز ضد النساء، والذي عانت فيه المرأة عبر التاريخ ولمدة طويلة حيث اعتبرت الاتفاقية مبدأ "التمييز الإيجابي" لا يتعارض مع مبدأ المساواة بين الذكور والإناث[١].

ومن الجدير بالذكر أن الأردن، أبدى عند التوقيع على اتفاقية (سيداو)، تحفظاته على المواد الثلاث التالية، وأكد على هذه التحفظات لدى التصديق على الاتفاقية، وأعلن أنه غير ملزم بالمواد التالية:

١- المادة (٩) الفقرة (٢) من الاتفاقية والمتعلقة بقانون الجنسية[٢].

٢- المادة (١٥) الفقرة (٤) من الاتفاقية المتعلقة بالمساواة بالأهلية القانونية والأهلية المدنية، تنص الفقرة (٤) من المادة على :"تمنح الدول الأطراف المرأة والرجل نفس الحقوق فيما يتعلق بالقانون المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيارهم محل سكناهم وإقامتهم"[٣]، فهذه الفقرة مخالفة لتعاليم الإسلام، الذي يحرم على المرأة السفر وحدها.

٣- المادة (١٦) من الاتفاقية والمتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية. الفقرة (٣) منها :"نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وفسخه"[٤].

كما بذلت الأمم المتحدة جهوداً كبيرة في إطار المساواة بين الرجال والنساء، إذ أشرفت على الكثير من المؤتمرات التي هدفت أولاً إلى تحديد العقبات التي حالت دون مشاركة المرأة بصورة كاملة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وثانياً إلى وضع خطط مستقبلية تلتزم بتنفيذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي، لتفعيل دور المرأة سياسياً، وكان في طليعة هذه المؤتمرات المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام ١٩٧٥، والمؤتمر الثاني في كونبهاجن عام ١٩٨٠، والمؤتمر العالمي الثالث في نيروبي عام ١٩٨٥، والمؤتمر العالمي الرابع في بكين عام ١٩٩٥، الذي أكد على تساوي النساء والرجال في الحقوق والكرامة الإنسانية ومشاركة المرأة الكاملة في جميع جوانب الحياة بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، كما أكد على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وأكد على الدور السياسي للمرأة وضرورة مشاركتها مشاركة فعالة في عملية صنع القرار، وتمثيلها في برلماناتها الوطنية بنسبة لا تقل عن ٣٠%.

---

(١) عيادات، مرجع سبق ذكره، ص ٩.
(٢) المادة (٩) من الاتفاقية.
(٣) مادة (١٥) من الاتفاقية.
(٤) مادة (٦) من الاتفاقية، حول هذه التحفظات انظر: UN, Multilateral treaties deposited with the secretary general state at 31. December, 1993, New York, 1994, P. 193.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتبر مؤتمر بكين محطة هامة ومتقدمة في مسيرة المرأة العالمية، إذ جاء تعبيراً عن اهتمام العالم بقضايا المرأة، وإجماع على ضرورة تفعيل دورها، وكان له أثره الإيجابي على المرأة الأردنية ومسيرتها، فقد شاركت (١١٠) نساء أردنيات، من أصل (٤٠) ألف امرأة من مختلف بلدان العالم، فأعطيت الفرصة لمناقشة إنجازاتها وقضاياها ووضعها آليات لمعالجة قضايا، بالإضافة على اعتبار المؤتمر فرصة دولية للحوار وتبادل الخبرات والآراء، والإطلاع على تجارب الشعوب الأخرى[١].

بشكل عام يمكن القول أن المواثيق والاتفاقيات المرتبطة بحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق المرأة بشكل خاص، قد شكلت اعترافاً ووعياً وإدراكاً تجاه حقوق الإنسان عامة، وحقوق المرأة خاصة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التخفيف من الممارسات السياسية القمعية محلياً وإقليمياً ودولياً المؤثرة سلباً على حقوق الإنسان وانتهاك كرامته.

وقد عمد الأردن إلى التوقيع والانضمام، للعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، منها الإعلام العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م، وفي عام ١٩٧٢م وقع الأردن على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصادق عليهما في عام ١٩٧٥م، كما انضم الأردن للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٧٩م وصادق عليها عام ١٩٩١م مع بعض التحفظات، كما انضم عام ١٩٩٢م للاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة وصادق عليها بدون تحفظات.

(١) طهبوب، عبير، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات**، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في المجال السياسي التقليدي وغير التقليدي:

٤-١ واقع مشاركة المرأة الأردنية في المجال السياسي غير التقليدي من خلال:

١- التنظيمات النسائية:

يوثق لنشأة التنظيمات النسوية في الأردن منذ أربعينات القرن الماضي، حيث أقيمت عام ١٩٤٤ "جمعية التضامن النسائي الاجتماعي"، ثم تلاها في عام ١٩٤٥ "جمعية الاتحاد النسائي". وفي هذه المرحلة تمثل الإطار العام للعمل النسوي في التطوعية، لكنه تميز بثنائية المسار حيث عملت جمعية التضامن بالعمل الخيري، بينما ركزت جمعية الاتحاد على النشاط السياسي الهادف إلى تحسين وضع المرأة الاجتماعي ورفع مستواها الثقافي، والاهتمام بصحة وسلامة الأطفال، وتقديم الدعم للأمهات الفقيرات. كما فرضت حرب ١٩٤٨م وما رافقها من هجرة فلسطينية إلى الأردن، إلى تفعيل الجهود النسائية باتجاه العمل الخيري التطوعي في نطاق الجمعيات الأهلية الخيرية[١].

وفي أجواء النهوض القومي أواسط الخمسينات، عاد الموضوع السياسي إلى الواجهة، فتأسس "اتحاد المرأة العربية" عام ١٩٥٤ وركز دوره في توعية المرأة سياسياً وفي محو الأمية وإعداد المرأة لممارسة حقوقها، وقد حصل الاتحاد على عضوية الاتحاد النسائي الدولي، لكن تم حله عام ١٩٥٧، إبان الإطاحة بحكومة الائتلاف النيابي التي كانت قائمة آنذاك، وإعلان الأحكام العرفية.

وبعد عدوان ١٩٦٧ وما لحق بالأمة العربية من خسائر ونزوح العديد من الفلسطينيين إلى الدول العربية خاصة الأردن، بدأت عملية الانسلاخ عن التطوعية بشكلها الخيري، أو ما يسمى بالبر والإحسان وبدأ التفكير التنموي، وفي تلك الظروف تجلى دور المرأة في التعبئة السياسية العامة خصوصاً التعبئة التي شملت المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الأردن، حيث نظمت المظاهرات النسائية الحاشدة التي شاركت فيها آلاف النساء في مختلف المناسبات، لكن لم تكن تلك

---

(١) قطيشات، ياسر، **دور المرأة الأردنية في المشاركة السياسية: الواقع والمستقبل بين المعوقات والطموحات**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للباحثين، الشباب في العلوم السياسية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاركات النسوية ضمن تنظيمات علنية، الأمر الذي انعكس على جهود المرأة ونضالها الذي تميز بعدم الوضوح والاستقرار والافتقار إلى التنظيم في تلك الأثناء[١].

لكن الحركة النسائية عادت لنشاطها، وتأسست جمعية النساء العربيات عام ١٩٧٠، بهدف رفع مستوى المرأة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، وتقديم المساعدة لسكان المملكة والمخيمات، وفي عام ١٩٧٤ أعطى الحق للمرأة في الترشيح والانتخابات، واجتمعت مجموعة من السيدات الرائدات اللواتي عرفن العمل النسوي التطوعي من قبل، وذلك بمناسبة الاحتفال بعام المرأة العالمي الذي أعلنت عنه هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٧٥، حيث شكلت لجنة تحضيرية للاحتفال بعام المرأة باسم "التجمع النسائي الوطني في الأردن" الذي كان قد تم حله عام ١٩٥٧، وتم الإعلان عن إعادة تأسيسه في ١٩٤٧/١١/١٧، وشغل هذا التنظيم و "جمعية النساء العربيات في الأردن"، ساحة العمل النسائي الديمقراطي بقوة، الأمر الذي عرضها للمضايقات، وتم حل الاتحاد عام ١٩٨١ بقرار من وزارة الداخلية، لكن سبق ذلك بقليل أن بادرت وزارة التنمية الاجتماعية إلى تشكيل "الاتحاد النسائي الأردني العام" بتاريخ ١٩٨١/٩/٥، كإطار يجمع سائر الجمعيات الخيرية[٢].

وفي بداية الثمانينات بدأت مرحلة ازدهار الحركة النسائية مع قيام تنظيمات نسائية فاعلة لها أهدافها الوطنية، وقد شهدت هذه الحقبة بداية التجربة الديمقراطية، كما شكلت بعض التنظيمات اليسارية روابط نسائية تابعة لها، "كرابطة النساء الديمقراطيات الأردنيات" عام ١٩٨٣م، "ورابطة المرأة العربية" عام ١٩٨٥م.

وهكذا فقد اتسمت الحركة النسائية بعد عام ١٩٨١، ببدايات التفكير النسوي المستقل بوجود تنظيمات وطنية بأشكال مختلفة، حيث انطلقت كل جماعة من أهداف ورؤى خاصة تعتقد أنها مناسبة لتشكيل نواة لمظلة نسائية في المجتمع الأردني[٣]. وقد تزامن هذا مع الاهتمام الدولي بالمرأة وحقوقها وانفتاح الحركة النسائية الأردنية على المحيط الخارجي وبخاصة مؤتمر المرأة العالمي في نيروبي عام ١٩٨٥. وقد قامت خلال هذه الفترة مجموعة تنظيمات نسائية قادت الحركة النسائية خلال ربع قرن[٤]. وأهم هذه التنظيمات:

---

(١) **دراسة عن المنظمات النسائية الأردنية (الواقع والاحتياجات والتحديات) ٢٠٠٤-٢٠٠٥**، إعداد جمعية النساء العربيات بالتعاون مع مجموعة باحثين، ٢٠٠٥، ص ١٦.

(٢) المقداد، **المشاركة السياسية في الأردن**، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(٣) جردانة، بنثية، **المرأة والعمل السياسي**، في وقائع مؤتمر دعم المرأة الأردنية في الانتخابات ٢٠٠٣، موقع إنترنت: http://www.electiousjo.com.

(٤) أبو السمن، مي، **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني، التنمية السياسية والمرأة الأردنية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **اتحاد المرأة الأردني:** وهو ذاته الاتحاد النسائي في الأردن الذي تأسس عام ١٩٧٤م، ولم يعاود هذا الاتحاد نشاطه لأسباب ترتبط بالظروف السياسية الموضوعية وأسباب ذاتية تمثلت في الخلافات القيادية، إلى عام ١٩٩٤م بعد أن غير اسمه إلى "اتحاد المرأة الأردنية". نفذ الاتحاد برامج عديدة ومتنوعة وارتبط بشبكة علاقات عربية ودولية واسعة، وانتشرت له مراكز وفروع في مختلف محافظات المملكة، يسعى للدفاع عن حقوق المرأة الأردنية وحمايتها، وتأطير الجهود النسائية وتوحيدها، وتذليل العقبات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيق مسيرة تقدمها.

- **الاتحاد النسائي الأردني العام:** تأسس كهيئة أهلية نسائية يتمتع بالشخصية المعنوية، وفقاً للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦، رقم ٦٠ لسنة ١٩٨١، يضم في عضويته الجمعيات والأندية والهيئات الاجتماعية النسائية والتي وصل عددها حتى الآن (١١٥) جمعية موزعة على فروعه الأحد عشر في محافظات المملكة، تترأس صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال الرئاسة الفخرية للاتحاد، يهدف إلى تنمية وتطوير مهارات وقدرات المرأة الأردنية وتعزيز دورها ومكانتها، لتمكينها من المشاركة القائمة والمتوازنة في بناء المجتمع الأردني الديمقراطي الذي تتساوى فيه الحقوق والواجبات[١].

- **اللجنة الوطنية لشؤون المرأة:** تأسست عام ١٩٩٢م بقرار من مجلس الوزراء بصفتها الجهة الرسمية المنسقة لقضايا المرأة لتكون منبراً للسياسات المتعلقة بالمرأة، بهدف رفع سوية المرأة الأردنية وإدماجها بفعالية في شؤون التنمية. وللجنة مجلس مكون من وزراء وممثلين عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمختصين بشؤون المرأة، واللجنة هي الجهة التي تضع السياسات الهادفة إلى تقدم المرأة، وقد قامت بأعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن عام ١٩٩٣، كما أنها تتولى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن التي تمت بلورتها في مؤتمر وطني للمرأة في حزيران عام ١٩٩٩م لدمج قضايا المرأة الأردنية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٩ – ٢٠٠٣م[٢].

- **تجمع لجان المرأة الوطني:** يعتبر أكبر تجمع نسائي في الأردن، تأسس عام ١٩٩٥م، يهدف إلى النهوض بالمرأة الأردنية بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المعتمدة للمرأة. يلتزم التجمع

---

(١) **صوت المرأة الأردنية**، نشرة إخبارية سنوية تصدر عن الاتحاد النسائي الأردني العام، العدد (٢٦) أيلول ٢٠٠٦، ص ٨.

(٢) **دراسة عن المنظمات النسائية الأردنية**، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقواعد العمل الديمقراطي والعلنية، ويتكون من هيئات قواعد تتكون من اللجان المساندة واللجان الرئيسية في المحافظات فالهيئات المحلية، ثم المجلس الأعلى، برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال.

٢- الأحزاب السياسية:

مما لا شك فيه أن المرأة الأردنية قد انخرطت في العمل السياسي الحزبي في الفترات السابقة، سواء كان في الفترة الماضية عندما كان نشاط الأحزاب محظوراً أم في الفترة العلنية الحالية، ولا بد من أن نشير إلى دور المرأة في العمل الحزبي ونجاحه في الفترة التي لم تكن الأحزاب فيها مرخصة، كان دوراً ضئيلاً نظراً للظروف الصعبة التي يتطلبها العمل الحزبي. والقضية الأخرى التي يجب التنويه إليها هي أن الإقبال على الانضمام للأحزاب السياسية أو المشاركة في النشاطات السياسية غير التقليدية، هو قليل لدى المجتمع بشكل عام رجالاً ونساء[١]، وقد ارتبطت مشاركة المرأة الحزبية بشكل أساسي بطبيعة الأحداث التي يعيشها البلد، ففي بداية الخمسينات ازدهر النضال الوطني، ولعبت الأحزاب دوراً هاماً وبارزاً في الحياة السياسية، وانخرطت المرأة في الأحزاب والتجمعات والحركات السياسية التي شهدتها الساحة الأردنية، وكان هناك رائدات انخرطن بقوة في العمل السياسي وقمن بالعديد من الأعمال المتمثلة بأعمال الدعاية بين النساء، وتوزيع المطبوعات وأعمال ضابط اتصال[٢].

وقد بلغ نشاط المرأة السياسي والحزبي ذروته في العام ١٩٥٥م – ١٩٥٦م، حيث شهد الأردن مظاهرات جماعية وكان للمرأة دور بارز بها، ضد حلف بغداد وأخرى تأييداً لتعريب الجيش، وضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتضامناً مع الشعب الفلسطيني[٣].

أما داخل التنظيم الحزبي، فقد انحصر وضع المرأة في خلايا نسائية غير مختلطة، نتيجة لضغط الاتجاهات الاجتماعية، واتقاءً أسلحة التشهير، في ظل مجتمع يرفض رفضاً باتا تحرك المرأة في أي اتجاه وهو الأمر الذي أثر على فاعلية الرائدات الحزبيات[٤]. وبعد أن حلت الأحزاب وحظر نشاطها عام ١٩٥٧م، أصيب النشاط الحزبي بانتكاسه كبيرة، وعاد للركود، وتضاءلت مشاركة المرأة الجماهيرية، واكتفت الرائدات بالعمل الحزبي بالصمت والعمل بحذر في

---

(١) شتيوي، موسى، والداغستاني، أمل، **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٤م، ص ٢٦.

(٢) بني ياسين، رسلان وعساف، نظام، **ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان**، مركز الدراسات الأردنية، الأردن، ١٩٩٧م، ص ٥٧.

(٣) الشلبي، سهيلا، **المرأة الأردنية والأحزاب السياسية**، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للباحثين الشباب في العلوم السياسية، آل البيت، الأردن، ٢٠٠٤م، ص٢.

(٤) التل، سهير، **مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظل ظروف غاية في الصعوبة[١]. واستمر الحظر لفترة طويلة امتدت إلى عام ١٩٩٣م، حيث تم ترخيص الأحزاب السياسية الأردنية، إلا أن المرأة ما زالت مشاركتها محدودة جداً وضعيفة سواء في قيادة الحزب أو قواعده بشكل عام.

ويعزى ضعف إقبال النساء بالانضمام للأحزاب السياسية، بأن كثيراً من الأحزاب كانت الدافع لدى مؤسسها لوجود المرأة فيها، في فترة ما، نوعاً من أنواع الزخرفة لإظهار شكل حضاري للحزب، لذا لم تعط أي منها دوراً قيادياً للمرأة في الأحزاب التي يعتبرها الكثير الأقدر على إيصال المرأة لصنع القرار والتعبير عن تطلعاتها، حيث دلت التجارب بأن الدول التي تعتمد القائمة والتمثيل النسبي، تساعد الأحزاب السياسية على الوصول إلى البرلمان. وبالتالي يكون المجال أوسع أمام النساء اللواتي يترشحن على قائمة الأحزاب، وهذا بدوره يشجع النساء على الانخراط في عضوية الأحزاب السياسية[٢].

ويبين الجدول التالي [١-١] نسبة الحضور النسائي في الأحزاب الأردنية مبيناً العدد والنسب بالنسبة إلى تعداد الرجال في الحزب في كل من الهيئة القيادية والأعضاء المؤسسون، حيث نلاحظ في الكثير منها أن الوجود النسائي غائب كلياً، والأخرى بنسبة لا تتجاوز (١٢.٥%) في الهيئة الإدارية – كما في الحزب التقدمي وحزب الشعب الديمقراطي الأردني – علماً بأن مجموع الهيئة القيادية في كل منها ٨ أعضاء.

أما نسبة التمثيل النسائي في الأعضاء المؤسسين، فهي شبيه إلى حد ما بالهيئة القيادة حيث لا تتجاوز (١٧.٥%) في حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية، و (١٤.٣%) في حزب الأرض العربية، وبنسبة صفر في الهيئة القيادية لكلا الحزبين، وبهذا الشكل فإن نسبة التمثيل النسائي في الأحزاب الأردنية متوسط لا يزيد عن (١٠%).

---

(١) مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.
(٢) المقداد، **المرأة والمشاركة السياسية في الأردن**، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول [١-١] نسبة الحضور النسائي في الأحزاب الأردنية في كل من الهيئة القيادية والأعضاء المؤسسون[١]

الرقم	الحزب	التأسيس	الأعضاء المؤسسون			الهيئة القيادية		
			ذكور	إناث	النسبة	ذكور	إناث	النسبة
١	حزب جبهة العمل الإسلامي	٩٢/١٢/٢٨	٢٤٠	١٣	٣.٧	١٧	--	--
٢	حزب الحركة العربية الإسلامية	٩٣/٤/٢	٦٢	١٠	١٣.٨	١٣	--	--
٣	حزب الوسط الإسلامي	٢٠٠١/١/١	١٢٢	٤	٣.٣	١٠	١	٨.٣
٤	حزب الشعب الديمقراطي الأردني	٩٣/١/٢٤	٨٦	١٤	١٤	٧	١	١٢.٥
٥	الوحدة الشعبية الديمقراطية	٩٣/١٢/٩	٩١	٧	٧.١	٧	--	--
٦	اليسار الديمقراطي الأردني	٩٣/١/١٧	٦٢	٨	١١.٤	٨	١	--
٧	اليسار الديمقراطي الأردني	٩٤/٧/٥	١٢٠	--	--	٩	--	--
٨	الحزب التقدمي	٩٣/٢/١٠	٦١	--	--	٧	١	١٢.٥
٩	البعث العربي التقدمي	٩٣/٤/١٣	٧٦	--	--	٦	--	--
١٠	الأرض العربية	٩٦/٢/١٥	٦٠	١٠	١٤.٣	٥	--	--
١١	الأنصار العربي الأردني	٩٥/١٢/١١	٥٣	٣٠	٦.٣	٧	٢	--
١٢	الحركة القومية	٩٧/٧/١٠	٥٢	١١	١٧.٥	١٠	--	--
١٣	الجبهة الأردنية العربية	غير مبين	٦٦	٣	٤.٣	٧	--	--
١٤	العمل القومي	٩٤/١/١٠	٦٧	--	--	٩	--	--
١٥	الوطني الدستوري	١٩٩٢	٧٨٠	--	--	١٦	٢	١١.١
١٦	حزب المستقبل	٩٢/١٢/٨	١٣٠	٢٠	١٣.٣	٥	--	--
١٧	النهضة الأردني	٩٩/١٢/١٥	٢٣٥	--	--	١٥	--	--
١٨	العمل الأردني	٩٨/١/٢٥	١٦٤	١٣	٧.٣	١١	١	٨.٣
١٩	حزب الأحرار	٩٤/١٠/٢٠	١٠٥	--	--	--	--	--
٢٠	حزب الأمة	غير مبين	٥٦	--	--	--	--	--
٢١	حزب السلام	٩٦/٦/١٧	١١١	--	--	١٠	--	--
٢٢	حزب البعث الاشتراكي	٩٣/١/١٨	٧٥	--	--	٨	--	--

(١) نفس المرجع ، ص ١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- النقابات المهنية:

تعتبر النقابات المهنية جزء من مؤسسات المجتمع المدني، وهي تنظيمات تضم تحت مظلتها المنتسبين إليها من أصحاب المهن المعنية وفي إطار قانوني تجمعهم وترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم من خلال الأنظمة والقوانين. إن عضوية النقابات مفتوحة وإلزامية للذكور والإناث الذين ينتمون إلى المهنة التي ترعاها نقاباتهم. وقد ارتبطت مساهمة المرأة الأردنية في مؤسسات المجتمع المدني بدرجة الانفراج السياسي التي عاشتها الحياة السياسية الأردنية، وفتحت الأحزاب السياسية لها مجال المشاركة في هيئاتها، وبرزت بعض الشخصيات القيادية النسوية في بعض الحركات اليسارية، كما لا تزال المرأة شبه غائبة عن القيادة في كثير من الأحزاب.

وكادت النقابات المحلية أن تحل محل الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية في الوقت الذي كانت فيه الأحزاب غير مرخصة وتأخذ دور المعارضة[١].

كان دور مشاركة المرأة في النقابات المهنية هامشياً دوماً، فنظرة المجتمع إلى النشاط داخل النقابات العمالية كانت سلبية عموماً، وإلى مشاركة النساء بالنقابات سلبية بشكل خاص، وقد ترك الخوف من السياسة أثره على هذا الموضوع، فالعائلات لم تكن تشجع بناتها على الانضمام للنقابات[٢].

ونجد نسبة النساء الأردنيات في النقابات المهنية تتراوح ما بين ٢١- ٢٢% من مجموع المسجلين في النقابات المهنية.

وتشير البيانات أن عضوية النساء في بعض النقابات بلغت ٧٣% مثل نقابة الممرضين، وفي حدود (٧.٥) في نقابة المهندسين وفي نقابة الصيادلة ٤٣%[٣].

ومع أن قوانين النقابات لا تميز بين الذكور والإناث، فلم تتمكن أي من المهنيات من الوصول إلى موقع النقيب لأي من النقابات المهنية، وهذا مفاده أن مجتمع النخب يحمل نفس النظرة ويشترك مع باقي المجتمع، في النظرة التقليدية السائدة للمرأة.

---

(١) أبو السمن، مي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.
(٢) الخطيب، جمال، **الوضع الراهن للمرأة الأردنية: المعوقات والفرص**، ٢٧ كانون الثاني، ٢٠٠٤، الموقع الإلكتروني: http://www.amanjordan.org/aman-studies.
(٣) الإحصاءات العامة، ١٩٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٢ واقع مشاركة المرأة الأردنية في السلطات العامة:

١- مشاركة المرأة الأردنية في السلطة التنفيذية:

أ- الحكومات (الوزارة):

الحكومة هي الجهاز التنفيذي للدولة، ولها في الواقع السياسي الأردني قوة تأثيرية أكبر من السلطة التشريعية (مجلس الأمة)، وتملك العديد من الوسائل القانونية (تشريعية وتنفيذية)، وتستطيع من خلالها تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، ومنذ تشكيل أول حكومة أردنية برئاسة رشيد طليع في عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٦، لم يكن تمثيل المرأة في السلطة التنفيذية بالشكل المرضي، رغم إن تمثيل المرأة فيه يتم من خلال التعيين، الأمر الذي يثير تساؤلاً حول مدى جدية الحكومات في إشراك المرأة في مراكز صنع القرار، وفي الوقت الذي تتوافر فيه التصريحات حول أهمية تمثيلها وضرورة دمجها في التنمية السياسية، فإن المرأة لم تحظ باهتمام يذكر في الحكومات التي تشكلت قبل عام ١٩٨٩، ومع أن مشاركتها كانت أفضل بعد استئناف الحياة النيابية عام ١٩٨٩، إلا أنه لا زال دون الطموح، وترجع أول مشاركة نسائية في الحكومات الأردنية إلى عام ١٩٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول [١-٢] المشاركة النسائية في الحكومات الأردنية منذ عام ١٩٧٩ ــحتى الآن[١]

المرأة الممثلة بالحكومة	الحكومة التي تمثلت بها	تاريخ تشكيل الحكومة	عدد أعضاء الحكومة	مسمى الحقيبة الوزارية
أنعام المفتي	عبد الحميد شرف	١٩/كانون الثاني/١٩٧٩	٢٢	وزارة التنمية الاجتماعية
أنعام المفتي	قاسم الريماوي	٣/تموز/ ١٩٨٠	٢١	وزارة التنمية الاجتماعية
أنعام المفتي	مضر بدران	٢٨/آب/١٩٨٠	٢١	وزارة التنمية الاجتماعية
ليلى شرف	أحمد عبيدات	١٠/كانون ثاني/١٩٨٤	٢٠	وزارة الإعلام
ريما خلف	عبد السلام المجالي	١٩٩٣/٥/٢٩	٢٧	وزارة الصناعة والتجارة
١- ريما خلف ٢- سلوى المصري	زيد بن شاكر	٨/كانون ثاني/ ١٩٩٥	٣١	١- وزارة التخطيط ٢- وزارة التنمية
ريما خلف	عبد الكريم الكباريتي	٤/شباط/١٩٩٦	٣١	وزارة التخطيط
ريما خلف	عبد السلام المجالي	١٩٩٧/٣/١٩	٢٤	وزارة التخطيط
ريما خلف	عبد الرؤوف الروابدة	١٩٩٩/٣/٤	٢٣	نائب رئيس وزراء ووزارة التخطيط
تمام الغول	علي أبو الراغب	١٩/حزيران/ ٢٠٠٠	٢٩	وزارة التنمية الاجتماعية
١- تمام الغول ٢- رويدا المعايطة	علي أبو الراغب	١٤/كانون ثاني/٢٠٠٢ ٢- دخلت بموجب تعديل	٢٧	١- وزارة التنمية الاجتماعية ٢- وزارة التنمية الاجتماعية
رويدا المعايطة	علي أبو الراغب	٢٠٠٣/٧/٢١	٢٩	وزارة التنمية الاجتماعية
١- علياء بوران ٢- أمل الفرحان ٣- أسمى خضر	فيصل الفايز	٢٥/تشرين ثاني/٢٠٠٣	٢١	وزارة البيئة ووزارة السياحة والآثار وزارة الشؤون البلدية وزارة دولة وناطق باسم الحكومة
١- علياء بوران ٢- أمل الفرحان ٣- أسمى خضر ٤- ناديا السعيد	تعديل حكومة فيصل الفايز	٢٤/تشرين الأول/٢٠٠٤	٢١	وزارة سياحة وآثار وزارة الشؤون البلدية وزارة الثقافة ناطق باسم الحكومة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١- علياء بوران ٢- أسمى خضر ٣- ناديا السعيد ٤- سهير العلي ٥- رويدا المعايطة	عدنان بدران	٧/نيسان/٢٠٠٥	٢٦	١- وزارة السياحة والآثار ٢- وزارة الثقافة ٣- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٤- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ٥- وزارة الدولة لمراقبة الأداء الحكومي
سهير العلي	معروف البخيت	٢٨/تشرين ثاني/٢٠٠٥	٢٤	وزارة التخطيط والتعاون الدولي

(١) مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧، ص ص ٣٧-٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونلاحظ من بيانات الجدول [١-٢]، تأخر إشراك المرأة الأردنية في الحكومات، حيث كانت أول مشاركة لها عام ١٩٧٩، وأن هذا الإشراك اقتصر أغلب الأحيان على الوزارات الخدمية وخاصة وزارة التنمية الاجتماعية، كما نلاحظ من الجدول أن أفضل تمثيل للمرأة في الحكومات الأردنية كان في حكومة عدنان بدران حيث تم إشراك خمسة نساء من أصل ٢٦ حقيبة وزارية بنسبة ٢٠%، وهي نسبة قريبة من حكومة فيصل الفايز في التعديل الذي أجراه على حكومته في ٢٤ – تشرين الثاني – ٢٠٠٥.

ب- الوظائف الحكومية:

وفق آخر الإحصائيات التي أجراها ديوان الخدمة المدنية عام ٢٠٠٥، بلغت نسبة النساء للرجال في وظائف الفئة العليا ١.١% فقط، وبلغت نسبة النساء للرجال في الفئة الأولى ٦.٣%، بينما بلغت مجموع الموظفين عن طريق ديوان الخدمة المدنية (١٠٥١٩٠)، وبلغ عدد الذكور في الوظائف الحكومية (٥٧٠٦٦) أي بنسبة (٥٤.٢٥٠%)، بينما بلغ عدد الموظفات من الإناث (٤٨١٢٤) بنسبة (٤٨.٧٥٠%) من المجموع العام للمعنيين عن طريق ديوان الخدمة المدنية[١].

ورغم عدم وجود عوائق قانونية أمام تعيين النساء في الوظائف العليا، سواء في القطاع العام أو الخاص، إلا أن تلك الوظائف ظلت حكراً على الرجال. ففي القطاع العام كانت هناك سيدة واحدة في الفئة العليا لفترة قصيرة، وفي مطلع التسعينات تسلمت منصب مدير عام مؤسسة تنمية الصادرات، بينما بقي منصب أمين عام وزارة التنمية الإدارية، تلاها في عام (١٩٩٨)، تعيين السيدة علياء بوران كأمين عام لوزارة السياحة، وفي عام (٢٠٠٢) تم تعيين السيدة ناديا السعيد أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسيدة هالة لطوف أمين عام وزارة التخطيط، كما تم تعيين الأخيرة في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أميناً عاماً لوزارة تطوير القطاع العام[٢].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن تواجد المرأة الأردنية في المواقع القيادية الإدارية ما زال متدنياً، إلا أن وجودها في المناصب الإدارية الوسطى شهد تطور أفضل، كما يتضح من إحصائيات ديوان الخدمة المدنية عام ٢٠٠٥.

وعن مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي فإن الجدول [١-٣] بين لنا توزيع العاملين في السلك الدبلوماسي لعام ٢٠٠٤م.

(١) إحصاءات صادرة عن ديوان الخدمة المدنية عن واقع القوى البشرية لسنة ٢٠٠٥.
(٢) معلومات تم الحصول عليها من قسم شؤون الموظفين وزارة التخطيط ووزارة تطوير القطاع العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول [١-٣] العاملون في السلك الدبلوماسي حسب الجنس ٢٠٠٤[١]

الوظيفة	رجال	نساء	نسبة النساء%
سفير	٤٧	٢	%٤.١
وزير مفوض	٢٠	--	--
مستشار	٢٤	--	--
سكرتير أول	٢٦	٢	%٧.١
سكرتير ثاني	٢٨	٢	%٦.٧
سكرتير ثالث	٢٩	٤	%١٢.١
ملحق دبلوماسي	٣٨	٧	%١٥.٦
المجموع	٢١٢	١٧	%٧.٤

يتضح من البيانات أن النساء شكلن نسبة قليلة من بين العاملين في السلك الدبلوماسي، حيث كانت هناك امرأة واحدة مقابل ١٣ رجل. وتتركز النساء في وظيفة الملحق الدبلوماسي، إذ شكلت ١٦% تقريباً من مجموع العاملين في هذه الوظيفة، كما شكلت النساء ٤% من السفراء فقط. كما نلاحظ غياب المرأة عن الوظائف العليا الأخرى في السلك الدبلوماسي كوظيفتي الوزير المفوض والمستشار، إذ كان كافة العاملين في هاتين الوظيفتين من الرجال.

وقد أظهرت دراسة حديثة للإحصاءات العامة بأن نسبة النساء في السلك الدبلوماسي في كافة المستويات قد ارتفعت إلى ٩.٧٥%[٢].

أما وجود المرأة في المجالس البلدية، وبالرغم من تعديل قانون البلديات عام ١٩٨٢، فإن النساء لم يمارسن حقهن في الانتخاب أو الترشيح.

وبدأت تجربة تعيين النساء في المجالس البلدية والقروية عام ١٩٩٥، عندما قادت سمو الأميرة بسمة بنت طلال حملة ناجحة لتعيين نساء في المجالس البلدية والقروية، فتم تعيين ٩٩ سيدة في المجالس البلدية والقروية. كما فازت عشر سيدات في الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٥م، من بينهن رئيسة بلدية واثنتان نائب رئيس، وقد توالى ترشيح وتعيين النساء وفوزهن في المجالس البلدية. وفي عام ٢٠٠٣ تم تعيين سيدة واحدة في كل مجلس بلدي وقروي، مما انعكس إيجاباً على دورها في تلك المجالس المحلية[٣].

---

(١) مخاطبة وزارة الخارجية، ٢٠٠٦.
(٢) الاتجاهات الاجتماعية في الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٦، ص٦.
(٣) أبو السمن، مي، **واقع وتقييم المشاركة السياسية للمرأة**، في الندوة الإقليمية – المرأة والهجرة وحقوق الإنسان، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ٢٠٠٦، ص٣٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول [١-٤] عدد الأعضاء المعينون في المجالس البلدية حسب الجنس [١]

رجال	نساء	المجموع	نسبة النساء
٣٧٥	١٠٢	٤٧٧	%٢٧.٢

ونلاحظ من خلال الجدول أن تدخل الحكومة لتمكين المرأة من المشاركة في مواقع صنع القرار جاء أكثر قوة في البلديات منه في الحكومات ومجلس الأمة، حيث تم تعيين (١٠٢) امرأة في مختلف بلديات المملكة.

٢- مشاركة المرأة الأردنية في السلطة القضائية:

برزت مساهمة المرأة الأردنية في سلك القضاء منذ عام ١٩٩٥؛ حيث تم تعيين أول قاضية، ثم تلتها قاضية أخرى عام ١٩٩٦، وبلغ مجموع القضاة النساء حتى عام ١٩٩٨ خمسة فقط من مجموع (٤٠٦) قضاة.

وفي عام ٢٠٠١، بلغت نسبة مشاركة المرأة في الجهاز القضائي ١.٤%. وازدادت النسبة إلى ٢.٨% من مجموع القضاة في المملكة والبالغ (٦٠٨) عام ٢٠٠٣ في حين شكل الرجال الغالبية الساحقة بنسبة ٩٧.٢%[٢].

وفي عام ٢٠٠٦ بلغ مجموع القضاة في المملكة (٦٩٠) قاضياً، منهم (٢٩) من النساء أي بنسبة ٤.٢% من مجموع القضاة[٣].

٣- مشاركة المرأة الأردنية في السلطة التشريعية (مجلس الأمة):

يتألف مجلس الأمة من مجلس هما: مجلس الأعيان ويتم تعيين أعضائه وعزلهم من قبل الملك، ويتولى أموراً محددة بموجب القانون والدستور، والثاني هو مجلس النواب ويتكون من أعضاء منتخبين من الشعب، ويمارس المجلس مهامه وصلاحياته بموجب القانون والدستور.

ورغم الضمانات الدستورية والقانونية التي منحت للمرأة المشاركة في الحياة السياسية، إلا أن مشاركة المرأة الأردنية في السلطة التشريعية ما زالت متدنية، فلم تستطع المرأة الأردنية الوصول إلى مجلس النواب منذ عام (١٩٨٩ – ١٩٩٧) إلا مرة واحدة في عام ١٩٩٣، وفي عام ٢٠٠٣ وصلت المرأة إلى مجلس النواب عن طريق الكوتا النسائية.

---

(1) Report on the Status of Jordanian Women, Uniform Arab Status Regional Office, 2004, P. 57.

(٢) تقرير أوضاع المرأة الأردنية، اليونيفم، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

(٣) قسم شؤون القضاة، وزارة العدل ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- مجلس الأعيان الأردني:

ربما تكون فرصة وصول النساء إلى مجلس الأعيان أسهل من الوصول إلى مجلس النواب لأن طريقة اختياره تختلف، إذ يتم تعيينهم وعزلهم من قبل الملك، ويتألف مجلس الأعيان بما فيه الرئيس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب، ومدة العضوية في مجلس الأعيان أربع سنوات ويتجدد بتعيين الأعضاء كل أربع سنوات ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدته منهم[١].

وكان أول تمثيل للنساء في مجلس الأعيان عام ١٩٨٩ فقد تم تعيين سيدة واحدة، وتعيين سيدتين عام ١٩٩٣، وثلاث سيدات عام ١٩٩٧، من أصل ٤٠ عضواً في كل دورة بنسبة تتراوح ما بين ٢.٥ إلى ٧.٥ من مجمل أعضاء مجلس الأعيان. كما تم تعيين ٧ سيدات في مجلس الأعيان البالغ عدد أعضاءه (٥٥) عضو أي بنسبة ٢١.٧% من عدد الأعضاء[٢].

الجدول [١-٥] يوضح المشاركة النسائية في مجلس الأعيان (١٩٨٩ – ٢٠٠٥) [٣]

مسمى المجلس	عدد أعضائه	عدد النساء	مسمى العين	نسبة تمثيل النساء من مجموع الأعضاء
مجلس الأعيان السادس عشر ١٩٨٩ – ١٩٩٣	٤٠	١	ليلى شرف	%٢.٥
مجلس الأعيان السابع عشر ١٩٩٣-١٩٩٧	٤٠	٢	ليل شرف نائلة الراشدان	%٥
مجلس الأعيان الثامن عشر ١٩٩٧ – ٢٠٠١	٤٠	٣	ليلى شرف ربما خلف صبيحة المعاني	%٧.٥
مجلس الأعيان التاسع عشر ٢٠٠١-٢٠٠٣	٤٠	٣	سلوى المصري صبحية المعاني عليا أبو تايه	%٧.٥
مجلس الأعيان العشرين ٢٠٠٣-٢٠٠٥ لم يكمل مدته	٥٥	٦	أنعام المفتي سلوى المصري روبدا المعايطة صبحية المعاني مي أبو السمن وجدان الساكن	%١٠.٩
مجلس الأعيان الواحد والعشرين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ (ما زال قائماً)	٥٥	٧	أنعام المفتي ليلى شرف سلوى المصري مي أبو السمن وجدان الساكت نوال الفاعوري روبدا المعايطة	%١٢.٧
المجموع للمجالس (٦)	٢٧٠	٢٢	٢٢	نسبة النساء١.٨%

(١) الدستور الأردني مادة ٢٥، مادة ٦٣، مادة ٦٥.
(٢) ناصر، لميس، **الحقوق الإنسانية للمرأة: صورة أردنية**، ندوة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، عمان، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٤٦.
(٣) **مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية**، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٧، ص ٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- مجلس النواب الأردني:

رغم أن المرأة الأردنية حصلت على حقوقها السياسية عام ١٩٧٤، إلا أن مشاركتها في الانتخابات النيابية تأخرت حتى إجراء الانتخابات التكميلية للمقاعد الشاغرة في بعض محافظات المملكة عام ١٩٨٤، لذلك لم يتح المجال أمام المرأة لممارسة حق الانتخاب قبل هذا، ومارست المرأة الأردنية حقها في المشاركة السياسية من خلال المجلس الوطني الاستشاري ١٩٧٨ ليقوم بمهام البرلمان، وجرى تعيين (٣) سيدات في الدورة الأولى، ثم ارتفع ليصبح (٤) في الدورتين التاليتين وكما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول [١-٦] عضوية النساء في المجلس الوطني الاستشاري من عام ١٩٧٨ ــ ١٩٨٤ [١]

مسمى المجلس	عدد النساء في المجلس	مسمى العضو	تاريخ التشكيل	مجموع أعضاء المجلس	رئيس المجلس	نسبة النساء إلى مجموع أعضاء المجلس
المجلس الوطني الاستشاري الأول	٣	أنعام المفتي نائلة الرشدان وداد بولص	١٩٧٨/٤/٢٠	٦١	أحمد اللوزي	%٤.٩
المجلس الوطني الاستشاري الثاني	٤	عدوية العلمي جانيت المفتي وداد بولص نائلة الرشدان	١٩٨٠/٤/٢٠	٦٠	أحمد الطراونة	%٦.٧
المجلس الوطني الاستشاري الثالث	٤	هيفاء البشير ليلى شرف عيدة المطلق سامية الزرزور	١٩٨٢/٤/٢٠	٧٥	سليمان عرار	%٥.٣

وبعد عودة الحياة النيابية عام ١٩٨٤، التي كانت قد توقفت نتيجة احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، شاركت المرأة الأردنية لأول مرة كناخبة في الانتخابات التكميلية. إلا أن المرأة الأردنية لم تخوض المعركة الانتخابية كمرشحة إلا عام ١٩٨٩، حيث ترشحت (١٢) سيدة من أصل ٦٤٧ مرشح أي بنسبة ١.٩%، إلا أنه لم يكتب الفوز لأي منهن في هذه الانتخابات.

(١) **مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في انتخابات ١٩٩٣م، فقد تراجع عدد المرشحات إلى (٣) سيدات من بين (٥٣٥) مرشح، ما نسبته (٠.٦%)، ورغم قلة عدد المرشحات إلا أنه استطاعت السيدة (توجان فيصل)، الوصول إلى مجلس النواب، وفازت على حساب مقعد الشركس (كوتا).

في حين ترشحت (١٧) سيدة من بين (٥٦١) مرشح، في انتخابات ١٩٩٧م، أي بنسبة ٣.١%، ولم تسفر الانتخابات عن فوز أي من المرشحات، رغم اهتمام مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات النسائية ومراكز البحث، في دعم المرشحات من النساء وحملاتهن الانتخابية.

ويبين الجدول [١-٧] أعداد المرشحين والمرشحات للانتخابات النيابية ١٩٨٩ ــ ٢٠٠٣، حسب الجنس وفجوة النوع الاجتماعي(١)

السنة	رجال	نساء	نسبة النساء	فجوة النوع الاجتماعي
١٩٨٩	٦٣٥	١٢	%١.٩	٠.٩٦
١٩٩٣	٥٣١	٣	%٠.٦	٠.٩٩
١٩٩٧	٥٤٤	١٧	%٣.١	٠.٩٤
٢٠٠٣	٧٦٥	٥٤	%٧.١	٠.٨٦

وتشير البيانات إلى تدني نسبة ترشيح النساء في كافة السنوات، وتراوحت هذه النسبة ما بين ٠.٦% و ٧.١%. كما يتضح ارتفاع فجوة النوع الاجتماعي في كافة السنوات وتراوحت قيمة الفجوة ما بين ٠.٨٦ و ٠.٩٩، كما يشير انخفاض قيمة فجوة النوع الاجتماعي في عام ٢٠٠٣، إلى زيادة إقبال المرأة على خوض الانتخابات حيث كان للكوتا أثر كبير في زيادة هذا الإقبال.

وفي انتخابات عام ٢٠٠٣م وبعد صدور الإرادة الملكية بتعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب لعام ٢٠٠١م، والذي ينص على تخصيص حصة (كوتا) للمرأة الأردنية، تمثلت بـ (٦) مقاعد نيابية من أصل (١١٠) مقعد. وتحدد أسماء الفائزات بالمقاعد الستة على أساس نسبة عدد الأصوات التي تحصل عليها المرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت عنها، وبالتالي المقارنة بين هذه النسب، والمرشحات اللواتي حصلت على أعلى ست نسب في الدوائر الانتخابية يفزن بهذه المقاعد، وفي انتخابات ٢٠٠٣م ترشحت (٥٤) سيدة من أصل (٨١٩) مرشح أي ما نسبته (٧.١%)، فازت منهن ست نساء وفق نظام الكوتا، وشكلن نسبة ٥.٥% من أعضاء مجلس النواب البالغ عدد (١١٠)، ونلاحظ أن المرشحات لم يوفقن في الفوز بأي مقعد من مقاعد مجلس النواب خارج نظام الكوتا عن طريق التنافس الحر.

(1) Report on the Status of Jordanian Women, Ibid, P.55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول التالي [١-٨] النسبة المئوية لعدد الأصوات مقارنة مع عدد المقترعين، للفائزات ضمن إطار الكوتا النسائية لانتخابات ٢٠٠٣م[١]

اسم المرشحة	الدائرة الانتخابية	عدد المقترعين في الدائرة	عدد الأصوات الحاصلة عليها	النسبة المئوية
حياة المسيمي	محافظة الزرقاء/الأولى	٦٨٢٠٨	٧٠٧٢	%١٠.٣٨
فلك الجمعاني	محافظة مادبا	١٣١١٦٨	١٠٤٨	%٧.٩٥
ناريمان الروسان	محافظة اربد/الخامسة	٢٧٩٧٤	١٦٨٤	%٦.١٩
أنصاف الخوالدة	محافظة الطفيلة/الثانية	٦٩٠٣	٣٦٥	%٥.٢٨
زكية الشمايلة	محافظة الكرك/الأولى	٢٥٩٢٢	١٣٣٦	%٥.١٥
أدب السعود	محافظة الطفيلة/الأولى	٢٢٠٦٦	١١٣٢	%٥.١٣

ونلاحظ أن نسبة الأصوات تراوحت ما بين ٥.١٣% - ١٠.٣٨%، علماً بأن نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع كانت ٥٩% لعام ٢٠٠٣، مقابل ٥٦% لعام ١٩٩٧، و ٥٥% لعام ١٩٩٣، و ٥٨% لعام ١٩٨٩[٢].

(١) جريدة الرأي الأردنية، العدد (١٢٠٤١)، ٥ أيلول ٢٠٠٣م، ص ٥.
(٢) المقداد، **المرأة والمشاركة السياسية في الأردن**، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الحياة السياسية:

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية لا تنتهي بإصدار القوانين والأنظمة التي تمنح المرأة حق الانتخاب والترشح للانتخابات النيابية، كما أن وجود المرأة في المواقع القيادية لا يعني المشاركة السياسية، إذ لا بد من إيصالها إلى مستويات مقبولة من حيث المواقع وأخذ مساحة أوسع من الحياة العامة. وتعتمد هذه المشاركة على وجود الدافعية للمشاركة في العمل السياسي وتوفر القدرات والكفاءات النسائية والمناخات الاقتصادية والتنظيمية للتوجه السياسي للمرأة وقبول المجتمع لدور فاعل للمرأة. وقد حصرت الدراسات أهم أسباب عدم مشاركة المرأة في المجال السياسي بشكل عام والبرلمان بشكل خاص هو ضعف تقبل المجتمع ونظرته لدور المرأة السياسي ونقص مصادر التمويل للحملة الانتخابية ونقص الوعي للمرأة الناخبة، ومع أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أدت إلى تغيير البنى الثقافية والقيمية للمجتمع الأردني، إلا أن التحديات والعقبات التي تواجه المرأة ما زالت قائمة ويمكن إدراجها تحت عدة عوامل:

أولاً: عوامل اجتماعية وثقافية:

يؤثر المجتمع الأردني بقيمة وعاداته ومبادئه وأنماط علاقاته في تحديد موقع المرأة اجتماعياً، فالثقافة السائدة أبويه، ذكورية، عشائرية وعائلية. فتقع المرأة في دائرة سلطة شبه مطلقة تتجسد بالأب أو الأخ أو الزوج، فرأس العائلة وقائد العشيرة يحدد نطاق عمل المرأة ومساحتها الخاصة[1]، فتربى الأنثى على أن الهدف الأساسي من حياتها هو أن تصبح زوجة وأماً ومجال عملها هو البيت.

ويتم تعزيز هذا الدور عن طريق الأنشطة اليومية المباحة لها في ضوء الأدوار المتوقعة، كما تتعلم المرأة أنها ليست صاحبة قرار في شؤون بيتها وحياتها، الأمر الذي يجعلها تابعة للأب والأخ والزوج، حتى في أبسط أشكال المشاركة السياسية وهو الاقتراع.

كما تعمل أنماط التنشئة السياسية والاجتماعية على تكوين نظرة المجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية، وتعزيز الفروقات بين الجنسين، التي تعود إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية القائمة على الثقافة السائدة.

وفي مجال التعليم والمستوى الثقافي للمرأة الأردنية، وعلى الرغم من أنها حققت تقدماً ملموساً في مجال التعليم والمشاركة في العمل العام، إلا أن هناك ارتفاع في معدلات الأمية.

([1]) باكير، نانسي، **الجنوسة والدمقرطة في الأردن في النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، تحرير: عاطف عضيبات وروان بهو، المعهد الدبلوماسي، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٢٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول [١-٩] التوزيع النسبي للأردنيين حسب المستوى التعليمي والجنس لعام ٢٠٠٥[١]

المستوى التعليمي	ذكور%	إناث%	المجموع%
أمي	٤.٨	١٣	٨.٩
أقل من ثانوي	٥٧.٦	٤٩	٥٣.٤
ثانوي	١٨.٤	١٩.٣	١٨.٨
دبلوم متوسط	٦.٩	١٠.٦	٨.٧
بكالوريوس	١٢.٣	٨.١	١٠.٢
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

يبين لنا الجدول ارتفاع نسبة معدلات البطالة بين النساء إذ بلغت (١٣%)، وتدني نسبة المستوى الثقافي والمهاراتي والعلمي للمرأة، إذ تبلغ نسبة النساء من حملة أقل من ثانوي (٤٩%)، وحملة دبلوم متوسط (١٠.٦%) وحملة بكالوريوس فأعلى (٨.١) إن هذه الأرقام تعكس تأخر المرأة من حيث التعليم، واتساع الفجوة بين الرجال والنساء في مجالات التعليم والتدريب. وهذا يعني استمرارية التمييز السلبي ضد المرأة في المجتمع وفق الرؤية التقليدية لمفهوم النوع الاجتماعي، واستمرار تدني مكانة المرأة في المجتمع وفق الاتجاهات والمواقف التي تتضمنها الثقافة التقليدية السائدة.

ثانياً: عوامل اقتصادية:

يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل الأساسية المعيقة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، فهناك ضعف واضح في قدرة أغلب النساء الأردنيات على الاستقلال مادياً، وعدم امتلاك الأموال الخاصة بهن، كما أن ضعف واضح في قدرة تمويل الحملات الانتخابية سواء للبرلمان أو غيره من المؤسسات[٢].

وتؤثر التنمية الاقتصادية على مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع، ولأن مستوى التنمية الاقتصادية يؤثر على فرص العمل المتاحة لأفراد الجنسين فإنها قد تساعد في التقليل من أهمية الفروق البيولوجية بين الجنسين، كما قد تغير في بنية مؤسسة العائلة ووظائفها. وبالرغم من أهمية التنمية الاقتصادية في تغيير مكانة المرأة في المجتمع وكونها قوة دفع محررة لها، إلا أنها في دول العالم الثالث قد لا يكون مؤشراً حقيقياً، لمشاركة المرأة في السلطة السياسية، حيث يجري تقسيم

(١) الأردن بالأرقام، منشورات دائرة الإحصاءات العامة، العدد(٨)، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٦.
(٢) مجموعة باحثين، **مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل على أساس الجنس، أي أن التقدم الاقتصادي لا يعني بالضرورة مشاركة حقيقية للمرأة في الحياة السياسية[١].

ثالثاً: عوامل إعلامية:

إن مضمون وسائل الإعلام العربية الموجهة للمرأة، يدور في أغلبه حول الأدوار والاهتمامات التقليدية للمرأة، وهناك تمييز نسبي على قضايا المرأة ذات الطابع الاجتماعي، ومعالجة هذه القضايا تتسم في الأغلب بالسطحية ولا تهتم بالأسباب المجتمعة لهذه القضايا[٢].

ويتشابه الإعلام الأردني مع الإعلام في معظم الدول العربية، من حيث تجاهله للقضايا النسوية الجادة، وحياده إزاء حق المرأة الأردنية في المشاركة السياسية وحقها بالمساهمة الفاعلة في عملية التنمية السياسية من خلال تبوأ المواقع القيادية المستحقة في مختلف المجالات، وتعامله مع المرأة باعتبارها أنثى وليس كائناً اجتماعياً يرتبط بمشكلات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتأثر ويؤثر فيها، وقد أدى هذا إلى ترسيخ الصورة النمطية السلبية عن المرأة في مختلف المجالات وبالأخص في المجال السياسي، في ذهن المجتمعات العربية عموماً والمجتمع الأردني بشكل خاص، وبما أن المجتمع الأردني مجتمع معروف بتعاطيه مع الإعلام وتفاعله الإيجابي مع وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، كما أن الصحافة الأردنية لم تفقد قوة تأثيرها في المجتمع رغم انتشار القنوات الفضائية، كما لم يفقد التلفزيون الأردني أهميته كمصدر معلومات أساسي، كذلك الحال بالنسبة للإذاعة، فإن وسائل الإعلام الأردنية ما تزال محتفظة بصدارتها للمنابر الإخبارية والتثقيفية التي تؤثر في المجتمع وتساهم في صياغة تطوره وتحديد اهتماماته، لذا فإن الإعلام الوطني يتحمل بدرجة كبيرة مسؤولية تطور أدائه، للتعامل مع قضايا المرأة بصورة أكثر فعالية وأكثر التزاماً بحق المرأة في المساهمة بعملية التنمية السياسية، وأكثر احتراماً لدورها في التغيير الإيجابي من خلال مشاركتها في صناعة القرار على كافة المستويات السياسية الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية[٣].

---

(١) فرج، كارولين، **دليل المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية**، مركز الكتبي للبحوث والنشر ومؤسسة كونراد أديناور، عمان، الأردن، ١٩٩٦، ص ٣٣.
(٢) خزاعي، نادرة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.
(٣) **المرأة والسياسية، الحياد الإعلامي إلى متى؟** مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: العوامل السياسية:

تعتبر مشاركة المرأة السياسية قضية سياسية مرتبطة بالإرادة السياسية، بحيث تكون هذه الإرادة مرآة حقيقية لمدى إيمانها بقضايا المرأة، ولجديتها في إصدار التشريعات الخاصة بها والتطبيق الفعلي لها. كما تؤثر العوامل السياسية على المرأة من خلال ما تتضمنه من توزيع المراكز العليا في الدولة وإقرار السياسات المتعلقة بالمرأة، وقانون الانتخاب والدوائر الانتخابية المعتمدة وتهميش دور الأحزاب وعدم فعاليتها في تأهيل المرأة للمناصب القيادية[1].

كما تتمثل هذه العوامل في وجود تفاوت في مستويات الوعي بين الذكور والإناث (لصالح الذكور)، الناتج عن اختلاف مستويات التعليم بين الطرفين، فلا تعرف المرأة حقوقها القانونية ولا تزود بشأنها بما يكفي من القيم والمبادئ التي ترسخ المساواة والتكافؤ بين الجنسين.

خامساً: دور الدولة:

تؤثر الدولة والسياسات الحكومية على موقع المرأة السياسي، ويكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بالمرأة ومشاركتها السياسية، كما أن الدولة هي التي تدفع باتجاه تغيير الأدوار التقليدية للمرأة إلى أدوار جديدة مبنية على المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، كما أنها هي التي تقرر فتح أبواب المشاركة السياسية للمرأة أو إغلاقها، وهي القادرة على إزالة العقبات القانونية أمام المرأة من خلال التصويت والترشيح والتعيين في المناصب السياسية العليا.

سادساً: ضعف مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية:

تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جداً، فالنساء عازفات عن الانتساب للأحزاب، كما أن الأحزاب لا تتوجه إلى المرأة بدعمها وتبني قضاياها، سواء داخل الحزب وخاصة في المناصب القيادية، أو خارج الحزب من خلال ترشيح الحزب للمرأة على قوائم الحزب الانتخابية، وباعتبار أن الأحزاب السياسية هي من أهم قنوات التحديث والتحول الديمقراطي فإنه يقع على عاتقها تفعيل الدور الحزبي للمرأة الأردنية.

ومعظم الأحزاب الأردنية، التي حاولت إعطاء اهتمام لوجود المرأة داخل تنظيماتها، لإعطاء صورة جميلة لأفكار حول حقوق المرأة كان الهدف من ذلك هو كسب التأييد لها في الانتخابات وليس إيماناً بمؤهلات وقدرات المرأة. كما أن الأحزاب لا زالت تتعامل مع المرأة من

([1]) عقيلي، مازن، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منطلق عدم القناعة بدورها السياسي، أو أنها لا تتعامل مع المرأة ضمن أولوياتها كمشاركة في منصب أو قيادات سياسية[١].

وقد دلت التجارب بأن الدول التي تعتمد نظام القائمة والتمثيل النسبي، تساعد الأحزاب السياسية على الوصول للبرلمان وبالتالي يكون المجال أوسع أمام النساء اللواتي يترشحن على قائمة الأحزاب، وهذا بدوره يشجع النساء على الانخراط في عضوية الأحزاب السياسية، وهذا النظام تسعة دول مثل فرنسا، كما أن بعض الدول مثل السويد قد خطت خطوات أوسع في اتجاه ضمان يمثل النساء في البرلمان إذ نص قانون الانتخاب على أن يكون تمثيل الجنس بما لا يقل عن ٤٠% ولا يزيد عن ٦٠%. لذلك لا بد من دعم الأحزاب السياسية وزيادة دورها في التأثير على النساء سياسياً وجذبهن للعمل السياسي المنظم، وفي النضال الوطني وتوعيتهن لحقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تمهيداً لوصولهن إلى المجالس النيابية، وبالتالي إلى مواقع صنع القرار.

(١) الرشدان، نائلة، **المرأة والتشريعات الأردنية**، ورقة عمل قدمت في مؤتمر المرأة والعمل السياسي – جامعة مؤتة، الأردن ٢٠٠٢، ص ٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

نظام الكوتا النسائية

شهد المجتمع الأردني خلال العقود الماضية تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وكان من أهم هذه التحولات تنامي مشاركة المرأة في الحياة العامة، إلا أن مشاركتها على الصعيد السياسي ما زالت محدودة وأن ما تم إنجازه لا يرقى إلى مستوى طموح ومطالب المرأة ولا يستجيب لحاجاتها وإمكانياتها، والمتمثل في إقصاء المرأة على مدى العقود الماضية وحرمانها من حقها في المشاركة العملية التنمية السياسية.

ومن خلال مشاركة المرأة الأردنية في المجالس التشريعية منذ استئناف الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩م وحتى ١٩٩٧، نجد أن نتائج هذه المشاركة كانت ضعيفة جداً، إن لم تكن معدومة، ولم تصل المرأة إلى مجلس النواب إلا مرة واحدة في عام ١٩٩٣ ومن خلال (كوتا عرقية)، وفي ضوء ذلك كان لا بد من إعادة النظر في تعديل قانون الانتخابات والنص على تخصيص عدد من المقاعد للمرأة لضمان تمثيلها في مجلس النواب.

وبناءاً على ذلك صدر القانون المؤقت المعدل رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣م، والمتضمن الكوتا النسائية، والذي أجريت انتخابات مجلس النواب الرابع عشر من خلاله.

المطلب الأول : ماهية الكوتا النسائية :

٢-١ تعريف الكوتا :

الكوتا في الأصل كلمة لاتينية، شاع استخدامها بلفظها الأصلي، ومعناه في اللغة العربية (الحصة)، وتستخدم الكوتا لتوفير فرصة للفئات الأقل حظاً في المجتمع للوصول إلى الفرص، مثل الأقليات العرقية والدينية، وهي كغيرها من الآليات لها ميزاتها وعيوبها، ويتوقف مدى الاستفادة منها على طريقة استخدامها وتوفر الشروط المكملة لها[١].

(١) حباشنة، خديجة، **الكوتا النسائية والمسيرة الديمقراطية في الأردن**، قضايا المجتمع المدني، عدد مزدوج (١٩/٢٠) عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢ الكوتا النسائية:

هي نظام يتم من خلاله تخصيص مقاعد للنساء في المجالس النيابية يكون هدفها إزالة الفجوة المتمثلة باللامساواة بين الجنسين في ممارسة الحياة السياسية، وخاصة في الانتخابات النيابية، وعادة تكون الكوتا النسائية نتيجة انعكاس لنتائج الانتخابات النيابية المتمثلة بعدم تمثيل المرأة فيها، وتكون عادة محددة بفترة زمنية محددة قد تكون دورة برلمانية أو دورتين.

وفي هذه الدراسة، نقصد بالكوتا النسائية ما يلي:

هي تخصيص عدد من المقاعد في مجلس النواب الأردني للنساء، بحيث لا يستطيع الرجل منافستهن عليها، ونحن هنا نقصد قانون الانتخاب المعدل رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣م، والمعدل للقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١م، ويقرأ معه حيث أعطى هذا القانون للنساء ستة مقاعد داخل البرلمان الأردني المكون من (١١٠) نواب، تحسب من خلال نسبة الأصوات التي تنالها كل مرشحة من مجموع عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت عنها، والنساء اللواتي حصلن على أساس ست نسب في جميع الدوائر الانتخابية يفزن بهذه المقاعد.

٢-٣ أنواع الكوتا:

هناك عدة أنواع وأشكال مطبقة من نظام الكوتا منها:

- الكوتا المغلقة، وهي التي لا يحق للنساء الترشيح خارجها.
- الكوتا المفتوحة، وهي التي تمكن المرشحات من الاختيار ما بين نظام الكوتا المخصصة للنساء أو خارجها (تنافس حر).
- كوتا الحد الأدنى، وهي التي يمكن أن يزيد عدد الفائزات في الانتخابات عن الحد المقرر.
- كوتا الحد الأعلى، وتعني فوز العدد المحدد للكوتا من صاحبات أعلى أصوات من المرشحات، وبالتالي تبقى الحصة ثابتة[١].

([١]) حباشنة، خديجة، **رؤية نظرية مختلفة لإشكالية المرأة وآليات تطوير المشاركة السياسية للمرأة العربية، في المرأة العربية والمشاركة السياسية**، تحرير: حسين أبو رمان، دار السندباد للنشر، الأردن، ٢٠٠٠، ص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٤ مزايا الكوتا:

من وجهة نظر مؤيدي (الكوتا) فإن لها عدة مزايا أهمها:

١- تعمق روح المواطنة وتعمل على تحفيز المرأة على المشاركة في الانتخابات النيابية والترشيح والمنافسة الحرة.

٢- تعمل على حماية مصالح المرأة والأقليات في مجتمع لا زال ينظر إلى المرأة على أساس الجنس.

٣- الكوتا لا تميز بل تعوض المرأة إيجابياً عن التمييز السلبي والمعوقات المجتمعية التي حالت دون وجود مشاركة عادلة للنساء في العمل السياسي.

٤- تعد الكوتا فرصة سريعة للمرأة من أجل الوصول إلى البرلمان، وإثبات قدراتها وإمكاناتها، وإقناع المجتمع.

٥- الكوتا تجعل المرأة مطمئنة قبل خوض الانتخابات إلى وصولها لقبة البرلمان، وبالتالي هذا يزيد من ثقتها بقدراتها ويجعلها قادرة على تقوية برنامجها الانتخابي، وبالتالي تحسين أدائها البرلماني والسياسي.

٦- الكوتا هي وسيلة تضمين تمثيل كل جنس نسبة لعدده في مختلف الميادين أو تمثيل فئة محرومة نسبة لموقعها في محيط معين، والمرأة تعد أقلية سوسيولوجياً وليس عددياً، لأنها لا زالت تعاني من أشكال التمييز المتنوعة[١].

هذا وتعتبر الكوتا هي الوسيلة القانونية التي تمكن المرأة من الوصول إلى مؤسسات صنع القرار، وتكون هذه المقاعد المخصصة بالكوتا حصراً على النساء بالإضافة إلى أنه سيتاح للمجتمع أن يراقب أداء المرأة النائب في البرلمان، الأمر الذي من خلاله سيعمل على نضج التجربة الديمقراطية وممارستها[٢].

---

(١) نبوي، وفاء، **أنظمة الكوتا وتفعيل المشاركة السياسية، ٢٠٠٣**، ص ص ٣-٤، بحث مقدم على الموقع الإلكتروني: http://www.elections.jo.com.

(٢) مصالحه، محمد، **المرأة والعمل السياسي، ٢٠٠٣**، ص ٣، بحث مقدم على الموقع الإلكتروني: http://www.elections.job.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٥ عيوب الكوتا:

كما للكوتا مزايا وخصائص، فإن لها عيوب من وجهة نظر معارضي الكوتا، تتمثل بـ:

١- تتعارض فكرة الكوتا من حيث المبدأ مع الديمقراطية، والتنافس الحر الشريف والمساواة القانونية.

٢- من خلال الكوتا يمكن أن يصل إلى البرلمان نساء غير كفوءات وغير قادرات على العمل السياسي مما سيؤثر سلباً على عمل المرأة في البرلمان، وعلى نظرة المجتمع لها والتي تؤدي إلى الاقتناع بقدراتها في العمل النيابي.

٣- إعطاء المرأة نسبة معينة في الوقت الحاضر، سيقطع الطريق عليها في زيادة هذه النسبة في المستقبل.

٤- تخصيص نسبة للنساء، يعد بمثابة تميز جديد ضد المرأة وانتقاصاً من حقوقها، لأنها وفقاً لنظام الكوتا تعامل كأقلية مع أنها تمثل نصف المجتمع.

٥- البعض يخشى بأن يكون التعديل على قانون الانتخاب واستحداث كوتا نسائية أمراً ليس بالمؤقت ولا بمرحلة انتقالية.

٦- الكوتا تقر بدونية المرأة ونقص قدراتها وإمكاناتها وتفوق الرجل عليها وعجزها للوصول ذاتياً وبالتالي سيؤدي إلى زعزعة ثقتها بنفسها.

٧- تخصيص نسبة معينة للنساء في البرلمان سيؤدي إلى فتح المجال أمام كوتا جديدة.

٨- يعتبر وصول المرأة إلى البرلمان من خلال الكوتا النسائية، بمثابة تعيين من السلطة، وهذا يتنافى مع النهج الديمقراطي، فالبعض لا يعتبر الكوتا إصلاحاً لوضع قائم في الموروث المجتمعي، والإصلاح لا يأتي بقرار من السلطة أو بقانون مؤقت، لأن الأصل في الانتخاب هو اختيار الأشخاص الكفوئين سواء كانوا رجالاً أم نساء[١].

([١]) حزاعي، نادرة، حق المرأة في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الجهود الدولية التي ساعدت في وصول المرأة للبرلمان :

أولاً: الاتفاقيات الدولية وموقفها من الكوتا النسائية:

إن المبدأ العام في القانون الدولي والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان هو مبدأ عدم التمييز، وكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليم أي دولة والداخلين في ولايتها دون أي تمييز لأي سبب كان، وأن الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون بجميع الحقوق المدنية والسياسية، وبالتساوي ما بين الرجال والنساء وهذا ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المرأة في مناطق مختلفة من العالم قد حرمت من التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ولفترات طويلة، وناضلت كثيراً للحصول على هذه الحقوق والتي تتمحور بالأساس حول حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدها، أما مباشرة أو بواسطة ممثلين تختارهم بحرية، وحق التصويت والترشيح للانتخابات، وحق التساوي في فرصة الوظائف العامة وبالتالي التعبير عن إرادتها كجزء أساسي من الشعب.

من الواضح أنه كان هناك خلل واضح، منع المرأة من المشاركة في إدارة الشؤون العامة في البلد الذي تنتمي إليه، وهذا الحرمان أدى إلى تغييب المرأة وبالتالي أبعادها عن المشاركة في الحياة السياسية، فجاء القانون الدولي لمعالجة هذا الخلل، ونص في المواثيق الدولية على أن التمتع بالحقوق يجب أن يتم بدون تمييز من أي نوع كان، وقد نصت المادة (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلي:"تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد"[١].

كما تضمنت المادة (٢٦) من نفس العهد على أن الناس سواسية أمام القانون، ولا يجب التمييز على أي أساسٍ كان، وأن القانون ملزم بكفالة الحماية من التمييز لأي سبب. إن هذه المادة فرضت على الدولة واجب قانوني، في منع التمييز، واتخاذ التدابير الإيجابية اللازمة لحل مشكلة ناتجة عن تمييز سلبي سابق، وهو ما يعرف بـ "التمييز الإيجابي"، الذي عرفته اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بأنه:"أي تفرقة أو استبعاد أو تقيد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر،

---

(١) المادة (٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو توهين أو إحباط وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل[1]، كما تضمنت الاتفاقية ذاتها، نصوص واضحة تدعو الدول إلى الأخذ بالتدابير اللازمة للتعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة.

وتعد الكوتا أحد هذه السبل الكفيلة بتأمين مشاركة المرأة إلى البرلمان، وهو تمييز إيجابي لصالح المرأة، كما نصت المادة (٤) من نفس الاتفاقية على أن :"لا يعتبر اتخاذ الدول تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، تمييزاً بالمعنى الفعلي الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب أن لا يستتبع على أي نحو الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت"[2]. وهذه التدابير تمكن المرأة من المشاركة في صياغة السياسة العامة للحكومة، وتأدية المهام على المستويات المختلفة.

ويشهد العالم حالياً تصاعداً في تأييده للكوتا النسائية، كمدخل لتذليل العقبات أمام التمثيل النيابي للمرأة ولو لفترة زمنية محدودة، حتى يصبح وجود المرأة في البرلمان أمراً واقعاً يتقبله المجتمع.

ثانياً: دور الاتحاد البرلماني في دعم المرأة:

في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية عام ١٩٩٧، أكد الاتحاد البرلماني في هذا الإعلان على :"أن تحقيق الديمقراطية يقتضي شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع الذي يعملان فيه على قدم المساواة، وعلى نحو متكامل، مما يكفل لهم إثراءاً متبادلاً نظراً لما بينهما من اختلاف"[3].

---

(١) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ١٩٧٩.
(٢) مرجع سبق ذكره، للمزيد انظر ملحق رقم (٦١).
(٣) فقرة (٤٠) من الإعلام العالمي بشأن الديمقراطية لعام ١٩٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتمد الاتحاد البرلماني أسلوبين في دعم الشراكة بين الرجال والنساء لدعم إسهام المرأة في الحياة البرلمانية، هما:

- الأسلوب الأول: رسم الاستراتيجيات:

وينطلق هذا الأسلوب من قناعة الاتحاد البرلماني العالمي لوجود اختلالات قائمة في المشاركة النسوية في العمل العام، وقد أعدت استراتيجيات قابلة للتعديل من قبل فريق متكافئ من الجنسين، يمثل الاتجاهات السياسية والثقافية في العالم.

وقد وضع الفريق خطة كمساهمة لأعمال المؤتمر العالمي الرابع في بكين ١٩٩٥، وساهمت الخطة في إحراز تقدم كبير في بلاد مختلفة داخل الاتحاد نفسه. واستراتيجية الاتحاد تقوم على تطبيق مواد الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة ودعم البرلمانات على إصدار تشريعات تعزز مكانة المرأة ومساواتها مع الرجل في مختلف دول العالم وتحليل آثار النزاعات على النساء والأطفال واعتماد جميع الوسائل الممكنة الكفيلة بالقضاء على جميع الأشكال التجارية للمرأة والطفل[١].

- الأسلوب الثاني: آليات العمل:

بنى الاتحاد سلسلة من آليات العمل التي تمكن من تحقيق الأهداف التي رسمتها الإستراتيجية بخصوص مشاركة نسائية متكافئة مع الرجل في الحياة السياسية واستخدام الآليات التالية لهذه الغاية:

- اعتماد موضوعات تخص المرأة للنقاش والتدارس من قبل الاتحاد في اجتماعاته السنوية، بهدف خلق وعي مشترك وإحساس عام لدى البرلمانيين بقضايا المرأة ومساواتها مع الرجل.
- إنشاء تجمع البرلمانيات الدولية التابع للاتحاد الذي تشارك فيه النساء الأعضاء في البرلمانات الدولية المشاركة وفود بلادها.
- التشديد على مشاركة المرأة في الوفود البرلمانية الدولية.

---

(١) مصالحة، محمد، **إيجابيات وصول المرأة للبرلمان**، في محاضر ندوة، المرأة والحياة البرلمانية، نظمها تجمعها لجان المرأة، عمان، ٢٠٠١، ص ١١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحرص على تمثيل المرأة في اللجنة التنفيذية للاتحاد وبقية الأجهزة التي يتركب منها الاتحاد، مثلاً رئيسة الاتحاد بين عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٢ هي سيدة من الهند[١].

ثالثاً: دور الأحزاب السياسية في وصول المرأة للبرلمان:

تؤكد الدراسات أن للأحزاب الدور الأساسي في العمليات الانتخابية، فهي تعد بمثابة البوابات الموصلة للأفراد للمجالس التشريعية، ويؤثر خطابها وبرنامجها كثيراً في اختيار الناخبين، لذلك عليها مسؤولية كبيرة عند تحديد قوائم المرشحين وعليها دعم النساء بقناعة، وتبين دراسات المقارنة في مجال تبني الأحزاب للكوتا النسائية، زيادة عدد النساء بشكل ملحوظ في أغلبها. فمن بين (٧٦) حزب من أحزاب دول الاتحاد الأوروبي، طبق ٣٥ حزباً أي بنسبة ٤٦% من الأحزاب، أنظمة الكوتا بنسب متفاوتة، وما زال (٢٤) حزباً منها محتفظاً بها، وأوقف البعض الآخر العمل بالحصص، لبلوغها الأهداف المرجوة، ويرجع الباحثون الفضل في تطور المشاركة السياسية للمرأة في بريطانيا لسياسة الأحزاب التقدمية وتبينها المفهوم والتطبيق بشكل واع، وكذلك الحال في أمريكا اللاتينية حيث طبقت عدد من الأحزاب السياسية نسباً للكوتا النسائية تتراوح بين ٤٠% في كوستاريكا، و ٢٠% في الإكوادرو وبيرو وبنما وفنزويلا وبوليفيا[٢].

ففي الإكوادرو قفزت نسبة النساء في البرلمان من ٤% إلى ١٧.٤% بعد التطبيق، ومن ١٤% إلى ١٧.٤% في المكسيك، ومن ١٢% إلى ١٦.١% في جمهورية الدومينيكان.

وأصبحت رواندا الأولى عالمياً في عدد النساء البرلمانيات بعد تحقيق نسبة ٤٨% من تمثيل النساء في البرلمان في انتخابات ٢٠٠٣م، بواقع ٣٩ مقعداً من أصل ٨٠ مقعداً برلمانياً، أما على مستوى مجلس الأعيان فقد حققت المرأة الرواندية نسبة ٣٠% بحصولها على ٦ مقاعد من أصل ٢٠ مقعداً، وقد تحقق ذلك مؤخراً عبر الدستور الجديد الذي أقر نظام الكوتا للنساء وعليه تم تخصيص ٢٤ مقعداً على الأقل للنساء في المجلس النيابي و ٣٠% من المقاعد في مجلس الأعيان[٣].

---

(١) حزاعي، نادرة، **حق المرأة في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة**، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٠-٦١.
(٢) نبوي، وفاء، **أنظمة الكوتا وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة**، مرجع سابق ذكره.
(٣) مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: تطبيقات الكوتا النسائية في دول العالم :

أولاً: آليات تطبيق الكوتا:

لقد تم اعتماد الكوتا النسائية في دول العالم على أربعة مستويات وبأساليب مختلفة:

أ- المستوى الحكومي والتنفيذي:

تستطيع الحكومة أن تبدأ تدريجياً في وضع النساء ذوات الكفاءة في المناصب السياسية والإدارية العليا بنسب محددة وعلى فترات زمنية محددة أيضاً، مثال: (١٠% لمدة خمسة سنوات)، وتعمل على زيادته في المستقبل، وهذه آلية سهلة نسبياً لعدم تطلبها موافقة فئات المجتمع.

ب- المستوى التشريعي:

يمكن إدخال الكوتا النسائية على المستوى الوطني (البرلمان)، وعلى مستوى المجالس المحلية من خلال:

تخصيص كوتا مغلقة: تحدد نسبة معينة من المقاعد للنساء للتنافس بينهن، ولا يسمح لهن بالمنافسة خارج هذه المقاعد، ويمكن البدء بنسبة متواضعة ومن ثم زيادتها تصاعدياً.

*** تجارب لتخصيص مقاعد للنساء عبر التشريع الوطني:**

- **تجربة مصر:** في عام ١٩٧٩م صدر القانون (٤١) برفع نسبة تمثيل المرأة لأول مرة في تاريخ البرلمان وتم تخصيص ٣٠ مقعداً للمرأة من مقاعد مجلس الشعب، ولكن في عام ١٩٨٦م لغي نظام تخصيص المقاعد للنساء بموجب القانون (١٨٨) الذي حول نظام الانتخاب إلى نظام القوائم، وفي عام (١٩٩٠م) ألغي نظام القوائم وعاد مرة أخرى نظام الانتخاب الذي تضاءلت معه نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب.
- **تجربة بنغلاديش:** حدد دستور عام ١٩٧٢ عدد(١٥) مقعداً من أصل (٣١٥) مقعداً في المجلس النيابي للنساء ولمدة عشرة أعوام، وفي عام ١٩٧٨م ارتفع العدد إلى (٣٠) مقعداً من أصل (٣٣٠) مقعداً بإعلان رئاسي محدداً فترة تطبيقه لمدة خمسة عشرة سنة من تاريخ إعلان دستور الجمهورية في عام (١٩٧٢)، إلا أن هذا الإعلان سقط عام (١٩٨٧) ليعاد طرحه وتضمينه الدستور مرة أخرى في عام (١٩٩٠) على صورة تعديل دستوري، ولمدة عشر سنوات من بدء البرلمان التالي، وفي عام ٢٠٠١م توقف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل بهذا النظام، والبرلمان الذي انتخب في أكتوبر ٢٠٠١م، لا يعمل بنظام التخصيص، إلا أن نظام التخصيص ما زال مطبقاً في المجالس البلدية وفق تشريع أصدره البرلمان عام ١٩٩٣م، وعقدت أول انتخابات بلدية، وفق هذا التشريع في العام ١٩٩٧م، وتقوم جماعات الضغط النسائية حالياً بجهود لإرجاع التخصيص في البرلمان بزيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء والانتخاب المباشر[١].

- **تجربة تنزانيا:** تم تخصيص ما نسبته (٢٠%) من المقاعد للنساء في البرلمان، و (٢٥%) لهن على المستوى البلدي.

- **تجربة المغرب:** تم مؤخراً تخصيص (٣٠) مقعداً للنساء من مجموع البرلمان البالغ عدد (٣٢٥) عضواً، أي ما نسبته (١٠.٨%)[٢].

*** تجارب لتحديد نسبة تشريعية للنساء:**

- **تجربة الهند:** تخصص الهند (٣٣%) من المقاعد في كل الهيئات المحلية المنتخبة والمجالس البلدية للنساء، وفق التعديلات الدستورية رقم (٧٣) ورقم (٧٤) وعلى صعيد الكوتا للمجلس النيابي فقد تم تقديم طلب بتعديل دستوري رقم (٨١) بتخصيص ثلث المقاعد في البرلمان للنساء عام ١٩٩٦م، ودعمته الأحزاب الرئيسية في برامجها وبياناتها، إلا أن الوثيقة لم تناقش إلى الآن. ويبلغ عدد النساء الهنديات (٤٨) من بين (٥٤٣) في المجلس النيابي المنتخب عام ١٩٩٩ أي بنسبة (٨.٨%)، أما في المجلس المعين فبلغ عددهن (٢٢) من بين (٢٤٢) بنسبة (٩.١%) في انتخابات عام ٢٠٠٠م.

- **تجربة فرنسا:** عدل الدستور الفرنسي في العام ١٩٩٩م، ليشجع فرص المشاركة السياسية للمرأة في كافة الهيئات المنتخبة بشكل مساو للرجل، وحملت الأحزاب السياسية مسؤولية تيسير مشاركة المرأة، وفي عام ٢٠٠٠م صدر قانون انتخابي جديد يطبق التعديل الدستوري السابق (٥٠-٥٠%) في كافة الأنشطة الانتخابية وعلى كافة المستويات المحلية ومنها مجلس باريس وباقي البلديات والمستوى الوطني في البرلمان الفرنسي وانتخابات البرلمان الأوروبي وغيرها.

---

(١) الحوراني، هاني، التمثيل البرلماني للمرأة الأردنية: هل فات الأوان على المطالبة بكوتا نسائية، في محاضر المؤتمر الوطني، المرأة في الانتخابات النيابية، ٧-٢٠٠٢/٤/٩، ص ١٥.
(٢) نبوي، وفاء، **أنظمة الكوتا وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة**، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ- مستوى الأحزاب:

تدخل الكوتا على الأحزاب السياسية عن طريق:

١- فرض الحكومة على الأحزاب تضمين قوائمها نسبة معينة للنساء، (٣٠%) مثلاً.

٢- وضع كوتا طوعية تبادر لها الأحزاب، تنوع في النسبة والتدرج حسب ظروف كل حزب، وتطبيقها على مستوى التمثيل في الهيئات واللجان وقوائم الترشيح في الانتخابات.

- **تجربة الأرجنتين:** ينص الدستور الأرجنتيني في مادته ٣٧، على ضمان مشاركة النساء السياسية بتشريع النظم والقوانين والإجراءات الإيجابية فيما يخص عمل الأحزاب السياسية ونظام الانتخاب. أما إعادة (٢٣)، فتنص على منع القوانين اللاحقة من تخفيض نسبة الكوتا المخصصة للنساء. ففي عام (١٩٩١م) صدر نظام انتخابي جديد يلزم الأحزاب السياسية بتمثيل النساء بنسبة (٣٠%) على الأقل على قوائمها الحزبية للانتخابات النيابية.

د- الأنظمة الانتخابية:

يمكن إدخال نظام الكوتا غير المباشرة من خلال التعديل في قانون الانتخابات، واعتماد قانون التمثيل النسبي، ويعتمد هذا القانون على إعطاء الأحزاب نسبة معينة من عدد المقاعد مطابقة لنسبة الأصوات التي حصلت عليها. فإذا حصل الحزب على نسبة (١٥%) من الأصوات فإنه سيأخذ نسبة (١٥%) من المقاعد وهكذا ويمكن دمج هذا النظام مع نظام الكوتا النسائية القائم ليسهل وصول النساء وفق حجم الحزب.

ثانياً: التجربة الدولية والكوتا النسائية:

رغم اتساع وعمق التجربة الديمقراطية في بعض دول العالم، فإن تجارب هذه الشعوب قد عكست بجلاء أنه بدون اللجوء لنظام التخصيص (الكوتا النسائية)، لا يمكن تعزيز مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية ومواقع صنع القرار، لذلك نجد أن هناك العديد من الدول أخذت بنظام الكوتا النسائية ومنها:

١- **التجربة الأوروبية:** بعد التحول الذي شمل الدول الاشتراكية، وانحسار سلطة الحزب الشيوعي. انخفضت نسبة تمثل النساء من (٣٥%) إلى أقل من (١٠%)، ففي انتخابات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

روسيا عام ١٩٩٥م، تمكنت فقط ٤٥ امرأة من الوصول للبرلمان، أي ما نسبته (١٠%) (ثلاث منهن ممثلات عن اتحاد نساء روسيا).

- **بريطانيا**: نسبة تمثيل المرأة لا يتجاوز (١٠%).
- **فرنسا:** نسبة تمثيل النساء (٥.٥%) في الجمعية الوطنية، و (٣.٤%) في مجلس الشيوخ.
- **النرويج:** بلغت نسبة تمثيل النساء في النرويج (٣٤%).
- **البرلمان الأوروبي:** تصل النسبة إلى (٢٤.٥%).
- **ألمانيا:** قام الحزب الديمقراطي الاشتراكي بتخصيص حصة للمرأة تصل إلى (٤٠%)[١].
- **السويد:** تمكنت النساء في السويد من الوصول إلى (٤١%) من المقاعد البرلمانية، من خلال تنظيم تحالف نسائي لمشاركة الأحزاب السبعة الموجودة في السويد، قادت النساء هذا التحالف تحت شعار (راتب كامل ونصف القوة السياسية).

وعلى أثر ذلك قام الحزب الاشتراكي الديمقراطي باعتماد (٥٠%) من مرشحيه من النساء، ووعد بأن تكون النساء نصف الحكومة، وكذلك فعلت الأحزاب اليسارية والليبرالية وحتى اليمينية، ثم رفعت النساء شعار :"إن لم ننجح في الوصول إلى نسبة تمثيل للمرأة في برلمان السويد أعلى منها في أي بلد في العالم، فسوف تنسحب"، وقد كانت النتيجة (٤١%) من مقاعد البرلمان للنساء و (١١) وزيرة في الحكومة المكونة من (٢٢) وزير، وهي أعلى نسب وصلت إليها المرأة في العالم[٢].

٢- التجربة الآسيوية:

لقد اعتمدت الدول الآسيوية نظام التخصيص في قوانينها الانتخابية لضمان تمثيل المرأة في مجالسها النيابية، على النحو التالي:

- **تايوان:** اعتمد في تايوان نظام تخصيص حصة للنساء منذ عام ١٩٤٧م، بالنص عليه في الدستور، وبنسبة ٢٠% كحد أعلى، ونتيجة لذلك لم تصل المرأة لأكثر من ١٥%، من مقاعد البرلمان، وتعمل الحركة النسائية في السنوات الأخيرة لاعتماد الـ ١٥% كحد

---

(١) نفاع، أملي، تجربة المرأة الأردنية من أجل الوصول للبرلمان، ٢٠٠٣، الموقع الإلكتروني: http://www.electionsjo.com.

(٢) الحوراني، هاني، **التمثيل البرلماني للمرأة الأردنية: هل فات الأوان على المطالبة بكوتا نسائية**، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدنى، وحتى الوصول إلى ٤٠-٥٠% ضمن نظام التقدم الإيجابي، أي كلما تمكنت المرأة من زيادة تمثيلها ترتفع الحصة، بمقدار (٥%)[١].

- **الباكستان:** اعتمدت الدولة نظام تخصيص الحصص من المقاعد للنساء في البرلمان بنسبة (٢٠%).
- **الهند:** تخصص الهند ثلث مقاعد المجالس التمثيلية للنساء.
- **اليابان:** في بداية الثمانينات، وضعت استراتيجية وطنية ينادي بتطوير التشريعات الخاصة بالمرأة، ورفع نسبة تمثيلها في المجالس الاقتصادية الوطنية، بحيث تصل نسبة تمثيل المرأة إلى (٢٧%) عام ٢٠٠٠م.
- **بنغلاديش:** تم إصدار إعلان رئاسي عام ١٩٧٨، بتخصيص نسبة (٣٠%) مقاعد للنساء، ولمدة ١٥ سنة[٢].

٣- التجربة الإفريقية:

- جنوب إفريقيا: خصص (٢٥%) من مقاعد البرلمان.
- **المغرب:** خصص ٣٠ مقعد، تتنافس عليها النساء، بالإضافة على خمسة مقاعد ترشحهن الأحزاب.
- **مصر:** في عهد عبد الناصر اعتمد الدستور المؤقت لعام (١٩٦٤) نظام المشاركة في الحكم من خلال مشاركة مختلف قوى الشعب، فحددت نسبة لكل فئة من فئات الشعب من عمال وفلاحين ونساء، وكانت نسبة تمثيل النساء (٧.٥%) من مقاعد البرلمان، غير أن هذا النظام ألغي فيما بعد وأبقى فقط على حصص العمال والفلاحين، فانخفضت نسبة تمثيل المرأة، وتطالب الحركة النسائية بإعادة تخصيص نسبة محددة من المقاعد للمرأة في المجالس النيابية والمحلية.

---

(١) الحوراني، هاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.
(٢) الزعبي، فتحية، **الانتخابات آلية الديمقراطية**، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول [١-١٠] نسبة التمثيل النسائي في البرلمان عالمياً (١٩٤٥ ــ ١٩٩٥) [١]

العام	عدد البرلمانات	مجلس النواب	مجلس الأعيان/ الشيوخ
١٩٤٥	٢٦	%٣.٠	%٢.٢
١٩٥٥	٦١	%٧.٧	%٧.٥
١٩٦٥	٩٤	%٩.٣	%٨.١
١٩٧٥	١١٥	%١٠.٥	%١٠.٩
١٩٨٥	١٣٦	%١٢.٧	%١٢.٠
١٩٩٥	١٧٦	%٩.٤	%١١.٦

تمثل النسب الواردة في الجدول (١-١٠)، نسبة النساء في برلمانات دول العالم في فترات مختلفة لكل عشر سنوات، حيث نلاحظ بأنها لم تزداد بشكل ملحوظ كما كانت عليه في فترة السبعينات، حيث تمثل نسبة التغير منذ ذلك الوقت فقط ٢.٢% في مجلس النواب، حيث وصلت عام ١٩٨٥ إلى ١٢.--٧% بعد أن كانت عام ١٩٧٥ ١٠.٥%، أما في مجلس الأعيان في عام ١٩٧٥ كانت ١٠.٩% لتصبح ١٢% وبنسبة تغير تشكل فقط ١.١%، ونلاحظ أن الأرقام تراجعت في منتصف التسعينات من القرن الماضي بانخفاض ٣.٣% في مجلس النواب و٠.٤% في مجلس الأعيان، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الدول حديثة الاستقلال، وهذه المؤشرات تثبت ما خلصت إليه الدراسات الدولية بأن نسبة التمثيل النسائي ما زالت متدنية.

أما في الأقطار العربية، فعلى الرغم من أن المرأة حصلت على حقوق المواطنة السياسية والاجتماعية والعربية، وفي مقدمتها حق الانتخاب والترشيح والمساواة أمام القانون، وإتاحة الفرص أمامها في التعليم وفي تقلد المناصب العامة، وتسلم الحقائب الوزارية ومشاركتها في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية إلا أن مشاركتها ما زالت ضعيفة وأقل من الدور الذي يمكن أن تؤديه.

وتشير الإحصاءات من خلال تقرير تنمية المرأة العربية الصادر عام ٢٠٠٢م جدول [١-١١] [٢]، وجود تباين في نسبة تمثيل المرأة في المجالس التشريعية بين الأقطار العربية، حيث تتراوح النسبة بين (صفر – ١١.٥%) كأعلى نسبة تمثيل في تونس، ومتوسط (٣.٧%). أما في الأردن فقد بلغت نسبة وجود المرأة في المجلسين عام ٢٠٠١ (٤.٨%). في الوقت الذي ما تزال هناك بعض الدول العربية لم تحصل المرأة منها على حق المشاركة والانتخاب. وفي كل الأحوال

(١) المقداد، محمد، **المرأة والمشاركة السياسية في الأردن**، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٠.
(٢) مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما زالت ثقافة المشاركة في مجالس التمثيل النيابية في الوطن العربي قليلة، ففي مجمل المنطقة العربية، لا تشغل النساء سوى نسبة قليلة من المقاعد النيابية وهي (٥%)، علماً بأن هذه النسبة لم تتجاوز الـ (١٢%) في أي من البرلمانات العربية في عام ٢٠٠٣م[١].

الجدول [١-١١] نسبة التمثيل النسائي في المجالس التشريعية لبعض الدول العربية/ تقرير تنمية المرأة العربية لعام ٢٠٠٢م

الدولة	نسبة التمثيل النسائي	الدولة	نسبة التمثيل النسائي
الأردن	٣.٥%	الجزائر	٤%
لبنان	٣.٢%	السعودية	---
اليمن	٠.٧%	الكويت	---
تونس	١١.٥%	الإمارات	---
مصر	٣.٤%	قطر	---
عُمان	٢.٥%	البحرين	٢.٥%
سوريا	٣.٨%	العراق	٣.٣%

(2) The Millennium, Development Goals In Arab Countries, Report Prepared by: United Nation Development Programmer Press, New York, 2003, P. 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: الكوتا النسائية في الأردن:

لقد برهنت التجربة الديمقراطية في الأردن أن مشاركة المرأة في البرلمان ضرورة وطنية ومجتمعية. فمنذ الوقت الذي لم تستطع فيه المرأة الأردنية الحصول إلا على مقعد واحد في انتخابات الدورات البرلمانية السابقة منذ استئناف الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩ وحتى ٢٠٠١، وهذه القضية تحتل مكاناً بارزاً في الحوار الوطني الذي يدور حول مشكلة التنمية السياسية في الأردن، ولذلك ومن أجل مشاركة عادلة للمرأة في الانتخابات النيابية، توالت الجهود لإيجاد أفضل الآليات من أجل تخصيص حصة للنساء في البرلمان عن طريق تخصيص كوتا نسائية.

وقد جاءت التوصية بتطبيق نظام الكوتا النسائية في الأردن واحدة التوصيات التي أقر بها لجنة "الأردن أولاً"، التي شكلت من أجل وضع عدد من الأفكار لصياغة الإطار المناسب لمفهوم شعار "الأردن أولاً" الذي أطلاقه جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، كمنطلق لبناء أردن جديد[١].

وقبل وبعد الإعلام عن تطبيق نظام الكوتا النسائية، دار حوار بين النخبة الصحافية والسياسية، أفرز مجموعتين: الأولى رأت بأن مبدأ عدم التمييز على أساس جنسوي ينبغي أن يحترم في كل الأحوال بما في ذلك الانتخابات النيابية. أما المجموعة الثانية: فكانت حجتها أن وجود المرأة في البرلمان أمر ضروري، كي يتعرف الناس على قدرات المرأة في العمل العام، وحتى يتم ذلك لا بد من وصول المرأة للبرلمان عن طريق الكوتا النسائية.

وعلى ضوء ذلك، اتخذت الحكومة الأردنية القرار بتعديل قانون الانتخاب رقم (٣٤) لعام ٢٠٠١م بالقانون رقم (١١) لعام ٢٠٠٣م، والمتضمن تخصيص ستة مقاعد من المجلس النيابي للمرأة الأردنية.

دور وثيقة "الأردن أولاً" في تعزيز الدور السياسي للمرأة الأردنية في الوصول للبرلمان

إن حق الانتخاب وحق الترشيح يفترض أنه مكفول للمرأة الأردنية، أقره الدستور الأردني والميثاق الوطني، وجاءت وثيقة "الأردن أولاً" لتؤكد على هذه المسألة من خلال "الكوتا النسائية".

بعد أن أطلق جلالة الملك عبد الله الثاني شعار "الأردن أولاً، كمنطلق لبناء أردن جديد في كافة المجالات، تشكلت هيئة وطنية لصياغة وثيقة "الأردن أولاً" في عام ٢٠٠٣م، وتفرعت عنها لجنة لدراسة الكوتا النسائية، وقد كان في ذهن وتفكير جلالة الملك من خلال إنشاء هذه

---

(١) الزعبي، فتحية، **الكوتا النسائية على ضوء انتخابات مجلس النواب الرابع عشر**، رسالة مجلس الأمة، العدد (٥٥)، الأمانة العامة لمجلس الأمة، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللجنة أن يكون هناك إطاراً قانونياً يمكن المرأة الأردنية من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، وخاصة الوصول إلى البرلمان، وتنفيذاً لهذه الغاية تم التوطئة بتعديل قانون الانتخاب رقم (٣٤) لعام ٢٠٠١م، وصدور القانون المعدل له رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣م، حيث تم تخصيص كوتا للنساء في مجلس النواب.

وقد كان هناك شبه إجماع نسائي على تخصيص مقاعد محددة للمرأة الأردنية، وذلك عن طريق تعديل قانون الانتخاب لمرحلة انتقالية، وضرورة استثمار الكوتا من أجل إيصال المرأة الكفؤة التي تشارك في صنع القرار بفاعلية، وعلى الرغم من هذا الاتفاق، إلا أنه كان هناك خلاف حول موضوع الكوتا النسائية. فالمعارضين لها يرون بأن مبدأ عدم التمييز على أساس جنسي ينبغي أن يحترم في كل الأحوال حتى في الانتخابات النيابية، أما المؤيدين فيرون أن وجود المرأة في البرلمان أصبح ضرورة حتى يتعرف المجتمع على قدرات المرأة وإمكاناتها في الشأن العام، كما يرى المؤيدون أن الكوتا النسائية إجراء مرحلي (مؤقت) سينتهي في حال الوصول إلى الهدف المرجو فيه وهو أن تنتخب المرأة في دائرتها الانتخابية نفسها، بنفس الحماس الذي ينتخب فيه الرجل[١].

ويمكن إيجاز أهم الأمور التي أوصت بها اللجنة بما يلي:

- تأمين وصول المرأة إلى عضوية المجلس بتخصيص مقاعد إضافية للنساء لا تزيد عن ستة مقاعد بالإضافة إلى حقها في المنافسة على المقاعد المخصصة للدوائر المختلفة، في جميع أنحاء المملكة والبالغ عددها (١٠٤) مقعد.
- تحدد اللجنة الخاصة أسماء الفائزات لمقاعد الكوتا على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموعة أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت عنها، وبالمقارنة بين هذه النسب، تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى ست نسب في المملكة.
- صدور قانون الانتخاب المعدل رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣، ونظام معدل لنظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها، وقد خصص ستة مقاعد كحد أدنى، تتنافس عليها النساء، إلى جانب الحق في المنافسة على المقاعد الأخرى كافة، كما حدد القانون آلية اختيار النساء الفائزات بناءً على الثقل النسبي لأصواتهن في الدائرة.

---

(١) العكور، محمد، **دور وثيقة الأردن أولاً في تنمية الحياة السياسية للمرأة الأردنية**، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جهود الحركة النسائية والكوتا النسائية:

كانت أولى المبادرات التي استهدفت تسليط الضوء على أهمية تخصيص حصة من مقاعد مجلس النواب للمرأة (الكوتا النسائية)، هي الندوة التي عقدها مركز الأردن الجديد للدراسات بالتعاون مع المركز الثقافي الملكي عشية الانتخابات النيابية لسنة ١٩٩٣، بعنوان "المرأة الأردنية والعمل السياسي" وذلك في شهر تموز ١٩٩٣.

وكشفت الندوة عن أن حجم التأييد للكوتا النسائية متواضع، فيما ركزت الاتجاهات المعارضة للكوتا على أهمية أن تثبت المرأة جدارتها بالتنافس الحر مع الرجل، وألا تعامل معاملة الأقليات فهي تشكل نصف المجتمع، وعلى أن الكوتا النسائية سوف تضيف سلبية جديدة لقانون الانتخاب.

وفي حزيران ١٩٩٥، عقد مركز الأردن الجديد ندوة أخرى حول "تشريعات الانتخاب.... حجر الأساس في النظام الديمقراطي"، وفي إطار الإعداد لهذه الندوة، أجرى باحثو المركز استطلاعاً لمواقف الأحزاب الأردنية من قانون الانتخاب ومقترحاتها لتعديله، وبينت نتائج هذا الاستطلاع الذي أجاب عليه (٢٠) حزباً من بين (٢٣) حزباً قائماً آنذاك أن خمسة أحزاب فقط أيدت تخصيص حصة من مقاعد مجلس النواب للنساء تتراوح بين ١٠% إلى ٢٥% بينما عارضها (١٣) حزباً، مما يشير إلى أن البحث عن حلول عملية لضمان المشاركة السياسية للمرأة لا يشكل أولوية بالنسبة للقسم الأكبر من الأحزاب الذي يتعامل مع قضية المرأة من أجل استقطابها لدعم مرشحيهم.

ومع ذلك فإن الندوة أولت عناية خاصة لبحث السبل الكفيلة بتأمين وصول المرأة إلى البرلمان، وأكدت في البيان الختامي الصادر عنها إجماع المشاركين على ضرورة دعم المرأة وتعزيز دورها في الحياة السياسية والمشاركة البرلمانية، والبحث عن الآليات المناسبة من أجل ذلك.

وفي شباط عام ١٩٩٦ شاعت أجواء تبشر باحتمال إدخال تعديلات إيجابية على قانون الانتخاب، مما أنعش الحوارات الوطنية حول التمثيل النسائي، وفي تلك الأجواء بادر مركز الأردن الجديد إلى عقد ندوة حول "المرأة الأردنية وقانون الانتخاب" في ذكرى اليوم العالمي للمرأة آذار ١٩٩٦، بمشاركة حشد واسع من قادة وممثلات المنظمات النسائية والفعاليات النسائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقدمت في هذه الندوة مداخلات وأوراق عمل تستعرض تجربة التمثيل النسائي في عدد واسع من برلمانات العالم وتبين أهمية "التمييز الإيجابي" لصالح المرأة الذي نصت عليه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وعكست أجواء المناقشات تنامي التأييد للكوتا النسائية، ولا سيما أن الندوة استمعت إلى عدد من الشهادات لنساء ورجال باتوا يقفون إلى جانب الكوتا النسائية كحل مؤقت لا بديل عنه لضمان التمثيل النيابي المناسب للنساء، فيما كانوا يعارضونها قبل ذلك، واختتمت الندوة أعمالها بمائدة مستديرة استهدفت التوصيل إلى خطة عمل لدعم فرص المرأة في الوصول إلى البرلمان، وأسفرت المائدة المستديرة عن تشكيل لجنة كلفت بوضع خطة العمل والآليات المناسبة لتنفيذها.

على ضوء توصيات ندوة "المرأة الأردنية وقانون الانتخاب"، تم تشكيل ما عرف "بالتحالف النسائي" في أواسط عام ١٩٩٦ من ممثلات الهيئات والجمعيات النسائية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة وشخصيات نسائية مستقلة بهدف تنسيق الجهود وتشكيل جماعة ضغط لبحث سبل وآليات زيادة وتطوير مشاركة صحيحة وعادلة للمرأة الأردنية في الانتخابات القادمة.

وقد بدأ التحالف نشاطه بدعوة سائر الهيئات والشخصيات النسائية للتشاور وإقرار برنامج العمل الذي تبنى المطالبة بتخصيص ٢٠% من مقاعد المجلس النيابي للنساء والتوجه لمخاطبة أصحاب القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية ثم التحضير لمقابلة الملك، وتم اللقاء مع رئيسي مجلسي النواب والأعيان اللذين أبديا استعدادهما للتعاون، ولكنهما طالبا بمزيد من الإيضاحات لمفهوم الكوتا ومقترحات محددة لتطبيقه، كما سلمت مذكرة التحالف إلى رئيس الوزراء.

وعقد التحالف في تلك الآونة سلسلة من الاجتماعات شارك في حضورها في المراحل الأولى العديد من الاتحادات والهيئات النسائية والشخصيات المستقلة، كما قام التحالف بمخاطبة الجهات المسؤولة من أجل طلب التمويل لنشاطاته، وتم تشكيل لجنة من رئيسات الاتحادات النسائية لمقابلة رئيس الوزراء لهذا الغرض، لكن اللجنة لم تقم بما هو مطلوب منها.

وكانت الساحة النسائية تشهد خلال ذلك الوقت مساراً آخر ساهم في تعميق الوعي بأهمية تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وذلك باللجوء إلى تعيين عدد واسع من السيدات في اللجان البلدية عشية الانتخابات البلدية لسنة ١٩٩٥، والتي جرت لأول مرة في جميع البلديات في اليوم نفسه. فمبادرة من الأميرة بسمة، وافقت السلطات على تعيين ٩٩ سيدة ضمن مجموع اللجان البلدية التي شكلت بغرض التهيئة لانتخابات المجالس البلدية ورؤسائها، وجاءت هذه الخطوة في سياق زيادة الاهتمام المحلي بقضايا المرأة إبان مؤتمر بكين ومبادرة الأميرة بسمة إلى إنشاء تجمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للنساء باسم "تجمع لجان المرأة الوطني الأردني" الذي امتد حضوره ليشمل جميع محافظات المملكة.

وفي هذه الأجواء ترشحت عشرون سيدة للانتخابات البلدية التي جرت في تموز وفازت منهن واحدة برئاسة إحدى البلديات، فيما فازت تسع أخريات بعضوية مجالس بلدية.

وشجعت هذه التجربة العملية المزيد من النساء على ترشيح أنفسهن في الانتخابات البلدية التي جرت في تموز ١٩٩٩، حيث بلغ عدد المرشحات (٤٣) سيدة إلا أنه لم تنجح منهن سوى ثماني سيدات بعضوية المجالس.

ونتيجة كل ما سبق يمكن القول أن فكرة تخصيص نسبة معينة من مقاعد مجلس النواب للتنافس الحر عليها بين المرشحات من النساء، اكتسبت أنصاراً جدداً واتسع نطاق الهيئات والجمعيات النسائية التي تبنت الفكرة، كما يلاحظ أن موضوع الكوتا النسائية بات موضوعاً رئيساً يطرح في مختلف الندوات واللقاءات التي تبحث في قضايا المرأة أو قانون الانتخاب.

ويمكن الاستشهاد بنتائج اثنين من استطلاعات الرأي التي تناولت موضوع الكوتا النسائية: الأول نظمه مركز الدراسات الأردنية في جامعة اليرموك في شهر تشرين الأول عام ١٩٩٧على عينة وطنية من ٢٨١١ فرداً، بهدف معرفة توجهات الأفراد نحو الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧ ومدى موافقتهم على وجود كوتا نسائية. فأظهر أن ٤٥.٤% من المبحوثين أيدوا تخصيص كوتا للنساء، بينما عارضها ٤٤.١% منهم، والثاني، أجرته جريدة العرب اليوم في شهر تموز ١٩٩٩، فأظهر أن ٦٢.٧% من المبحوثين أيدوا تخصيص كوتا للمرأة لفترة مرحلية.

ومع أن هذه الأرقام تبدو مرتفعة بعض الشيء إلا أنها تعكس على الأقل تأييداً متنامياً للكوتا النسائية كمدخل لتذليل العقبات أمام التمثيل النيابي للمرأة، ولو لفترة زمنية محددة حتى يصبح وجود المرأة في البرلمان أمراً واقعاً يتقبله المجتمع الأردني[١].

وفي إطار الإعداد للانتخابات التي كان من المفروض إجرائها عام ٢٠٠٢م، تم تشكيل لجنة عليا للانتخابات النيابية من أعضاء اللجنة التنسيقية الأردنية للمنظمات غير الحكومية، وأعضاء مجلس الأعيان وممثلي مختلف وسائل الإعلام، حيث وضعت اللجنة خطة شاملة للتدريب والتأهيل ودعم المرشحات، وعقد مؤتمر وطني ومؤتمر آخر عربي للاستماع إلى تجارب المرشحات اللواتي لم يحالفهن الحظ وكذلك الاستماع إلى تجارب البلدان الناجحة في إيصال نساء للبرلمان.

---

(١) الحوراني، هاني، **التمثيل البرلماني للمرأة الأردنية**، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩-١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد توصيات لجنة "الأردن أولاً"، اتخذت الحكومة قرارها بتعديل قانون الانتخاب رقم (٣٤) لعام ٢٠٠١م، وذلك بالقانون رقم (١١) لعام ٢٠٠٣، والمتضمن تخصيص ستة مقاعد للنساء من المجلس النيابي الأردني الرابع عشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

أثر نظام الكوتا على المشاركة السياسية للمرأة في الأردن

(دراسة ميدانية)

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: نتائج الدراسة

المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

الخلاصة (النتائج والتوصيات)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الثاني

أثر نظام الكوتا على المشاركة السياسية للمرأة في الأردن

(دراسة ميدانية)

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من القيادات النسائية الناشطة في العمل السياسي والنسائي، والتي تسعى للوصول إلى قانون انتخاب مثالي للمرأة، وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية بجميع مجالاتها: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من (٤٢٠) سيدة، من جميع محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، ولضمان تحقيق التمثيل الكافي لمجتمع الدراسة، تم أخذ الاعتبار للكثافة السكانية في مختلف المحافظات وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة التالية:

اختيار (٦٢) سيدة، في كل من: محافظة عمان، محافظة الزرقاء، ومحافظة اربد، واختيار (٢٦) سيدة في كل من المحافظات التسعة الأخرى.

أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة تحتوي على مجموعة من التساؤلات ذات العلاقة بأسئلة الدراسة التي تم بيانها ضمن الإطار العام للدراسة البحثية والتي تناقش واقع مشاركة المرأة السياسية، ونظام الكوتا النسائية في البرلمان الأردني، على اعتبار أن هناك العديد من المعوقات التي أثرت وما زالت على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، سواء في وصولها إلى مراكز صنع القرار السياسي والإداري أو طبيعة انخراطها في مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صدق الأداة:

لغرض التحقق من صلاحية فقرات الاستبانة، عمد الباحث إلى استخراج الصدق الظاهري لها، وذلك بعرض الأداة على مجموعة من المحكمين والمختصين في العلوم السياسية، بغرض التأكيد من صدق الأداة من خلال إبداء آرائهم في فقرات الاستبانة.

وبعد الاستماع إلى توجيهات أعضاء لجنة التحكيم والإطلاع على آرائهم وملاحظاتهم، تم إجراء اللازم من تعديل وحذف وإضافة بعض الفقرات، كما تم استبدال بعض الكلمات بكلمات أكثر دقة ووضوحاً من المعنى المراد إيصاله لعينة الدراسة.

تطبيق أداة الدراسة:

بعد استكمال كافة الإجراءات الخاصة بإعداد الأداة، واعتماد فقرات الاستبانة بصورتها النهائية، وزعت أداة الدراسة على عينة الدراسة التي بلغ عددها (٤٢٠) سيدة، تم اختيارهن من (١٢) محافظة في المملكة، في الفترة الممتدة من (٢٠٠٧/٣/١) إلى (٢٠٠٧/٣/١٥).

وقد تم تقديم الإرشادات والتوجيهات الخاصة بكيفية ملء البيانات الشخصية، كما قام الباحث بتوضيح الهدف من الدراسة للعينة، وكيفية الإجابة على فقرات الاستبانة.

متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة أربعة متغيرات:

١- المؤهل العلمي، وله خمسة فئات: دون الثانوية العامة، ثانوية عامة، دبلوم متوسط، بكالوريوس ودراسات عليا.

٢- الإقليم، وله ثلاث فئات: إقليم الشمال، إقليم الوسط وإقليم الجنوب.

٣- المهنة، وله ثلاث فئات: ربة منزل، موظفة (قطاع خاص – عام) وأعمال حرة.

٤- الدخل، وله ثلاث فئات: ٣٠٠٠ دينار سنوي فأقل، ٣٠٠٠ – ٧٠٠٠ دينار سنوي، ٧٠٠٠ دينار سنوي فأكثر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفريغ الاستبانات:

عند البدء بتفريغ الاستبانات، تم استبعاد (٣٦) استبانة لعدم إجابة أفراد العينة عن أسئلة الدراسة كاملة أو إهمال تعبئة البيانات الشخصية كاملة، وبهذا يكون عدد الاستبانات التي اعتبرت مستوفية لشروط الدراسة (٣٨٤) استبانة، وبعد تدقيق الاستبانات وجمع المعلومات تم تفريغها في الحاسوب.

المعالجة الإحصائية:

تم تفريغ المعلومات ضمن متغيرات الدراسة آنفة الذكر، وحسب خيارات الإجابة (أوافق بشدة، أوافق، محايد، معارض، معارض بشدة).

ثم تم إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسوب، لبيان النسب المئوية للتكرارات، عن طريق استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) المناسبة للدراسة، كما تم فرز نسب التكرار حسب الأقاليم، في ثلاث فئات: شمال، وسط، جنوب.

وبعد حصر التكرارات النسبية حسب كل فئة ومتغير، تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

وللإجابة على اسئلة الدراسة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تم استخدام اختبار (F-Test) أي التباين الأحادي (Oneway – ANOVA). كما تم استخدام اختبار (T- test) لاختبار فرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض شامل لنتائج الدراسة :

أولاً: الخصائص العامة:

الجدول [٢-١] التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد (التكرار)	النسبة المئوية
دون الثانوية العامة	٣٩	١٠.٢
ثانوية عامة	٤٥	١١.٧
دبلوم متوسط	٤٤	١١.٥
بكالوريوس	٢٠٨	٥٤.٢
دراسات عليا	٤٨	١٢.٥
المجموع	**٣٨٤**	**%١٠٠**

توضح بيانات الجدول (٢-١) التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، ويلاحظ بأن أكثر المبحوثين من ذوي التحصيل العلمي (البكالوريوس) حيث بلغت نسبتهن (٥٤.٢%)، وبلغت أدنى نسبة للمبحوثين من ذوي التحصيل العلمي دون الثانوية العامة وبلغت نسبتهن (١٠.٢%).

الجدول [٢-٢] التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير الإقليم

الإقليم	العدد (التكرار)	النسبة المئوية
شمال	١٤٢	٣٧.٠
وسط	١٦٦	٤٣.٢
جنوب	٧٦	١٩.٨
المجموع	**٣٨٤**	**%١٠٠**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توضح بيانات الجدول (٢-٢) التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير الإقليم، ويلاحظ بأن أكثر المبحوثين من إقليم الوسط حيث بلغت نسبتهم (٤٣.٢%)، وبلغت أدنى نسبة للمبحوثين من إقليم الجنوب بنسبة (١٩.٨%)، وذلك بسبب الكثافة السكانية الموجودة في إقليم الوسط والشمال.

الجدول [٢-٣] التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب متغير المهنة

المهنة	العدد (التكرار)	النسبة المئوية
ربة منزل	١٠٠	٢٦.٠
موظفة	٢٥٣	٦٥.٩
أعمال حرة	٣١	٨.١
المجموع	**٣٨٤**	**%١٠٠**

توضح بيانات الجدول (٢-٣)، التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب متغير المهنة، ويلاحظ بأن أكثر المبحوثين من الموظفات حيث بلغت نسبتهن (٦٥.٩%)، وبلغت أدنى نسبة للمبحوثين من صاحبات الأعمال الحرة بنسبة (٨.١%).

الجدول [٢-٤] التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب متغير الدخل

الدخل	العدد (التكرار)	النسبة المئوية
٣٠٠٠ دينار سنوي فأقل	٢٤٦	٦٤.١
٣٠٠٠ – ٧٠٠٠ دينار سنوي	١٠٠	٢٦.٠
٧٠٠٠ دينار سنوي فأكثر	٣٨	٩.٩
المجموع	**٣٨٤**	**%١٠٠**

توضح بيانات الجدول (٢-٤) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب متغير الدخل، فيلاحظ بأن أكثر المبحوثين من ذوي الدخل السنوي ٣٠٠٠ دينار فأقل، حيث بلغت نسبتهن (٦٤.١%)، وبلغت أدنى نسبة من ذوي الدخل السنوي ٧٠٠٠ دينار فأكثر بنسبة (٩.٩%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الاتجاهات نحو المرأة:

الجدول [٢-٥] المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على فقرات مقياس الاتجاهات نحو المرأة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١	للمرأة الأردنية دوراً فاعلاً في الحياة السياسية الأردنية	٣.٩	١.٠	٣.٥
٢	الرجل أكثر كفاءة من المرأة في العمل السياسي	٣.١	١.٥	٧
٣	غياب وجود المرأة في البرلمان يؤدي إلى إغفال النظر عن قضايا المرأة	٣.٩	١.٠	٣.٥
٤	ثقافة ووعي المرأة عنصر أساسي لوصولها للبرلمان	٤.٤	٠.٨	١
٥	لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً في إيصال المرأة للبرلمان	٣.٧	٠.٩	٥
٦	للكوتا النسائية دور إيجابي في إيصال المرأة للبرلمان	٤.٠	٠.٩	٢
٧	وجود المرأة في البرلمان أدى إلى تحسين النظرة المجتمعية تجاه المرأة	٣.٦	١.١	٦
	الكلي	**٣.٨**	**٠.٥**	**---**

توضح بيانات الجدول (٢-٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد الدراسة على فقرات مقياس الاتجاهات نحو المرأة ونلاحظ أن جميع متوسطات الإجابات أعلى من متوسط المقياس(٣)، حيث بلغت أعلى المتوسطات الحسابية على فقرة رقم (٤)، بمتوسط إجابات (٤.٤)، والتي تشير إلى أن ثقافة ووعي المرأة هو الأساس لوصولها للبرلمان، في حين بلغت أدنى المتوسطات على الفقرة رقم (٢)، بمتوسط إجابات (٣.١) والتي تشير إلى أن الرجل أكثر كفاءة من المرأة في الحياة السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: مظاهر المشاركة السياسية:

الجدول [٢-٦] المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد الدراسة على فقرات مقياس مظاهر المشاركة السياسية للمرأة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١	مشاركة المرأة في عملية الاقتراع في الانتخابات النيابية والبلدية	٤.١	٠.٨	٢
٢	ترشح المرأة للانتخابات النيابية والبلدية	٤.١	٠.٨	٢
٣	مساهمة المرأة في العمل التطوعي الداعم لقضايا المرأة	٤.١	٠.٨	٢
٤	عضوية المرأة في النقابات المهنية ومؤسسات المجتمع الأخرى	٤.٠	٠.٨	٤
٥	عضوية المرأة في النقابات المهنية ومؤسسات المجتمع الأخرى	٣.٨	١.٠	٥.٥
٦	زيادة نسبة وجود المرأة في مجلس الأمة بشقيه	٣.٧	١.١	٧
٧	زيادة نسبة وجود المرأة في السلك الدبلوماسي والوظائف الحكومية العليا	٣.٨	١.٠	٥.٥
٨	مساهمة المرأة في المظاهرات العامة تجاه القضايا السياسية العامة	٣.٦	١.٠	٨
	الكلي	**٣.٩**	**٠.٦**	**---**

توضح بيانات الجدول رقم (٢-٦) بأن جميع متوسطات الإجابة أعلى من متوسط المقياس ٣ وبلغت أعلى المتوسطات على الفقرات الثلاث الأولى والتي تشير إلى مشاركة المرأة في العملية السياسية على المستويين البلدي والنيابي اقتراعاً وترشيحاً ثم مشاركة المرأة في العمل التطوعي الذي يدعم قضايا المرأة العامة، وبلغ متوسط الإجابات على هذه الفقرات (٤.١)، في حين بلغت نسبة أدنى المتوسطات (٣.٣٦) التي تشير إلى مساهمة المرأة في المظاهرات العامة تجاه القضايا السياسية، وبلغ متوسط الإجابات على المقياس بشكل عام (٣.٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: القضايا المرتبطة بنظام الكوتا النسائية:

الجدول [٢-٧] المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على فقرات مقياس القضايا المرتبطة بنظام الكوتا النسائية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١	ساعد المرأة على طرح نفسها للوصول إلى مراكز صنع القرار	٤.١	٠.٩	١
٢	نظام الكوتا حل مؤقت حتى تتكون انطباعات إيجابية وحول موضوع مشاركة المرأة السياسية	٣.٩	١.٠	٢
٣	نظام الكوتا ليس دستورياً، لكنه يعالج مرحلياً مشكلة عدم وجود المرأة في البرلمان	٣.٦	١.١	٧
٤	نظام الكوتا يحمل معنى الانحياز للمرأة	٢.٦	١.٢	١٤
٥	عمق مفهوم المنافسة على مقاعد الكوتا وأبعد المرأة عن التنافس الحرة	٣.٠	١.١	١٠
٦	أفرز نواب نساء غير مؤهلا للعمل النيابي	٢.٨	١.٢	١٢
٧	عجز عن إيصال المرأة المناسبة التي تمثل الشريحة الأوسع في المجتمع	٢.٩	١.٢	١١
٨	نظام الكوتا نظام فاشل لأنه نظام مخالف لمبدأ تكافؤ الفرص السياسية بين الذكر والأنثى	٢.٧	١.٣	١٣
٩	أهمية استبدال قانون الانتخابات المالي بقانون جديد بهدف زيادة نسبة تمثيل المرأة في البرلمان	٣.٨	١.٠	٤
١٠	فشل طريقة احتساب الأصوات المعمول بها حالياً	٣.٣	٠.٩	٩
١١	الحاجة إلى زيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية من ٦ إلى ١٢ مقعد	٣.٨	١.١	٤
١٢	ضرورة إعادة النظر في طريقة احتساب الأصوات بالنسبة للمرشحات	٣.٤	١.١	٨
١٣	ضرورة زيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية وتوزيعها على أساس مقعد لكل محافظة	٣.٧	١.٢	٦
١٤	ضرورة إعادة النظر في قانون الانتخاب الأردني القائم على أساس الصوت الواحد	٣.٨	١.١	٤
	الكلي	**٣.٤**	**٠.٥**	**---**

توضح بيانات الجدول (٢-٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على مقياس القضايا المرتبطة بقانون الكوتا النسائية، ويلاحظ بأن عشرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقرات بلغ متوسط الإجابات عليها أعلى من متوسط المقياس (٣)، حيث بلغت أعلى نسبة للمتوسطات الحسابية (٤.١) والتي تشير إلى أهمية نظام الكوتا في مساعدة المرأة الأردنية على طرح نفسها للوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي.

كما يلاحظ بأن أربع فقرات بلغ متوسط الإجابات عليها أدنى من متوسط المقياس (٣)، حيث بلغت أدنى نسبة للمتوسطات الحسابية (٢.٦) والتي تشير إلى أن نظام الكوتا يحمل معنى الانحياز للمرأة.

خامساً: العوامل الاجتماعية والسياسية المؤثرة سلباً على المشاركة السياسية للمرأة:

الجدول [٢-٨] المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات مقياس العوامل السياسية والاجتماعية المؤثرة سلباً على المشاركة السياسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١	نظرة المجتمع السلبية للمرأة كونها أنثى تشكل عائق أمام مشاركتها السياسية	٣.٩	١.٠	٣.٥
٢	الموروث الاجتماعي والثقافي في المجتمع الأردني فيما يتعلق بكون المرأة السياسية لا تصلح للعمل السياسي	٣.٨	٠.٩	٥.٥
٣	مشاركة المرأة في العملية السياسية جاءت خجولة	٣.٤	٠.٩	١٠
٤	أحجام العشيرة عن ترشيح المرأة للانتخابات	٤.٠	١٠.٩	١.٥
٥	عدم ثقة المرأة بقدرة المرأة على إدارة المراكز القيادية العليا	٣.٦	١.١	٨.٥
٦	غياب الوعي التام بالثقافة الحقوقية المدنية والسياسية لدى المرأة	٣.٩	١.١	٣.٥
٧	ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وجود المرأة في صنع القرار	٣.٧	٠.٩	٧
٨	تدني نسبة عضوية المرأة في الأحزاب السياسية	٤.٠	٠.٨	١.٥
٩	قانون الصوت الواحد وتوزيع الدوائر الانتخابية يؤثر سلباً على وجود المرأة في البرلمان	٣.٦	١.٠	٨.٥
١٠	تدني نسبة تمثيل المرأة في الوظائف العليا في السلك الدبلوماسي والقضائي والعسكري	٣.٨	١.٠	٥.٥
	الكلي	**٣.٨**	**٠.٥**	**---**

توضح بيانات الجدول (٢-٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على فقرات مقياس العوامل السياسية والاجتماعية المؤثرة سلباً على المشاركة السياسية للمرأة، فيلاحظ بأن جميع متوسطات الإجابات أعلى من متوسط المقياس (٣)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبلغت أعلى المتوسطات على الفقرتين رقم (٤) و (٨) بمتوسط إجابات (٤.٠) واللتان تشيران إلى إحجام العشيرة عن ترشيح النساء وتدني نسبة المشاركة الحزبية للنساء، في حين بلغت أدنى المتوسطات على الفقرة (٣) بمتوسط إجابات (٣٣.٤) وتشير هذه الفقرة إلى أن مشاركة المرأة في العملية السياسية جاءت خجولة ومتواضعة.

سادساً: أثر الإمكانات الاقتصادية السلبي على تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً:

الجدول [٢-٩] المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على فقرات مقياس أثر الإمكانات الاقتصادية السلبي على تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١	عدم تمتع المرأة بالاستقلالية المالية	٤.١	١.٠	٢
٢	تدني مستوى دخل المرأة	٤.٠	١.٠	٤
٣	تدني مستوى المعيشة للأسرة	٤.١	١.٠	٢
٤	ارتفاع كلفة الحملات الانتخابية	٤.١	٠.٩	٢
	الكلي	**٤.١**	**٠.٨**	**---**

توضح بيانات الجدول (٢-٩) أن جميع متوسطات الإجابات مرتفعة ومتقاربة، وهي أعلى من متوسط المقياس (٣)، وبلغ المتوسط الكلي للمقياس (٤.١)، مما يشير إلى أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة في عملية تفعيل مشاركتها السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: دور الإعلام في إثارة الرأي العام تجاه قضايا المرأة:

الجدول [٢-١٠] المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة على فقرات مقياس دور الإعلام في إثارة الرأي العام اتجاه قضايا المرأة:

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١	غياب دور الإعلام المؤثر في المجتمع	٣.٩	١.٠	١.٥
٢	إهمال وسائل الإعلام لدور المرأة في الأرياف والبادية وتركيزه على دور المرأة في المدن الرئيسية	٣.٩	١.١	١.٥
٣	تقصير الإعلام في تقديم المرأة في أدوار جديدة غير الأدوار التقليدية، كالزوجة والأخت وربة البيت	٣.٧	٠.٩	٣.٥
٤	تركيز وسائل الإعلام على قضايا المرأة فقط في فترة الانتخابات	٣.٧	١.١	٣.٥
	الكلي	**٣.٨**	**٠.٨**	**---**

توضح بيانات الجدول (٢-١٠) بأن جميع متوسطات الإجابات أعلى من متوسط المقياس (٣)، وقد بلغت أعلى المتوسطات على الفقرتين رقم (١) و (٢) بمتوسط إجابات (٣.٩) واللتان تشيران إلى غياب دور الإعلام المؤثر في المجتمع وتركيزه على المرأة في المدن وإهماله للمرأة في الريف والبادية، وبلغ متوسط الإجابات على المقياس بشكل عام (٣.٨)، مما يشير إلى أهمية دور الإعلام في إثارة الرأي العام وتغيير اتجاهات وأفكار المجتمع فيما يتعلق بقضايا المرأة ومشاركتها السياسية على وجه الخصوص.

ثامناً: نتائج أسئلة الدراسة:

- نتائج السؤال المحوري للدراسة والذي يشير إلى: "هل هناك علاقة بين نظام الكوتا النسائية والمشاركة السياسية للمرأة؟" للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار (T-test) للعينة الواحدة (One – Sample Statistics).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول [٢-١١] نتائج اختبار (T-test) للعينة الواحدة، لاختبار العلاقة بين نظام الكوتا النسائية والمشاركة السياسية للمرأة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٣.١٤	٠.٤١	١٥٠.٢٤٠	٣٨٣	٠.٠٠٠

* دالة إحصائياً عند $\alpha \geq$ ٠.٠٥.

تشير نتائج الجدول رقم (٢-١١) إلى أن هناك علاقة بين نظام الكوتا النسائية والمشاركة السياسية للمرأة، فقد بلغت قيمة (T) المحسوبة (١٥٠.٢٤٠) والدلالة الإحصائية لها (٠.٠٠٠). مما تشير إلى أهمية نظام الكوتا النسائية وتأثيره الإيجابي على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية سواء كان ذلك بالترشيح أو بالانتخاب مما جعله عاملاً محفزاً للمشاركة السياسية في مختلف مظاهرها وأشكالها.

- نتائج السؤال الأول والذي يشير إلى: هل يوجد فروق دالة إحصائياً في اتجاهات أفراد العينة نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية للمرأة، يعزى لاختلاف المؤهل العلمي؟ للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار (F-Test) أي تحليل التباين الأحادي.

الجدول [٢-١٢] تحليل التباين الأحادي للإجابة على السؤال الأول، حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دون الثانوية العامة	٢.٨	٠.٦	١٠.١٧١	٣٧٩	٠.٠٠٠
ثانوية عامة	٣.٣	٠.٤			
دبلوم متوسط	٣.٣	٠.٢			
بكالوريوس	٣.١	٠.٤			
دراسات عليا	٣.٣	٠.٤			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من بيانات الجدول (٢-١٢) بأن من هن دون الثانوية العامة لديهن اتجاهات سلبية نحو العلاقة بين نظام الكوتا النسائية والمشاركة السياسية للمرأة، فيلاحظ أن متوسط الإجابات أقل من مستوى القياس (٣)، أما المستويات العلمية الأخرى فهي متقاربة، وذات اتجاهات إيجابية نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية إذ بلغت متوسط الإجابات (٣.٣، ٣.١، ٣.٣) ويلاحظ أنها أعلى من متوسط المقياس (٣). وتشير النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٠.١٧١) والدالة الإحصائية لها (٠.٠٠٠) مما نشير إلى أهمية المؤهل العلمي وتأثيره على الاتجاهات نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية للمرأة.

- نتائج السؤال الثاني والذي يشير إلى : هل يوجد فروق دالة إحصائياً في اتجاهات أفراد العينة نحو العلاقة بين نظام الكوتا النسائية والمشاركة السياسية للمرأة تعزى لاختلاف الإقليم؟ للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار (F- Test) تحليل التباين الأحادي.

الجدول [٢-١٣] تحليل التباين الأحادي للإجابة عن السؤال الثاني، حسب الإقليم

الإقليم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
شمال	٣.٢	٠.٤	٧.٢٥٦	٣٨١	٠.٠٠١
وسط	٣.١	٠.٤			
جنوب	٣.٣	٠.٣			

نلاحظ من بيانات الجدول (٢-١٣) بأن المبحوثات من جميع الأقاليم لديهن اتجاهات إيجابية نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية للمرأة، إذ بلغت المتوسطات للإجابات (٣.٢، ٣.١، ٣.٣) وجميعها أعلى من مستوى القياس (٣). كما يلاحظ أن المبحوثات من إقليم الجنوب أكثر إيجابية، ومن إقليم الوسط أقل إيجابية، كما تشير النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٥)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٧.٢٥٦) والدالة الإحصائية لها (٠.٠٠١) مما يشير إلى أهمية مكان الإقامة وتأثيره على الاتجاهات نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية للمرأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نتائج السؤال الثالث والذي يشير إلى : هل يوجد فروق دالة إحصائياً في اتجاهات أفراد العينة نحو العينة نحو العلاقة بين نظام الكوتا النسائية والمشاركة السياسية للمرأة، تعزى لاختلاف المهنة؟ للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار (F-Test) أي تحليل التباين الأحادي.

الجدول [٢-١٤] تحليل التباين الأحادي للإجابة على السؤال الثالث حسب المهنة

المهنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ربة منزل	٣.١	٠.٥	٠.٤٠١	٣٨١	٠.٦٧٠
موظفة	٣.١	٠.٤			
أعمال حرة	٣.٢	٠.٣			

نلاحظ من بيانات الجدول (٢-١٤)، وجود تقارب كبير في اتجاهات المبحوثات نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية للمرأة، تبعاً لاختلاف المهنة وقد بلغت المتوسطات للإجابات (٣.١، ٣.١، ٣.٢) وجميعها أعلى من متوسط القياس (٣)، وهذا دليل على جميع المبحوثات من مختلف المهن لديهن اتجاهات إيجابية تجاه العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية.

كما تشير النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥) حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٠.٤٠١) والدالة الإحصائية لها (٠.٦٧٠)، مما يشير إلى عدم أهمية وتأثير نوع المهنة على اتجاهات المبحوثات.

- نتائج السؤال الرابع والذي يشير إلى: هل يوجد فروق دالة إحصائياً في اتجاهات أفراد العينة نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية للمرأة، تعزى لاختلاف الدخل؟ للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار (F-Test) تحليل التباين الأحادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول [٢-١٥] تحليل التباين الأحادي للإجابة على السؤال الرابع حسب الدخل

الدخل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٣٠٠٠ دينار سنوي فأقل	٣.١	٠.٤	١.٢٤٣	٣٨١	٠.٢٩٠
٣٠٠٠ – ٧٠٠٠ دينار سنوي	٣.٢	٠.٤			
٧٠٠٠ دينار سنوي فأكثر	٣.٢	٠.٤			

نلاحظ من بيانات الجدول (٢-١٥) وجود تقارب في اتجاهات المبحوثات نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية للمرأة تبعاً لاختلاف الدخل. وقد بلغت متوسطات الإجابات (٣.١، ٣.٢، ٣.٢) وهي جميعها اتجاهات إيجابية، حيث كانت جميعها أعلى من مستوى القياس (٣). كما تشير النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١.٢٤٣)، والدالة الإحصائية لها (٠.٢٩٠)، مما يشير إلى عدم تأثير الدخل على الاتجاهات نحو العلاقة بين نظام الكوتا والمشاركة السياسية للمرأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: مناقشة النتائج:

- فيما يلي مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

مناقشة النتائج المتعلقة بإجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة، كل على حدة:

أولاً: مقياس الاتجاهات نحو المرأة:

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (٢-٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ويترتب الأهمية النسبية لإجابات المبحوثات، حيث تراوحت إجابات المبحوثات في هذا المقياس بين (٤.٤)، في حدها الأعلى، و (٣.١) في حدها الأدنى، وجميعها كانت فوق المقياس (٣)، وهذا يعني أنها كلها كانت إجابات ضمن الاتجاه الإيجابي.

وجاءت نتائج الإجابات على كل فقرة من فقرات المقياس كما يلي:

- فقرة(١): للمرأة الأردنية دوراً فاعلاً في الحياة السياسية الأردنية، حصلت على متوسط حسابي (٣.٩)، وترتيب أهمية نسبية (٣.٥) وفي هذا دلالة واضحة على وعي المرأة الأردنية بدورها في المجال السياسي وأهميته، فعلى الرغم من الهامش الصغير الذي أعطي للمرأة الأردنية في مجال الحياة السياسية، إلا أنه كان دوراً فاعلاً ومؤثراً.
- فقرة (٢): الرجل أكثر كفاءة من المرأة في العمل السياسي، حصلت على متوسط حسابي (٣.١)، والترتيب الأخير في الأهمية النسبية (٧)، ومع أنها حصلت على ترتيب أخير ضمن فقرات المقياس إلا أنها كانت ضمن الاتجاه الإيجابي، وهذا دليل واضح على ثقة المرأة بالمرأة وقدراتها وإمكاناتها في موازاة الرجل في العمل في المجال السياسي، مع أن المرأة لم تعطي الفرصة الكافية لإثبات قدراتها وإمكاناتها في الشأن العام بشكل عام.
- فقرة(٣): غياب وجود المرأة في البرلمان يؤدي إلى إغفال النظر عن قضايا المرأة، حصلت على متوسط حسابي (٣.٩)، ويترتب أهمية نسبية (٣.٥). وأظهرت المرأة وعيها بأن عدم وجود المرأة في البرلمان بالتأكيد يؤدي إلى إغفال النظر عن القضايا التي تهم المرأة، فالمرأة مرتبطة بقضيتها أكثر من الرجل، لأنها على علم بهمومها ومشاكلها كونها امرأة، فالرجل لن يستطيع التركيز على هذه المشاكل والقضايا لأنها من وجهة نظره غير مهمة، أما المرأة لأنها هي التي تعيش هذا الواقع وتتحمل الضغوط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمعية فإنها ستكون قادرة أكثر على طرح مثل هذه القضايا التي تحققها العمل على تغيير التشريعات المتعلقة بها لصالح المرأة.

- فقرة (٤): ثقافة ووعي المرأة عنصر أساي لوصولها للبرلمان. حصلت على أعلى متوسط حسابي وفي فقرات هذا المقياس وبلغ (٤.٤)، والترتيب الأول في الأهمية النسبية (١). وهذا دليل واضح أن من أهم عناصر ومقومات وصول المرأة للبرلمان هو الثقافة الحقوقية والسياسية للمرأة، إذ يجب عليها أن تكون على معرفة في حقوقها التي أقرها لها الدستور الأردني وعلى وعي تام بواجباتها تجاه وطنها ودستورها، حتى تتمكن من ممارسة هذه الحقوق على أكمل وجه وبالتالي في حال وصولها لمواقع صنع القرار في المجال السياسي تكون قادرة على العطاء والإنجاز، لذلك لا بد لنا من التركيز على الثقافة الحقوقية والمدنية والسياسية للمرأة عن طريق الإعلام بشتى وسائله وبمساعدة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النسائية بنشر هذه التوعية عن طريق ورشات العمل والمحاضرات والندوات.

- فقرة(٥): لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً في إيصال المرأة للبرلمان، حصلت على متوسط حسابي (٣.٧)، وترتيب أهمية نسبية (٥)، وهذا دليل على جهود الحركات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة لإصدار التشريعات التي تنصف المرأة من التمييز السلبي الذي حصل لها عبر التاريخ، ولكن هذا الدور غير كافي فيجب أن تستمر المنظمات بالعمل المتواصل، لتصل نسبة المرأة في البرلمانات إلى ٢٠% كما نادت بها المواثيق الدولية، والدور الأكبر يقع على عاتق الأحزاب السياسية لإيصال المرأة للبرلمان، فالتجربة الدولية أثبتت أن الأحزاب قادرة على إيصال المرأة للبرلمان ومراكز صنع القرار.

- فقرة(٦): للكوتا النسائية دور إيجابي في إيصال المرأة للبرلمان. حصلت على متوسط حسابي (٤.٠) وترتيب الأهمية النسبية (٢) وكانت هذه الفقرة ثاني أعلى المتوسطات الحسابية، وهذا دليل على أن للكوتا دور كبير وإيجابي لوصول المرأة للبرلمان. فكما ناقشنا في الفصل الأول للدراسة عدد المرشحات للانتخابات النيابية في الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧، وما بعد الكوتا في انتخابات ٢٠٠٣، نرى أن عدد المرشحات قد ازداد بشكل ملحوظ ومضاعف بسبب وجود كوتا نسائية في البرلمان الأردني، وهذا دليل على أهمية وجود الكوتا النسائية واستحالة وصول المرأة إلى البرلمان دون وجوها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فقرة (٧): وجود المرأة في البرلمان أدى إلى تحسين النظرة المجتمعية تجاه المرأة حصلت على متوسط حسابات (٣.٦) وترتيب الأهمية النسبية (٦). وهذا ضمن الاتجاه الإيجابي، إذ كانت أغلب الاتجاهات للمبحوثات أن وجود المرأة في البرلمان والعمل في المجال السياسي أدى إلى تحسين وجهة النظر المجتمعية وليس تغييرها، وسبب هذا التحسين هو فرض أمر واقع وهو وجود المرأة في البرلمان والتأقلم مع هذا الواقع، لكن هذا التحسين غير كافي إذ يجب على مؤسسات الدولة كافة سواء حكومة أو برلمان أو قضاء أو مؤسسات مجتمع مدني العمل على تغيير هذه النظرة عن طريق وجود المرأة في مختلف هذه المؤسسات وإظهارها بأدوار جديدة غير المتعارف عليها، بالتالي التعرف على إمكاناتها وقدراتها والتعود على وجودها في المجال السياسي.

ثانياً: مقياس مظاهر المشاركة السياسية للمرأة:

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (٢-٦)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لإجابات المبحوثات، حيث تراوحت إجاباتهن على هذا المقياس بين (٤.١) في حدها الأعلى، و (٣.٦) في حدها الأدنى، وجميعها كانت فوق المقياس (٣)، وهذا يشير إلى أن النتائج كلها كانت ضمن الاتجاه الإيجابي، وجاءت نتائج الإجابات على كل فقرة من فقرات المقياس كما يلي:

- فقرة (١): مشاركة المرأة في عملية الاقتراع في الانتخابات النيابية والبلدية، حصلت على متوسط حسابي (٤.١) وهو الحد الأعلى للمتوسطات، وعلى ترتيب أهمية نسبية (٢)، وهذا يؤكد على أهمية عملية الاقتراع في مشاركة المرأة السياسية، التي من خلالها تقوم باختيار الشخص الذي يمثلها وينوب عنها في البرلمان، لذلك يجب على المرأة عند اختيار المرشح أو المرشح أن تختار من يؤمن بمبادئها واتجاهاتها ويناصر القضايا التي تؤمن بها، ومن هنا تنبع أهمية عملية الاقتراع في المشاركة في الحياة السياسية، وهنا لا بد لنا من التركيز على المرأة التي تتبع زوجها أو أباها أو أخاها في عملية الاقتراع، من خلال توعيتها بأن هذا حق لها ولا يجوز أن تتبع أحد في عملية الاختيار لأنه حق شخصي لكل مواطن ومواطنة.
- فقرة (٢): ترشح المرأة للانتخابات النيابية والبلدية، تتشارك هذه الفقرة مع الفقرة الأولى بالمتوسط الحسابي (٤.١)، وبترتيب الأهمية النسبية (٢)، ومن هنا نلاحظ أن عملية الترشيح للانتخابات البلدية والنيابية من أهم مظاهر المشاركة السياسية للمرأة الأردنية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنها من خلالها تستطيع الوصول إلى البرلمان والمجالس المحلية، وبالتالي التعريف بقضايا المرأة وطرحها للنقاش وبالتالي كسب التأييد لها.

- فقرة (٣): مساهمة المرأة في العمل التطوعي الداعم لقضايا المرأة، حصلت على نفس المتوسط الحسابي للفقرتين الأولى والثانية الذي بلغ (٤.١)، ونفس الترتيب للأهمية النسبية (٢). وهذا يدل على أهمية العمل التطوعي الذي يناصر ويدعم القضايا المتعلقة بالمرأة سواء كانت قضايا اجتماعية، اقتصادية، ثقافية أو سياسية، وذلك عن طريق عقد الندوات وورشات العمل والمؤتمرات للتعريف بقضايا المرأة وتثقيف المرأة بأهمية دورها في مختلف المجالات التي ذكرت آنفاً، وأنها عضو أساسي في المجتمع وليس عضواً ثانوياً، وبالتالي كسب التأييد للقضايا التي تهتم المرأة والضغط على المشرعين والحكومات لإصدار تشريعات تنهض بدور المرأة على مختلف الأصعدة.

- فقرة (٤): عضوية المرأة في النقابات المهنية ومؤسسات المجتمع الأخرى، حصلت على متوسط حسابي (٤.٠)، وترتيب أهمية نسبية (٤)، وهذا دليل على أهمية دور النقابات المهنية والعمالية وجماعات الضغط وغيرها من مؤسسات المجتمع، في التأثير والضغط على الحكومات، لمناصرة قضايا تهم المجتمع بشكل عام، وهذا يشير إلى أهمية عضوية المرأة في هذه النقابات والمؤسسات، وأهمية تقلدها مناصب عليا وقيادية في هذه المؤسسات لمناصرة قضايا المرأة بشكل خاص ولفت النظر إليها، لأن مناقشتنا في الفصل الأول للدراسة تبين لنا أن وجود المرأة في المناصب القيادية لهذه المؤسسات شبه معدوم، بالتالي فإن الرجل في هذا المناصب سيركز على القضايا التي تخص الرجل أكثر من القضايا التي تخص المرأة.

- فقرة (٥): عضوية المرأة في الأحزاب السياسية. حصلت على متوسط حسابي (٣.٨)، وترتيب الأهمية النسبية (٥.٥)، وهذا دليل على وعي المرأة الأردنية بأن المشاركة السياسية للمرأة ليست فقط عن طريق يعد مجلس النواب أو المشاركة في الحكومة، وإنما عضوية الأحزاب السياسية مؤشر مهم على مشاركة المرأة السياسية، ولا بد للأحزاب السياسية الأردنية أن تعمل على استقطاب المرأة الأردنية للانضمام للأحزاب وذلك عن طريق إدماج قضايا المرأة في برامجها الحزبية أو عن طريق إيصال المرأة للمناصب القيادية في الأحزاب، لأنه من الواضح أن عضوية المرأة في الأحزاب السياسية ضعيفة جداً وشبه معدومة في الهيئات العليا والقيادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فقرة (٦): زيادة نسبة وجود المرأة في مجلس الأمة بشقيه. حصلت على متوسط حسابي (٣.٧)، وترتيب الأهمية النسبية (٧)، وهذا يعتبر ضمن الاتجاه الإيجابي لإجابات أفراد العينة، وتعتبر نسبة وجود المرأة في مجلس الأمة (مجلس النواب ومجلس الأعيان)، من أهم المؤشرات على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفي الأردن بدأت مشاركة المرأة في مجلس الأعيان منذ عام ١٩٨٩م إذ كانت فرصة المرأة في الوصول إليه أسهل من مجلس النواب، وذلك تبعاً لطريقة اختيار أعضاء المجلس، فذلك يتم عن طريق التعيين من قبل الملك، بعكس مجلس النواب الذي يتم اختيار أعضائه بالانتخاب، ولم تستطع المرأة الوصول له إلا بعد إصدار جلالة الملك قراراً بوضع (كوتا نسائية) في مجلس النواب.

- فقرة (٧): زيادة نسبة وجود المرأة في السلك الدبلوماسي. حصلت على متوسط حسابي (٣.٨)، وترتيب الأهمية النسبية (٥.٥)، وهذا دليل واضح على وعي المرأة الأردنية لمفهوم المشاركة السياسية الذي لا يقتصر على المشاركة في الترشيح والانتخاب. إذ تعتبر نسبة مشاركة المرأة الأردنية في السلك الدبلوماسي على مختلف مستويات وظائفه من أهم مظاهر المشاركة السياسية ومؤشراتها، وهذا يدعو إلى زيادة الدعم الحكومي للمرأة من خلال تعيين نساء في الوظائف العليا لسلك الدبلوماسي كوظيفة سفير ووظيفة وزير مفوض لأنها ضعيفة وشبه معدومة.

- فقرة (٨): مساهمة المرأة في المظاهرات العامة تجاه القضايا السياسية، حصلت على متوسط حسابي (٣.٦)، وترتيب الأهمية النسبية (٨)، نلاحظ أن هذه الفقرة حصلت على أدنى متوسط حسابي و (٣.٦)، لكنه أعلى من متوسط القياس، لذلك فإن إجابات المبحوثات على هذه الفقرة جاء ضمن الاتجاه الإيجابي، وهذا يعكس مدى ثقافة ووعي المبحوثات بأهمية المظاهرات العامة سواء كانت مظاهرات سلبية معارضة أو مظاهرات سلمية مؤيدة، لقضايا المجتمع بشكل عام، وهذا يعكس دور المرأة بأنها كائن اجتماعي أساسي في المجتمع يؤثر ويتأثر بما يدور حوله من قضايا سياسية سواء داخل الدولة أو خارجها.

وبشكل عام، نستنتج أن جميع مظاهر المشاركة السياسية التي ذكرناها حازت على متوسطات حسابية مرتفعة وتقع ضمن الاتجاه الإيجابي، ولا يوجد نسب ضمن الاتجاه المحايد أو الاتجاه السلبي، وفي هذا دليل على وعي المرأة الأردنية ومعرفتها لدورها في المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: مقياس القضايا المرتبطة بنظام الكوتا:

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (٢-٧)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لإجابات المبحوثات، حيث تراوحت إجابات المبحوثات في هذا المقياس بين (٤.١) في حدها الأعلى، و (٢.٦) في حدها الأدنى، ونلاحظ أن عشر فقرات بلغ متوسط الإجابات عليها أعلى متوسط القياس (٣)، وكانت ضمن الاتجاه الإيجابي، وأربع فقرات كان متوسط الإجابات عليها أقل من متوسط القياس (٣)، وجاءت ضمن الاتجاه السلبي. وجاءت نتائج الإجابات على كل فقرة من فقرات المقياس كما يلي:

- فقرة (١): ساعد المرأة على طرح نفسها للوصول إلى مراكز صنع القرار، حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسابي (٤.١)، وعلى الترتيب الأول (١) بالأهمية النسبية، وهذا يشير إلى الدور الإيجابي الذي لعبه نظام الكوتا النسائية في تحفيز وتشجيع النساء على الترشيح للانتخابات النيابية، وذلك واضح من مقارنة عدد النساء اللواتي ترشحن للمجالس النيابية قبل إقرار الكوتا النسائية وعدد النساء اللواتي ترشحن ضمن إطار الكوتا النسائية بالتالي ساعد على وصول المرأة إلى مجلس النواب.
- فقرة (٢): نظام الكوتا حل مؤقت، حتى تتكون انطباعات إيجابية حول موضوع مشاركة المرأة السياسية، حصلت على متوسط حسابي (٣.٩)، وترتيب الأهمية النسبية (٢)، وهنا نلاحظ بأن اتجاهات المبحوثات حول نظام نظم الكوتا بأنه مرحلة انتقالية مؤقتة لتحقيق هدف معين، وعند تحقيق الهدف المرجو منه فإنه ليس هناك داع لوجوده، فنظام الكوتا جاء لحل مشكلة عدم وجود المرأة في البرلمان، ولكنه يحتاج لفترة أطول لتتكون انطباعات إيجابية حول وجود المرأة في البرلمان والمشاركة في الحياة السياسية وحتى يتعود المجتمع على وجودها مثل الرجل ويتم انتخابها بنفس الحماس الذي ينتخب فيه الرجل، بعد ذلك يتم إلغاء هذا القانون.
- فقرة (٣): نظام الكوتا ليس دستورياً، لكنه يعالج مرحلياً مشكلة عدم وجود المرأة في البرلمان، حصلت على متوسط حسابي (٣.٦)، وترتيب الأهمية النسبية (٧). ونلاحظ بأن نسبة الإجابات تقع ضمن الاتجاه الإيجابي، فالمرأة الأردنية على دراية وإقرار بأن نظام الكوتا مخالفاً للدستور، لكن بدون هذا القانون لا يمكن للمرأة أن تصل إلى قبة البرلمان، بالتالي فإن نصف المجتمع لن يشارك في صنع القرار السياسي وأي ديمقراطية دون مشاركة نصف المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فقرة (٤): نظام الكوتا يحمل معنى الانحياز للمرأة، حصلت على الحد الأدنى من المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المقياس، كما حصلت على أدنى مرتبة في الأهمية النسبية (١٤)، نلاحظ أن إجابات المبحوثات على هذه الفقرة جاءت ضمن الاتجاه السلبي، حيث كان المتوسط الحسابي أقل من معدل القياس (٣)، وهذا يشير إلى رفض المبحوثات بأن نظام الكوتا يحمل انحياز للمرأة، فمن الظلم أن تنظر إلى نظام الكوتا من هذا المنظور، لأن المرأة تعرضت للكثير من التمييز السلبي فلا بد لها من التعويض عن ذلك ببعض التمييز الإيجابي لفترة معينة وليست للأبد، ومن الإجحاف في حق المرأة أن ينظر لها كما الرجل وهو الذي لم يقع عليه أي نوع من أنواع التمييز السلبي بل على العكس.

- فقرة (٥): عمق مفهوم المنافسة على مقاعد الكوتا، وأبعد المرأة عن التنافس الحر، حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (٣.٠)، وترتيب الأهمية النسبية (١٠)، جاءت هذه الفقرة ضمن إطار الفهم الحيادي لفقرات المقياس، وهي الفقرة الوحيدة، ويلاحظ بأن المبحوثات غير قادرات على الجزم بأن الكوتا زادت من التنافس على مقاعدها، وأبعدت عن التنافس الحر أو العكس، ولعل سبب ذلك أن تجربة الكوتا لا زالت حديثة العهد ولم تجر انتخابات ضمنها إلا مرة واحدة وهكذا يصعب الحكم على ذلك.

- فقرة (٦): نظام الكوتا أفرز نساء نواب غير مؤهلات للعمل النيابي. حصلت الفقرة على متوسط حسابي (٢.٨)، وترتيب الأهمية النسبية (١٢)، وتشير النتائج أن اتجاهات المبحوثات لهذه الفقرة جاءت ضمن الإطار السلبي، وهذا يدل على وعي المرأة الأردنية إذ من المجحف بحق النواب النساء الحكم عليهن من دورة انتخابية واحدة، فلا بد على الأقل اجتياز ثلاث دورات مع نظام الكوتا حتى نستطيع الحكم على نظام الكوتا وعلى نوعية النساء النواب الذي يفرزه نظام الكوتا.

- فقرة (٧): عجز عن إيصال المرأة المناسبة التي تمثل الشريحة الأوسع في المجتمع، حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (٢.٩)، وترتيب الأهمية النسبية (١١). وجاءت هذه الفقرة ضمن الإطار السلبي، ولعل سبب ذلك هو إدراك المبحوثات أنه لا بد من تمثيل المرأة في مجلس النواب من مختلف الأقاليم في المملكة وبالنظر إلى نتائج الانتخابات لعام ٢٠٠٣ والتي جرت ضمن إطار الكوتا، كانت النساء الفائزات بالمقاعد الستة في مجلس النواب من مختلف أقاليم المملكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فقرة (٨): نظام الكوتا نظام فاشل لأنه نظام مخالف لمبدأ تكافؤ الفرص السياسية بين الذكور والإناث، حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (٢.٧)، وترتيب نسبي (١٣)، وجاءت هذه الفقرة ضمن الاتجاه السلبي، ولعل سبب ذلك رفض المبحوثات لهذا الحكم، بسبب التحيز السلبي الذي تتعرض له المرأة ولا يتعرض له الرجل، كما أن الكوتا ليس قانون دائم بل هو مؤقت لحل مشكلة معينة، وبدونه من الصعب على المرأة منافسة الرجل على المناصب والمراكز السياسية.

- فقرة (٩): أهمية استبدال قانون الانتخابات الحالي بقانون جديد يهدف إلى زيادة نسبة تمثيل المرأة في البرلمان، حصلت على متوسط حسابي (٣.٨)، وترتيب الأهمية النسبية (٤)، وجاءت الإجابات على هذه الفقرة ضمن الاتجاه الإيجابي، وتشير النتائج إلى أهمية قانون الانتخاب في وصول المرأة للبرلمان.

- فقرة (١٠): فشل طريقة احتساب الأصوات المعمول بها حالياً، حصلت على متوسط حسابي (٣.٣)، وترتيب الأهمية النسبية (٩)، وهذا يشير إلى أن الغالبية من المبحوثات يقررن بفشل طريقة احتساب الأصوات المعمول بها حالياً، ولعل ذلك سببه أن البعض قالوا بأنها طريقة غير عادلة مظالمة للنساء المرشحات عن المدن الكبيرة والرئيسية وذلك بسبب الكثافة السكانية العالية، والبعض قال أن أغلب الجهود النسائية للموافقة على الكوتا كان مركزها من محافظة العاصمة عمان، وعند فرز نتائج الانتخابات لم تنجح أي واحدة من المرشحات اللواتي ترشحن عن دوائر داخل العاصمة.

- فقرة (١١): الحاجة إلى زيادة مقاعد الكوتا النسائية من ٦ إلى ١٢ مقعد، حصلت على متوسط حسابي (٣.٨)، وترتيب الأهمية النسبية (٤)، وتدخل هذه النتيجة ضمن الاتجاه الإيجابي لإجابات أفراد العينة، ونلاحظ أن الأغلبية تشجع على زيادة مقاعد الكوتا من ٦ مقاعد إلى ١٢ مقعد، لأن ٦ مقاعد بنسبة (٤.٥%) من مقاعد مجلس النواب هي نسبة غير كافية وغير ممثلة لنصف المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فقرة (١٢): ضرورة إعادة النظر في طريقة احتساب الأصوات بالنسبة للمرشحات، حصلت على متوسط حسابي (٣.٤)، وترتيب الأهمية النسبية (٨)، وتدخل هذه النتيجة ضمن الاتجاه الإيجابي لإجابات المبحوثات، ويلاحظ أن هناك عدم رضا على طريقة احتساب الأصوات ولعل سبب ذلك أن هذه الطريقة ظلم بحق المرشحات عن المدن الرئيسية اللواتي نلن عدد كبير من الأصوات ولم يفزن بأي مقعد، مقارنة مع مرشحات نلن أعداد متواضعة من الأصوات ومع ذلك فزن بمقاعد على حساب الكوتا، وذلك بسبب حساب النتيجة، على أساس نسبة الأصوات التي تحصل عليها المرشحة بالنسبة لعدد المقترعين في الدائرة التي نزلت عنها.

- فقرة (١٣): ضرورة زيادة مقاعد الكوتا النسائية وتوزيعها على أساس مقعد لكل محافظة، حصلت على متوسط حسابي (٣.٧)، وترتيب الأهمية النسبية (٦)، وهذه النسبة تقع ضمن الاتجاه الإيجابي لإجابات أفراد العينة، وتشير النتائج إلى أن الأغلبية من المبحوثات غير مكتفيات بستة مقاعد وإنما زيادتها إلى ١٢ مقعد على أساس مقعد لكل محافظة لضمان تمثيل كافة شرائح المجتمع وكافة محافظات المملكة.

- فقرة (١٤): ضرورة إعادة النظر في قانون الانتخاب القائم على أساس الصوت الواحد، حصلت على متوسط حسابي (٣.٨)، وترتيب أهمية نسبية (٤)، وجاءت نسبة إجابات المبحوثات ضمن الاتجاه الإيجابي، ونلاحظ أهمية إعادة النظر بقانون الانتخابات القائم على الصوت الواحد لما له تأثير على عدم وصول المرأة للبرلمان.

رابعاً: مقياس العوامل الاجتماعية والسياسية التي لا زالت تؤثر سلباً على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية:

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (٢-٨)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وترتيب الأهمية النسبية لإجابات المبحوثات، حيث تراوحت الإجابات في هذا المقياس بين (٤.٠)، في حدها الأعلى، و (٣.٤)، في حدها الأدنى. ونلاحظ أن جميع الفقرات في هذا المقياس بلغ متوسط الإجابات عليها أعلى من مستوى المقياس (٣)، وهذا يعني أنها جميعاً جاءت ضمن الاتجاه الإيجابي، وجاءت نتائج الإجابات على كل فقرة من فقرات المقياس، كما يلي:

- فقرة (١): نظرة المجتمع السلبية للمرأة كونها أنثى يشكل عائق أمام مشاركتها السياسية، حصلت على متوسط حسابي (٣.٩)، وترتيب أهمية نسبية (٣.٥)، وجاءت ضمن الاتجاه الإيجابي للإجابات، ونلاحظ من خلال النتائج أن المجتمع لا يزال ينظر إلى المرأة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساس النوع (الجنس) وليس على أساس كفاءتها وإمكاناتها، وقد يكون السبب في ذلك عائداً إلى التصور التقليدي والنمطي الذي ما زال سائداً في المجتمع، فهناك معارضة قوية وكبيرة على مستوى فئات المجتمع كافة، لتقبل دور جديد وغير تقليدي للمرأة، ألا وهو المشاركة في الحياة العامة، والتأثير في مواقع صنع القرار.

- فقرة (٢): الموروث الاجتماعي والثقافي في المجتمع فيما يتعلق بكون المرأة لا تصلح للعمل السياسي، حصلت على متوسط حسابي (٣.٨) وترتيب الأهمية النسبية (٥.٥)، وجاءت هذه الفقرة ضمن الاتجاه الإيجابي للإجابات. نلاحظ أن أغلبية المبحوثات يرين أن الموروث الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع النابعة عن طبيعة التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع لها أثر سلبي كبير في عدم تقبل المشاركة السياسية للمرأة، وأن المرأة ليس لديها القدرة على المشاركة بفعالية في الحياة السياسية وهذا مرتبط بالصورة النمطية للمرأة وهي أن قدرتها على اتخاذ القرار ضعيفة، وأنها لا تتمتع بالعقلانية اللازمة للعمل السياسي.

- فقرة (٣): مشاركة المرأة في العملية السياسية جاءت خجولة. حصلت على متوسط حسابي (٣.٤)، والأهمية النسبية (١٠)، جاءت هذه الفقرة ضمن الاتجاه الإيجابي للإجابات، ويلاحظ عدم رضا أفراد العينة على حجم ونوع مشاركة المرأة الأردنية في العملية السياسية إذا وافقت الأغلبية على أن هذه المشاركة جاءت ضعيفة وخجولة وليس بالمستوى المطلوب، ولعل السبب في ذلك عدم وجود الدافعية للمرأة في خوض الحياة السياسية وعدم وعي المرأة بدورها السياسي.

- فقرة (٤): إحجام العشيرة عن ترشيح المرأة للانتخابات. حصلت على متوسط حسابي (٤.٠)، وأهمية نسبة (١.٥)، ونلاحظ من النتائج أن هذه الفقرة حصلت على أعلى متوسط حسابي، وهي ضمن الاتجاه الإيجابي للإجابات، ترى أغلب المبحوثات أن العشيرة لا زالت تعارض على ترشيح المرأة للانتخابات، وذلك بسبب العادات والتقاليد والثقافة المجتمعية السائدة التي تقلل من دور المرأة وتعتبره دوراً ثانوياً وتظهر دور الرجل بأنه صاحب الدور الأساسي في المجتمع.

- فقرة (٥): عدم ثقة المرأة بقدرة المرأة على إدارة المراكز القيادية العليا، حصلت على متوسط حسابي (٣.٦)، وترتيب أهمية نسبية (٨.٥)، وجاءت الإجابات على هذه الفقرة ضمن الاتجاه الإيجابي، ونلاحظ من النتائج أن هناك عدم ثقة من المرأة نفسها بقدرة وكفاءة المرأة على إدارة المناصب العليا والقدرة على المشاركة الفاعلة في الحياة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية، ولعل السبب بذلك هو غيرة المرأة من المرأة، لذلك فهي تجند وجود الرجل على وجود المرأة.

- فقرة (٦): غياب الوعي التام بالثقافة الحقوقية المدنية والسياسية لدى المرأة، حصلت على متوسط حسابي (٣.٩)، وترتيب الأهمية النسبية (٣.٥)، نلاحظ أن الإجابات على هذه الفقرة جاءت ضمن الاتجاه الإيجابي، وهذا دليل واضح على أهمية وعي المرأة بالثقافة الحقوقية المدنية والسياسية ومعرفة الحقوق التي منحها إياها الدستور، وما للقيام بهذه الحقوق والالتزام بالواجبات الملقاة على عاتق المرأة على أكمل وجه، من أي أثر كبير وإيجابي في مسيرة الحياة السياسية في المجتمع.

- فقرة (٧): ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وجود المرأة في مراكز صنع القرار، حصلت على متوسط حسابي (٣.٧)، وترتيب أهمية نسبية (٧)، وجاءت الإجابات ضمن الاتجاه الإيجابي، ونلاحظ عدم قناعة ورضا أغلبية المبحوثات عن دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وجود المرأة في مراكز صنع القرار، وبالتالي يجب على هذه المؤسسات أن تضاعف جهودها ودعمها للمرأة وذلك عن طريق استقطاب المرأة للعضوية بهذه المؤسسات وإدخال القضايا التي تهم المرأة ضمن أولويات هذه المؤسسات.

- فقرة (٨): تدني نسبة عضوية المرأة في الأحزاب السياسية. حصلت على متوسط حسابي (٤.٠) وترتيب أهمية نسبية (١.٥)، وهي أعلى نسبة ضمن فقرات هذا المقياس، وتقع ضمن الاتجاه الإيجابي، إن تدني نسبة عضوية المرأة في الأحزاب السياسية يعتبر مؤشراً على تدني نسبة المرأة في المشاركة السياسية، ويقع عاتق ذلك على القيادات العليا في الأحزاب السياسية التي لا تحاول مناصرة قضايا المرأة، وإن فعلت فإن ذلك يكون فقط حتى لكسب الأصوات لصالحها في فترة الانتخابات. كما يؤخذ على الأحزاب السياسية عدم ترشيح المرأة لمناصب قيادية داخل الأحزاب، فهي دائماً ضمن الأعضاء المؤسسين وبنسب قليلة أما نسبتها في الهيئات القيادية فهي شبه معدومة.

- فقرة (٩): قانون الصوت الواحد وتوزيع الدوائر الانتخابية يؤثر سلباً على وجود المرأة في البرلمان، حصلت على متوسط حسابي (٣.٦)، وترتيب الأهمية النسبية (٨.٥)، وتقع هذه النسبة ضمن الاتجاه الإيجابي للإجابات ونلاحظ أهمية تأثير قانون الانتخابات (الصوت الواحد) سلباً على وصول المرأة للبرلمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فقرة (١٠): تدني نسبة تمثيل المرأة في الوظائف العليا في السلك الدبلوماسي والقضائي والعسكري، حصلت على متوسط حسابي (٣.٨)، وأهمية نسبية (٥.٥)، وتقع هذه النتيجة ضمن الاتجاه الإيجابي، ونلاحظ أهمية نسبة تمثيل المرأة في الوظائف العليا في السلك الدبلوماسي والقضائي والعسكري. إذ لا زالت نسبة تمثيل المرأة في هذه المؤسسات قليلة جداً وغير مرضية بالتالي يؤثر ذلك سلباً على مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي، لذلك لا بد من الحكومات مضاعفة هذا التمثيل مرات ومرات حتى يتيح للمجتمع التعرف أكثر على قدرات وإمكانات المرأة في هذه المجالات.

خامساً: مقياس أثر الإمكانات الاقتصادية السلبي على تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً:

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (٢-٩)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة، حيث تراوحت إجابات المبحوثات في هذا المقياس بين (٤.١) في حدها الأعلى، و (٤.٠) في حدها الأدنى، ونلاحظ أن جميع فقرات المقياس جاءت مرتفعة ومتقاربة وجميعها ضمن الإطار الإيجابي لإجابات أفراد العينة، وجاءت نتائج الإجابات على كل فقرة من فقرات المقياس، كما يلي:

- فقرة (١): عدم تمتع المرأة بالاستقلالية المالية، حصلت على متوسط حسابي (٤.١)، وترتيب الأهمية النسبية (٢)، وهذه النسبة تقع ضمن الاتجاه الإيجابي لإجابات أفراد العينة، ونلاحظ أن هناك إجماع من أفراد العينة أن عدم تمتع المرأة بالاستقلالية المالية ما زال يؤثر سلباً ويحد من المشاركة السياسية للمرأة في مختلف مظاهرها، بسبب عدم قدرة المرأة على الاستقلال المادي عن زوجها بسبب الظروف المعيشية السائدة في المجتمع وبسبب عدم القدرة على العمل والموروث الاجتماعي بأن المرأة دورها في البيت وللأولاد وليس للعمل. كما أن سيطرة الرجل على مصادر القوة الاقتصادية يجعله هو صاحب القدرة على اتخاذ القرار المتعلق بالمشاركة السياسية أما المرأة لن تكون قادرة على اتخاذ القرار دون تأثيرات من النماذج الذكورية التي تكون حولها.
- فقرة (٢): تدني مستوى دخل المرأة، حصلت على متوسط حسابي (٤.٠)، وترتيب الأهمية النسبية (٤)، وجاءت ضمن الاتجاه الإيجابي للإجابات ونلاحظ من خلال النتائج أهمية مستوى دخل المرأة وتأثير على تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً، وكما هو معلوم فإن هناك تفاوتاً بين الجنسين في السيطرة على المصادر الاقتصادية، بالتالي مما يجعل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرجل هو صاحب القرار والتأثير، وهذا ينتج عنه سلبية من المرأة نفسها، بسبب تفاوت الدخل بين الرجل والمرأة فالمرأة دائماً مستوى الدخل عندها أقل من الرجل.

- فقرة (٣): تدني مستوى المعيشة للأسرة، حصلت على متوسط حسابي (٤.١)، وترتيب أهمية نسبية (٢)، وجاءت الإجابات على هذه الفقرة ضمن الاتجاه الإيجابي لإجابات أفراد العينة، ونلاحظ من خلال النتائج أهمية مستوى دخل الأسرة بشكل عام على عملية تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً، وكما هو معلوم فإن الأردن بلد صغير بحجمه وبحجم مقوماته الاقتصادية وبالتالي يعكس هذا على مستوى دخل الفرد، وبالتالي مستوى دخل الأسرة، وبالتالي يؤثر تدني مستوى المعيشة للأسرة على الرجل والمرأة في عملية المشاركة السياسية.

- فقرة (٥): ارتفاع كلفة الحملات الانتخابية، حصلت على متوسط حسابي (٤.١)، وترتيب الأهمية النسبية اشتركت فيه مع الفقرة الأولى والثالثة (٢)، وجاءت ضمن الاتجاه الإيجابي لإجابات أفراد العينة، ونلاحظ إجماع أفراد العينة أن خوض الانتخابات وما يترتب عليها من عمل محاضرات واجتماعات وحملات دعائية وإعلانية، مكلف ولا تستطيع المرأة تحمل تكاليف هذه الانتخابات نظراً لمستوى دخل الأسرة ودخل المرأة وعدم الاستقلالية المادية للمرأة.

سادساً: مقياس دور الإعلام في إثارة الرأي العام تجاه قضايا المرأة:

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (٢-١٠)، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة، وقد تراوحت إجابات المبحوثات على هذا المقياس بين (٣.٩) في حدها الأعلى و (٣.٧) في حدها الأدنى، ونلاحظ أن جميع الفقرات جاءت متقاربة في النتيجة وجاءت ضمن الاتجاه الإيجابي لإجابات أفراد العينة، وجاءت نتائج الإجابات على كل فقرة من فقات المقياس كما يلي:

- فقرة (١): غياب دور الإعلام المؤثر في المجتمع. حصلت على متوسط حسابي (٣.٩)، وترتيب الأهمية النسبية (١.٥)، ونلاحظ من خلال ذلك أن اتجاهات المبحوثات تجاه دور الإعلام في التأثير على المجتمع جاء سلبي، ولعل سبب ذلك هو عدم قناعة أفراد المجتمع بالإعلام على جميع أشكاله سواء كان مرئي التلفاز أو مقروء (الصحف والمجلات) أو مسموع (الإذاعة) لذلك يجب على الإعلام أن يزيد من إقناعه ومصداقيته، ليوجه أفراد المجتمع إليه، وبالتالي من خلال المواد المطروحة من خلاله يستطيع أن يلعب دوراً في التأثير في الرأي العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فقرة (٢): إهمال وسائل الإعلام لدور المرأة في الأرياف والبادية وتركيزه على دور المرأة في المدن الرئيسية، حصلت على متوسط حسابي (٣.٩)، وترتيب الأهمية النسبية (١.٥)، وجاءت هذه النتيجة ضمن الاتجاه الإيجابي، كون وسائل الإعلام كافة أكثر تركيزها على المرأة المدنية الموجودة في المدن الرئيسية، وإهمالها لأدوار المرأة الموجودة في الريف والبادية. فهناك تفاوت بين الأدوار التي تقوم بها المرأة في المدنية والأدوار التي تقوم بها المرأة في الريف والبادية، كما أن قضايا ومشاكل المرأة المدنية تختلف عن قضايا ومشاكل المرأة في الأطراف، وبالتالي يجب التركيز على أدوار المرأة في جميع المدن الرئيسية والصغيرة، حتى يكون أفراد المجتمع على إطلاع كافي بأدوار وقضايا المرأة على كافة مستويات ومحافظات المملكة.

- فقرة (٣): تقتصر الإعلام في تقديم المرأة في أدوار جديدة غير الأدوار التقليدية: كالزوجة، الأم، الأخت وربة البيت، حصلت الفقرة على متوسط حسابي (٣.٧)، وترتيب أهمية نسبية (٣.٥)، وجاءت ضمن الاتجاه الإيجابي للإجابات، تشير النتائج إلى موافقة المبحوثات على التقصير الحاصل من وسائل الإعلام تجاه الأدوار الموكلة للمرأة في المجتمع، فالإعلام دائماً تركيزه على المرأة في الأدوار النمطية التي أوكلها لها المجتمع على اعتبار أنها عنصر ثانوي في المجتمع، فأدوارها تقتصر على التربية البيت والأولاد والتبعية للرجل في جميع قراراته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتغيير هذه الصورة يقع على عاتق الإعلام من خلال تقديم المرأة في أدوار جديدة فالمرأة عاملة، واقتصادية وسياسية، فهي كائن اجتماعي يتأثر ويؤثر بما يدور حوله في المجتمع.

- فقرة (٤): تركيز وسائل الإعلام على قضايا المرأة فقط في فترة الانتخابات، حصلت على متوسط حسابي (٣.٧)، وترتيب أهمية نسبية (٣.٥)، وجاءت الإجابات على هذه الفقرة ضمن الاتجاه الإيجابي لفقرات المقياس. نلاحظ أن هناك إجماع على أن وسائل الإعلام المختلفة تركز على قضايا المرأة فقط قبل الانتخابات بفترة وجيزة، وبعد الانتخابات لا يعود لها وجود. وهذا غير كافي لإثارة الرأي العام تجاه قضايا المرأة، فالإعلام يقع على عاتقه تغيير النظرة السلبية للمرأة وذلك من خلال التركيز على قضايا المرأة ونشاطاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باستمرار وليس لفترات محددة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة

نتائج وتوصيات الدراسة

ناقشت الدراسة المشاركة السياسية للمرأة الأردنية على صعيد السلطات العامة الثلاث، وعلى صعيد مؤسسات الدولة الغير حكومية ومؤسسات المجتمع المدني. وبينت الدراسة أهمية نظام الكوتا النسائية في وصول المرأة الأردنية إلى مجلس النواب، لأنه كما تبين لنا فإن وصولها إلى البرلمان دون كوتا نسائية، ما يزال يواجه صعوبات واضحة، منها العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية مثل: النظرة المجتمعية التقليدية السائدة للمرأة، وثقافة المرأة ووعيها السياسي، والعوامل الاقتصادية والعوامل الإعلامية التي ذكرت سابقاً.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- في انتخابات مجلس النواب الرابع عشر عام (٢٠٠٣)، ازداد عدد النساء المرشحات للانتخابات النيابية، بأعداد مضاعفة عن الدورات السابقة.
- في انتخابات مجلس النواب عام (٢٠٠٣)، وصل إلى قبة البرلمان ست سيدات عن طريق نظام الكوتا النسائية.
- شجع نظام الكوتا النسائية، سيدات الأردن على الترشيح والاقتراع في الانتخابات النيابية، حيث كانت نسبة الاقتراع من قبل الإناث في انتخابات عام (٢٠٠٣) تصل إلى (٦٥%)، مقارنة بنسبة اقتراع الإناث في انتخابات عام (١٩٩٧) وصلت إلى (٤٨%)، ونسبة المرشحات لانتخابات عام (٢٠٠٣)، بلغت (٧.١%)، مقارنة بنسبة المرشحات لانتخابات عام (١٩٩٧)، التي بلغت (٣.١%).
- أن النظام الانتخابي الذي يعتمد الصوت الواحد، قد انعكس سلباً على مشاركة المرأة الأردنية في مجلس النواب.
- أن الكيفية التي طبق بها نظام الكوتا النسائية في انتخابات مجلس النواب عام (٢٠٠٣)، أدى إلى وصول سيدات من المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة، وحرمان السيدات في المناطق التي تمتاز بكثافة سكانية عالية، من الوصول إلى مجلس النواب.
- أن نسبة وجود المرأة في الوظائف العليا في مختلف مؤسسات الدولة الحكومية والغير حكومية، لا زالت متدنية ودون المستوى المطلوب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وخلصت الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة إيجابية بين نظام الكوتا النسائية والمشاركة السياسية للمرأة، من وجهة نظر القيادات النسائية الناشطة في العمل السياسي والنسائي.
- توجد فروق دالة إحصائياً في اتجاهات القيادات النسائية تجاه القضايا المرتبطة بالمشاركة السياسية ونظام الكوتا النسائية، تعزى هذه الفروق لاختلاف المؤهل العلمي، واختلاف مكان الإقامة (الإقليم).
- عدم وجود فروق دالة إحصائية في اتجاهات القياديات النسائية تجاه القضايا المرتبطة بالمشاركة السياسية ونظام الكوتا النسائية تعزى لاختلاف المهنة أو الدخل.
- الغالبية العظمى من إجابات أفراد عينة الدراسة، جاءت ضمن الاتجاه الإيجابي، فيما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية ودعم هذه المشاركة، وفيما يتعلق بنظام الكوتا النسائية وضرورة العمل به لفترة أطول.
- من وجهة نظر القيادات النسائية، أن المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، لا زالت متجذرة وتؤثر سلباً في مشاركة المرأة السياسية.

وبناءاً على هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى عدة توصيات:

- ضرورة تحديد الأخذ بنظام الكوتا النسائية، لضمان وصول المرأة الأردنية إلى مجلس النواب، وذلك من أجل تغيير وجهة النظر المجتمعية تجاه المرأة في قدرتها على ممارسة الدور المطلوب في صنع القرار السياسي.
- إعادة النظر في نظام الكوتا النسائية من حيث نسبة عدد السيدات في مجلس النواب ، والعمل على زيادة هذه النسبة بحيث تصل إلى ٢٠%، كما نادت بها المواثيق الدولية.
- رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى ١٢ مقعد على الأقل، على اعتبار لكل محافظة مقعد، بحيث تتنافس المرشحة مع نساء محافظتها، وبالتالي من تحصر أغلبية الأصوات على مستوى المحافظة تفوز بالمقعد، وذلك لضمان تمثيل كافة شرائح المجتمع، وضمان عدم حرمان أي فئة من فئات المجتمع.
- العمل على تكثيف وزيادة تعيين النساء في الوظائف العليا في المؤسسات الحكومية والغير حكومية.
- تفعيل دور الإعلام بشكل إيجابي أكثر حيال قضايا المرأة على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- قربان، ملحم، المنهجية والسياسة، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٣.
- بركات، سليم ناصر، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠١.
- أبراش، إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨.
- أبو هنطش، محمد توهيل، سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨.
- وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، مصر، ٢٠٠٤.
- الصاوي، علي، مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٥.
- شراب، ناجي صادق، السياسة دراسة سوسيولوجية، مكتبة الإمارات، العين، ١٩٨٤.
- الطيب، مولود زايد، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠١.
- ظاهر، أحمد جمال، دراسات في الفلسفة السياسية، مطبعة عمان، الأردن، ١٩٨٧.
- مجموعة باحثين، المرأة السياسية.... الحياد الإعلامي إلى متى؟ تحرير: فؤاد أبو حجلة، جمعية النساء العربيات في الأردن بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
- محمد، محمد علي، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٣.
- الدقاق، محمد سعيد ووزير، عبد العظيم، الوثائق العالمية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٨.
- عيادات، محمد خير، نحو التمكين للمرأة الأردنية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المنظمات النسائية الأردنية (الواقع والاحتياجات والتحديات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥)، إعداد جمعية النساء العربيات بالتعاون مع مجموعة باحثين، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.

- التل، سهر، مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

- بني ياسين، رسلان وعساف، نظام، دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان، مركز الدراسات الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٧.

- مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

- باكير، نانسي، الجنوسة والديمقراطية في الأردن، في النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، تحرير: عاطف عضيبات وروان بهو، المعهد الدبلوماسي، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.

- فرج، كارولين، دليل المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية، مركز الكتبي للبحوث والنشر ومؤسسة كونراد أدنياور، عمان، الأردن، ١٩٩٦.

- تلتنس، أوغا أريلد، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامة، في دور المرأة العربية والمشاركة السياسية، تحرير: حسين أبو رمان، دار سندباد للنشر، عمان ٢٠٠٠.

- النقشبندي، بارعة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.

- التل، سهير وحماد وليد، المرأة الأردنية والمشاركة في العمل السياسي ومواقع صنع القرار، في المرأة العربية والمشاركة السياسية، تحرير: حسين أبو رمان، دار سندباد للنشر، عمان، ٢٠٠٠.

- دياب، فوزية، نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٨.

- شتيوي، موسى، والداغستاني، أمل، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الزعبي، فتحية، الانتخابات آلية الديمقراطية، مركز الدراسات البرلمانية (داميا)، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.

- تقرير أوضاع المرأة الأردنية، اليونيفم، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.

- برو، فيليب، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨.

ثانياً: الدوريات:

- عبد الباسط، أحمد عبد القادر، العلاقات الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التنمية الشاملة، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة، ١٩٧٩.

- المنوفي، كمال، التنشئة السياسية في الأدب السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة ١٩٧٩.

- المقداد، محمد، الأسس والمرتكزات للتحول الديمقراطي في الوطن العربي، بحث مقبول للنشر، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٦.

- معوض، جلال، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد (٥٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣.

- الزعبي، فاروق، حقوق المرأة في القانون الدولي والتشريعات الوطنية الأردنية، أبحاث اليرموك، المجلد (١٩)، العدد (١)، ٢٠٠٣.

- خزاعي، حسين، المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان: دراسة سوسيولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد (٣٤)، العدد (٣)، الكويت ٢٠٠٦.

- بركات، لؤي، المرأة الأردنية وتجربة انتخابات مجلس النواب الرابع عشر ٢٠٠٣، رسالة مجلس الأمة، عمان، المجلد (١٢)، العدد (٥٠)، ٢٠٠٣.

- المقداد، محمد، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣، مجلة المنارة، المجلد الثاني عشر، جامعة آل البيت، المفرق، العدد (١).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- العكور، محمد، دور وثيقة الأردن أولاً في تنمية الحياة السياسية للمرأة الأردنية، رسالة مجلس الأمة، عمان، المجلد (١٢)، العدد (٤٨)، ٢٠٠٣.

- عقيلي، مازن، التنمية السياسية في الأردن- دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، مصر، المجلد الخامس، العدد (١)، ٢٠٠٥.

- صوت المرأة الأردنية، مجلة سنوية تصدر عن الاتحاد النسائي الأردني العام، عمان، العدد (٢٦)، ٢٠٠٦.

- حباشنة، خديجة، الكوتا النسائية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، مجلة قضايا المجتمع المدني، عدد مزدوج (٢٠/٢٩)، الأردن، ٢٠٠٤.

ثالثاً: المصادر الحكومية:

- دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، الأردن بالأرقام، منشورات دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٦.

- وزارة العدل، الأردن، قسم شؤون القضاة، ٢٠٠٦.

- وزارة الخارجية، الأردن، ٢٠٠٦.

- دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، الاتجاهات الاجتماعية في الأردن، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان، ٢٠٠٦.

- وزارة التخطيط، الأردن، قسم شؤون الموظفين، ٢٠٠٦.

- ديوان الخدمة المدنية، الأردن، واقع القوى البشرية لسنة ٢٠٠٥، عمان، ٢٠٠٥.

- وزارة تطوير القطاع العام، الأردن، ٢٠٠٦.

- دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، ١٩٩٧.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

رابعاً: الرسائل العلمية:

- طهبوب، عبير، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان ٢٠٠٣.
- الخزاعي، نادرة، حق المرأة في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات القانونية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ٢٠٠٥.
- عاشور، إياس، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (١٩٨٩ – ٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
- الحواتمة، عادل، دور الإعلام في التنشئة السياسية مع دراسة لحالة الإعلام الأردني كنموذج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.

خامساً: الصحف:

- الرأي، عمان، العدد (١١٩٤٦)، ٢ حزيران ٢٠٠٣.
- الرأي، عمان، العدد (١٢٠٤١)، ٥ أيلول ٢٠٠٣.

سادساً: وقائع المؤتمرات:

- الرشدان، نائلة، المرأة والتشريعات الأردنية، في وقائع مؤتمر المرأة والعمل السياسي، جامعة مؤتة، الأرد، ٢٠٠٢.
- أبو السمن، مي، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، في وقائع مؤتمر التنمية السياسية والمرأة الأردنية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اربد، الأردن، ٢٠٠٤.
- جردانة، بثينة، المرأة والعمل السياسي، في وقائع مؤتمر دعم المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية ٢٠٠٣، موجود على الموقع الإلكتروني: http://www.electionsjon.com
- الحوراني، هاني، التمثيل البرلماني للمرأة الأردنية: هل فات الأوان على المطالبة بكوتا نسائية، في محاضر مؤتمر "المؤتمر في الانتخابات النيابية"، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: الوثائق الرسمية:

١- ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥.

٢- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨.

٣- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦.

٤- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦.

٥- إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ١٩٦٧.

٦- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩.

٧- الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢.

٨- الميثاق الوطني الأردني ١٩٩١.

٩- قانون الأحزاب السياسية، رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢.

١٠- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام ١٩٩٠.

ثامناً: مراجع اللغة الإنجليزية:

1- Huntington, S. and Nelson, J. "No Easy Choice". Harvard University Press, 1976.

2- Rush, M. "Politics and Society". New York, 1992.

3- Almond, G. and verba, S. "The Civic Culture". New York, 1965.

4- UN, Multilateral Treaties, New York, 1994.

5- Report on the Status of Jordanian Women". Unifem, Arab Status Regional Office, 2004.

6- "The Mullinnium Development Goals in Arab Countries". United Nation Development Programme Press, New York, 2003.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

أسماء المرشحات للانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٨٩ ــ ٢٠٠٣ المشاركة النسائية في الانتخابات النيابية ١٩٨٩

الاسم	الدائرة	عدد الأصوات	الاسم	الدائرة	عدد الأصوات
عائشة الرازم	عمان الأولى	١١٧٦	وداد الشناوي	معان	١٥٥
نائلة الرشدان	عمان الثالثة	١٠٤٦	ناديا بشناق	الزرقاء	٢٦٠٢
هيفاء البشير	عمان الثالثة	٣٦٥	جانيت المفتي	عمان الثالثة	٢٦٠٤
جملة النهار	عمان الخامسة	٧٠٢	توجان فيصل	عمان الخامسة	١٣٢٨
دام العزشريم	عمان الخامسة	٢٦٢	د. مفيد سويدان	اربد	٣٨١٧
د. عيدة المطلق	اربد	٣٤٩٥	د. هدى فاخوري	البلقاء	٢٩٨٧

المشاركة النسائية في الانتخابات النيابية ١٩٩٣

الاسم	الدائرة	عدد الأصوات
توجان فيصل	عمان الثالثة	١٨٨٥
جانيت المفتي	عمان الثالثة	٨٥٣
ناديا بشناق	الزرقاء	١١٩٥

المشاركة النسائية في الانتخابات النيابية ١٩٩٧

الاسم	الدائرة	عدد الأصوات	الاسم	الدائرة	عدد الأصوات
عائشة الرازم	عمان الأولى	٧٧٤	حفيظة المعايطة	الكرك	٣٩
فاطمة حسونة	عمان الرابعة	٦٥٦	سهام البيايضة	الكرك	٤٥٢
فردوس المصري	عمان الخامسة	٢٩٧	دعد سلطان	العقبة	١٤٢
وصاف الكعابنة	بدو الوسط	٦٧	توجان فيصل	عمان الثالثة	٤٢٢٧
سميحة التل	اربد	٢٣٦	هيام كلمات	عمان الخامسة	٨٦٧
فاطمة عبيدات	الرمثا وبني كنانة	٢٨٤	ليلى فيصل	عمان الخامسة	٨٨٨
صباح العناني	الزرقاء	٦٥٤	إملي نفاع	عمان الثالثة	٢٢٩٢
نوال المومني	عجلون	٦٠	نورما شطارة	عمان الثالثة	٢٤٣
عجايب هديريس	البلقاء	٣٦٩			

المشاركة النسائية في الانتخابات النيابية ٢٠٠٣

الرقم	عدد الأصوات	الدائرة	المحافظة	اسم المرشحة
١	٧١٣٣	الأولى	الزرقاء	حياة حسين علي مسيمي
٢	٢٢٢٤	الأولى	اربد	آمنة عيسى سالم خصاونة
٣	١٩٤٢	الأولى	اربد	فايزة عبد الكريم ناجي الزعبي
٤	١٩٢٤	الأولى	الزرقاء	فاطمة عبد الحميد محمد الخطيب
٥	١٦٨٤	الخامسة	اربد	ناريمان زهير أحمد الروسان
٦	١٤٠٤		جرش	سهام حسن محمد الصالح
٧	١٣٣٦	الأولى	الكرك	زكية محمد سليمان الشمايلة
٨	١٢١١	الثالثة	العاصمة	وجدان محمد ياسين التلهوني
٩	١١٧١	الأولى	الزرقاء	ناديا حسين علي بشناق
١٠	١١٥٩	الأولى	الكرك	رفقة محمد عبد الله دودين
١١	١١٣٢	الأولى	الطفيلة	أدب مبارك صالح السعود
١٢	١٠٤٨	الثانية	مأدبا	فلك سليمان مبارك الجمعاني
١٣	١٠١٧	الأولى	البلقاء	نجاح عبد الوالي محمد أبو هزيم
١٤	٩٤٥	جرش	جرش	جليلة صادق فلاح الصمادي
١٥	٨٦٣	الأولى	العاصمة	سميرة عبد الرحيم زيتون
١٦	٨٣١	الثالثة	العاصمة	ناديا محمد هاشم العالول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧	٦٩٣	الأولى	العاصمة	سعودة نعيم محمد مطر
١٨	٦٩٣	شركسي/شيشاني	الزرقاء	سحر عبد الودود الشيشاني
١٩	٦١٥	الأولى	معان	سهيلة خليل دخل الله أبو درويش
٢٠	٦٠٦	الثالثة	العاصمة	نهى محمود موسى المعايطة
٢١	٥٨١	السادسة	العاصمة	خولة عنيزان سالم المحاربة
٢٢	٥٢٩	الخامسة	العاصمة	فردوس إسماعيل إسماعيل عسكر
٢٣	٣٩٨	المفرق	المفرق	هيا أحمد المحيسن العموش
٢٤	٣٨٤	الأولى	مأدبا	نوال محمود عليان الفاعوري
٢٥	٣٦٥	الثانية	الطفيلة	إنصاف أحمد سلامة الخوالدة
٢٦	٣٦١		بدو الجنوب	عليا سالم عقلة الشحادات الحجايا
٢٧	٣٤٤	الثالثة	البلقاء	عجايب يوسف هديرس الدواهيك
٢٨	٣٣٦	الثالثة	العاصمة	عائشة سلمان سالم الخواجة
٢٩	٣٢٢	الأولى	عجلون	مريم عقلة المومني
٣٠	٢٨٩	العقبة	العقبة	منى شفيق سعيد طوقان
٣١	٢٧٠	الثانية	اربد	أمينة فلاح سعد عرسان
٣٢	٢٢٥	المسيحي	عجلون	فريال عبد النصار الريضي
٣٣	٢٠٥	الأولى	الزرقاء	حمدة سليم ذياب الطراونة
٣٤	١٨٤	الثانية	معان	فاطمة علي حمد البدور
٣٥	١٦٣	الأولى	الكرك	منال علي عبد الرحمن الضمور
٣٦	١٦١	الأولى	الطفيلة	فاطمة محمد صالح المحاسنة
٣٧	١٥٧	المسيحي	عجلون	سلمى توفيق إلياس الريضي
٣٨	١٤١	الأولى	اربد	سيمحة عارف التل
٣٩	١٣٤	العقبة	العقبة	هناء ضيف الله كريزم
٤٠	١٢٠	الأولى	العاصمة	نورة محمد عبد العيساوي
٤١	١٠٨	الثالثة	معان	نازك محمد شتيان العطيوي
٤٢	٩٩	الرابعة	الزرقاء	ميسر محمد سعيد محي الدين
٤٣	٨٨	العقبة	العقبة	دعد محمد ناجح جميل سلطان
٤٤	٨٧	الأولى	الطفيلة	خولة عبد الحميد الكلالدة
٤٥	٨٠	الثانية	معان	هدية محمود محمد الخشمان
٤٦	٧٨	جرش	جرش	منى عبد الله محمود حوامد
٤٧	٧١	الأولى	معان	رمزية عودة هارون الشلبي
٤٨	٦٧	السابعة	اربد	فاطمة ضيف الله عبد الله حمادنة
٤٩	٥٢	المسيحي	اربد	فوزية عيد موسى مرجي
٥٠	٤٩	الأولى	مادبا	سحر محمد صبحي حمزة
٥١	٤٢	الأولى	العاصمة	فريال عبد الغني البلبيسي
٥٢	٣٨	جرش	جرش	خولة عيسى محمد الكايد
٥٣	٥	الثالثة	الزرقاء	رئيسة محمد يوسف سعيد
٥٤	٢١٨	---	بدو الشمال	فايزة النعيمي

المصدر: المقداد، "المرأة والمشاركة السياسية في الأردن"، ٢٠٠٦، ص ص ٣١-٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

القانون المعدل لقانون الانتخاب لعام ٢٠٠٣

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب ونظام معدل لنظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها. وفيما يلي النص الكامل للقانون والنظام بعد إقرارهما من قبل مجلس الوزراء الأسبوع الماضي.

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي بإضافة التعريف التالي إليها بعد تعريف (لجنة الدائرة الانتخابية).

اللجنة الخاصة: اللجنة المشكلة في مركز الوزارة بقرار من الوزير وفقاً لنص البند (١) من الفقرة (ج) من المادة (٢٤) من هذا القانون.

المادة ٣- تعدل المادة (٢٤) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ج) التالية إليها وإعادة ترقيم الفقرة (ج) منها لتصبح (د):

ج-١ تشكل بقرار من الوزير في مركز الوزارة لجنة خاصة برئاسة حاكم إداري وعضوية قاض يسميه وزير العدل واحد موظفي الدول لا تقل درجته عن الثانية من الفئة الثانية تكون مهمتها متابعة موضوع المقاعد النيابية الإضافية المخصصة لإشغالها من الفائزات من المرشحات والمحددة بمقتضى أحكام (نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها) ووفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٤٥) من هذا القانون، وللوزي إصدار التعليمات التي يراها ضرورية لتحديد أي مهام أخرى يقتضيها عمل اللجنة.

٢- تقسم اللجنة، أمام الوزير، اليمين المنصوص عليه في البند (١) من الفقرة (د) من هذه المادة.

المادة ٤- تعدل المادة (٤٥) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرات (ب) و (ج) و(د) و (هـ) و (و) التالية إليها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- بعد الانتهاء من عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج النهائية للانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية ورفعها إلى الوزير من قبل اللجان المركزية للانتخابات وفقاً لأحكام المادة (٤٤) من هذا القانون، يحيل الوزير إلى اللجنة الخاصة المحاضر المتعلقة بتلك النتائج لمراجعتها وتدقيق عدد الأصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن بأي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية.

ج-١ تحدد اللجنة أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها، وبالمقارنة بين هذه النسب تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الانتخابية دون النظر إلى كون الفائزة (مسلمة أو مسيحية أو شركسية أو شيشانية) أو كونها من دوائر البدو الانتخابية المغلقة.

٢- إذا تساوت النسبة بين مرشحتين أو أكثر فتجري القرعة لاختيار المرشحة الفائزة.

د- يعلن رئيس اللجنة الخاصة بصورة علنية، أمام الحاضرات من المرشحات أو المندوبين عنهن، أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء.

هـ- تنظيم اللجنة الخاصة محضراً بجميع الإجراءات التي اتخذتها وبالنتيجة التي توصلت إليها وفقاً لأحكام الفقرتين (ج) و (د) من هذه المادة وترفعه إلى الوزير.

و- إذا شغر مقعد مخصص للنساء في مجلس النواب فيملأ بالانتخاب الفرعي في الدائرة الانتخابية الخاصة بمن كانت تشغل ذلك المقعد وفقاً لأحكام هذا القانون وخلال مدة لا تتجاوز الستين يوماً من تاريخ إشعار المجلس رئيس الوزراء بشغور المقعد، على أن يقتصر الترشيح لملئه على النساء اللواتي تتوافر فيهن شروط الترشيح في تلك الدائرة.

أما النظام المعدل لنظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع النظام رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يعدل النظام الأصلي بإضافة المادة ٣ التالية إليه وإعادة ترقيم المادتين ٣ و ٤ الواردتين فيه لتصبحا ٤و ٥ على التوالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة ٣-

أ- يضاف إلى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية المبنية في المادة ٢من النظام الأصلي ستة مقاعد تخصص لإشغالها من المرشحات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة الفائزات بهذه المقاعد وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة ٤٥ من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١.

ب- تطبيق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة مرة واحدة عند إجراء انتخابات أول مجلس نواب بعد نفاذ مفعول هذا النظام، ويجوز لمجلس الوزراء اتخاذ قرار باستمرار العمل بأحكامها وتطبيقها لأكثر من مرة في انتخابات مجالس النواب اللاحقة إذا اقتضت ذلك متطلبات المصلحة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٣)

قوانين الانتخاب في الأردن (١٩٢٣ – ٢٠٠٣)

عدد القوانين التي صدرت في الأردن (٥) قوانين، تم التعديل عليها عشرات المرات

- قانون عام ١٩٢٣ حالت سلطات الانتداب البريطاني دون تنفيذه.
- قانون عام ١٩٢٣ حالت سلطات الانتداب البريطاني دون تنفيذ.
- قانون عام ١٩٢٨ جاءت صياغته على خلفية أول معاهدة فرضت على الأردن من جانب بريطانيا، وتم تعديله ثلاث مرات أعوام ١٩٣٧، ١٩٤٠، ١٩٤٢.
- قانون عام ١٩٤٧ تم وضعه على أثر الدستور الجديد للبلاد ليتلاءم مع نظام برلماني قائم على أساس مجلسين (نواب + أعيان) بدلاً من المجلس التشريعي الذي كان يجمع الأعضاء المنتخبين وأعضاء السلطة التنفيذية في مجلس واحد.
- تعديل قانون عام ١٩٤٩ صدر بعد حرب عام ١٩٤٨ ونص على مضاعفة عدد أعضاء المجلس ليكون نصفهم من الضفة الغربية وتم زيادة العدد إلى ٥٠ عضواً.
- قانون مؤقت عام ١٩٦٠ رفع العدد إلى ٦٠ عضواً مناصفة بين الضفتين بعد الوحدة.
- قانون انتخاب عام ١٩٨٦ الأخير هو مطبق حالياً مع إدخال تعديلات عليه في الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠١، وتم تعديل الأول بعد فك الارتباط، وأصبحت عدد المقاعد ٨٠ مقعداً موزعة على ٢٠ دائرة انتخابية.

ملاحظات حول المجالس النيابية (الحادي عشر، الثاني عشر، الثالث عشر)

- انتخابات عام ١٩٨٩ لم تستخدم الحكومة البنود التي تحظر على الأحزاب التقدم بمرشحين، وبذلك فازت الحركة الإسلامية بـ ٢٢ مقعداً شاركت المرأة في تلك الانتخابات ويم يحالفها الحظ.
- انتخابات عام ١٩٩٣ صدر قانون مؤقت معدل لقانون عام ١٩٨٦ عرف باسم قانون الصوت الواحد، وصلت المرأة في تلك الانتخابات إلى قبة البرلمان.
- انتخابات عام ١٩٩٧ شاركت المرأة في الانتخابات ولم يحالفها الحظ بعهدها صدر تعديل بخصوص تقسيم الدوائر الانتخابية لتصبح ٤٥ دائرة بقانون رقم (٣٤) لسنة/ ٢٠٠١ وفي عام ٢٠٠١ صدر قانون معدل لقانون الانتخاب بتخصيص ستة مقاعد للنساء بما يعرف بنظام الكوتا النسائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٤)

الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوات الكريمات

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية حول "نظام الكوتا وأثره على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية"، لغايات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة – جامعة آل البيت.

ولتحقيق ذلك يسر الباحثة أن تضع بين أيديكن الاستبانة الخاصة بالدراسة، راجية منكن الإجابة على فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية، علماً بأن المعلومات الواردة فيها ستكون لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرة لكن جل اهتمامكن

الباحثة

دارين محمد الدغمي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أولاً: البيانات الشخصية:

١- المؤهل العلمي:

☐ أ- دون الثانوية العامة ☐ ب- ثانوية عامة

☐ جـ- دبلوم متوسط ☐ د- بكالوريوس ☐ هـ- دراسات عليا

٢- الإقليم:

☐ أ- شمال ☐ ب- وسط ☐ جـ- جنوب

٣- المهنة:

☐ أ- ربة منزل ☐ ب- موظفة (قطاع خاص – قطاع عام)

☐جـ- أعمال حرة

٤- الدخل:

☐ أ- ٣٠٠٠ دينار سنوي فأقل ☐ ب- ٣٠٠٠ – ٧٠٠٠ دينار سنوي

☐ جـ- ٧٠٠٠ دينار سنوي فأكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
أولاً:	أود أن أسألك عن بعض الأمور المتعلقة بالمرأة ومعرفة اتجاهاتك نحوها:					
١	للمرأة الأردنية دوراً فاعلاً في الحياة السياسية الأردنية					
٢	الرجل أكثر كفاءة من المرأة في العمل السياسي					
٣	غياب وجود المرأة في البرلمان يؤدي إلى إغفال النظر عن قضايا المرأة					
٤	ثقافة ووعي المرأة عنصراً أساسياً لوصولها للبرلمان					
٥	لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً في إيصال المرأة للبرلمان					
٦	للكوتا النسائية دور إيجابي في إيصال المرأة للبرلمان					
٧	وجود المرأة في البرلمان أدى إلى تحسين النظرة المجتمعية تجاه المرأة					
ثانياً:	لمشاركة المرأة في العملية السياسية ووصولها إلى مراكز صنع القرار مظاهر مختلفة أبرزها:					
١	مشاركة المرأة في عملية الاقتراع في الانتخابات النيابية والبلدية					
٢	ترشح المرأة للانتخابات النيابية والبلدية					
٣	مساهمة المرأة في العمل التطوعي الداعم لقضايا المرأة العامة					
٤	عضوية المرأة يف النقابات المهنية ومؤسسات المجتمع الأخرى					
٥	عضوية المرأة في الأحزاب السياسية					
٦	زيادة نسبة وجود المرأة في مجلس الأمة بشقيه					
٧	زيادة نسبة وجود المرأة في السلك الدبلوماسي والوظائف الحكومية العليا					
٨	مساهمة المرأة في المظاهرات العامة تجاه القضايا السياسية الهامة					
ثالثاً:	نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب أفرز جملة من القضايا أهمها:					
١	ساعد المرأة على طرح نفسها للوصول إلى مراكز صنع القرار					
٢	نظام الكوتا حل مؤقت حتى تتكون انطباعات إيجابية حول موضوع مشاركة المرأة					
٣	نظام الكوتا ليس دستورياً، لكنه يعالج مرحلياً إشكالية عدم وجود المرأة في البرلمان					
٤	نظام الكوتا يحمل معنى الانحياز للمرأة					
٥	عمق مفهوم المنافسة على مقاعد الكوتا، وأبعد المرأة عن التنافس الحر					
٦	أفرز نواب نساء غير مؤهلات للعمل النيابي					
٧	عجز عن إيصال المرأة المناسبة التي تمثل الشريحة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الأوسع في المجتمع					
٨	نظام الكوتا نظام فاشل لأنه نظام مخالف لمبدأ تكافؤ الفرص السياسي بين الرجل والأنثى					
٩	أهمية استبدال قانون الانتخاب الحالي بقانون جديد بهدف زيادة نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب					
١٠	فشل طريقة احتساب الأصوات المعمول به حالياً					
١١	الحاجة إلى زيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية من ٦ مقاعد إلى ١٢ مقعد					
١٢	ضرورة إعادة النظر في طريقة احتساب الأصوات بالنسبة للمرشحات					
١٣	ضرورة زيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية وتوزيعها على أساس مقعد لكل محافظة					
١٤	ضرورة إعادة النظر في قانون الانتخاب الأردني القائم على أساس الصوت الواحد					
رابعاً:	أي من العوامل الاجتماعية والسياسية التالية تعتقدين أنها ما زالت تؤثر سلباً على مشاركة المرأة السياسية في الأردن					
١	نظرة المجتمع السلبية لدور المرأة كونها أنثى يشكل عائقاً أمام مشاركتها السياسية					
٢	الموروث الاجتماعي والثقافي في المجتمع الأردني فيما يتعلق بكون المرأة السياسية لا تصلح للعمل السياسي					
٣	مشاركة المرأة في ممارسة العملية السياسية جاءت خجولة					
٤	إحجام العشيرة عن ترشيح المرأة للانتخابات					
٥	عدم ثقة المرأة بقدرة المرأة على إدارة المراكز القيادية العليا					
٦	غياب الوعي التام بالثقافة الحقوقية المدنية والسياسية لدى المرأة					
٧	ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وجود المرأة في مراكز صنع القرار					
٨	تدني نسبة عضوية المرأة في الأحزاب السياسية					
٩	قانون الصوت الواحد وتوزيع الدوائر الانتخابية يؤثر سلباً على وصول المرأة للبرلمان					
١٠	تدني نسبة تمثيل المرأة في الوظائف العليا والسلك الدبلوماسي والقضائي والعسكري					
خامساً:	ضعف الإمكانات الاقتصادية للمرأة لا زالت تؤثر سلباً في تمكينها اجتماعياً وسياسياً، ولعل أبرزها:					
١	عدم تمتع المرأة بالاستقلالية المالية					
٢	تدني مستوى دخل المرأة					
٣	تدني مستوى المعيشة للأسرة					
٤	ارتفاع كلفة الحملات الانتخابية					
سادساً:	ما زال للإعلام الأردني دور محدود في إثارة الرأي العام تجاه قضايا المرأة نتيجة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١	غياب دور الإعلام المؤثر على المجتمع					
٢	إهمال وسائل الإعلام لدور المرأة في الأرياف والبادية وتركيزه على دور المرأة في المدن الرئيسية					
٣	تقصير الإعلام في تقديم المرأة في أدوار جديدة غير الأدوار التقليدية كالزوجة، الأخت وربة البيت					
٤	تركيز وسائل الإعلام على قضايا المرأة فقط على فترة الانتخابات					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The impact of the Quota System on Political Participation of Jordanian Woman (2003-2006)

Field Study

Prepared by

Dareen Mohammad Erashid Al Dughmi

Supervised by

Dr. Mohammad Al Mugdad

Abstract

This study tackles the issue of the political participation of the Jordanian women with the view of identifying the woman's quota system used in the elections of the 14th Jordanian parliament of year 2003, and its impact on the political participation of Jordanian woman.

The study aims as well to identify the attitudes of the active women's leaderships in the women's political field about their political participation and the most important issues related to women's quota and the most important obstacles that still preclude effective political participation of the Jordanian women and reviewing that within a field study applied to some activities in the women's political work with the aim of coming out of recommendations necessary for making the political decisions related to enact and an vend the laws that serve this partnership .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The study problem lies in the poor political participation in its divers forms of the Jordanian woman particularly failing to represent her in the Jordanian parliament.

Since the return the parliament process in 1989 through 2003, the Jordanian, woman field to access the parliament council except for one time on 1993, and it was through on ethnical quota and then in the elections of 2003, whereas six women fined the parliament council through a women's quota from this starting point this study has tried to give answer to a focal question ie – is there a relationship between woman's quota system and the woman's political system, the study took as a start point a basic assumption stating that there is a correlative relationship between the woman's quota system and Jordanian women's political participation and a sub – assumption stating that the more attention paid to woman's quota the more positive the woman's political participation will be.

The study has proved as well that there is a positive impact on the women's political participation.

The study has concluded with a set results and recommendations highlighting the following, that quota system affects positively in scaffolding the Jordanian women towards political participation on condition of reconsidering the way of putting in force a quota system that preserves the required woman's representation.

www.manaraa.com